العمل العربى الوحدوى وصراع البقاء
فى نهاية القرن العشرين

دكتور / جمال على زهران
أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية التجارة ببورسعيد
جامعة السويس

١٩٩٦

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٧

عنوان الكتاب: العمل العربى الوحدوى وصراع البقاء فى نهاية القرن العشرين

اسم المؤلف: د. جمال على زهران

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة : قضايا دولية و إقليمة (٢)

المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران

صف وتنفيذ : هشام صلاح مراجعة : إيهاب غريب

الغلاف للفنان : أحمد بهاء الدين مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٦/١٤٣٠٨

الترقيم الدولى I.S. :٦-٥٩-٥٦٥٢-٩٧٧

العمل العربى الوحدوى وصراع البقاء
فى نهاية القرن العشرين

إهـــــــــــــــــداء

إلى الشباب المصرى..
وإلى الشباب العربـــــــى
الذى ولد.. أو فى الطريق لأن يولـــــد..
آملا فى أن يعيـــــــــــــــش ويحيــــــــــا
عمــــلا عربيـــــــا وحـــــدويا حقيقـــــيـــــا.

فهرس الكتاب

٨

مــــقـــــــــــــــدمـــــــــــــــة

لاشك أن العمل العربى الوحدوى منذ بدء استقلال الدول العربية، ومنـــذ تكوين الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥، وكلما بدأ وتحرك ونهض بعض الوقت – أصيب بانتكاسات. حدث ذلك فى تجارب عديدة، لعل أكثرها أهمية وضجيجا تلـك التى كانت مصر محور تفاعلاتها وأحد أطرافها الأساسية أو الفاعلة. ومن هـــذه التجارب تجربة مصر وسوريا الاندماجية (٥٨-١٩٦١، والتى انتهت بالانفصـــال المرير. ثم تتالت التجارب الاتحادية، وجميعها انتهت بالفشل، رغم أن كلمة الفشل صعبة على النفس أن تتقبلها، وعلى القلم أن يكتبها، ولكن ليس باليد حيلـــة كمـــا يقولون؛ لأنه لابد من الاعتراف بالحقيقة، حتى ولو كـــانت مؤلمـــة، وتكـــررت المحاولات ومنها اتحاد الجمهوريات العربية، وتكررت المآســـى وكـــان آخرهـــا مجلس التعاون العربى بين مصر واليمن والأردن والعراق، والذى تجمد وألغـــى من حيث الوجود الفعلى بتفجر أزمة الخليج عندما غزت العـــراق الكويـــت فـــى أغسطس ١٩٩٠. كما رأينا تجربة الوحدة اليمنية الاندماجية بين شطرى اليمـــن الشمالى والجنوبى، ورأينا كيف انتهت هذه الوحدة إلى حـــرب بيـــن الطرفييـــن، وتصعيد غريب، توحى بفشل هذه التجربة فى الواقع العملى. بالإضافة إلى ضعف كيان الجامعة العربية مؤسسة، ودورا فى حياة الأمة العربية، وهذا لا يحتاج إلـــى دليل وبرهان، فالدرسات العديده تؤكد ذلك، وتؤكد فى المعنى الأخـــير علـــى أن الجامعة أصبح وجودها يمثل مجرد رمز العمـــل العربـــى المشـــترك، أو كيـــان تاريحى لا أكثر ولا أقل، فربما تبعث فى هذا الكيان حيوية ونشاط يوما ما عمـــا قريب عندما تزول الغمة، التى تطفو على سطح العلاقات العربية هذه الأيام.

وهذا الكتاب يحلل العمل العربى الوحدوى من حيث الدور المصرى إزاء التجربة الوحدوية العربية خاصة منذ تفجر ثورة ٢٣يوليو على وجه التحديد، ثـــم نعقبها بدراسة عن تأثير الظروف المجتمعية سوا ء السياسية، أم الاقتصاديـــة، أم

الاجتماعية على دور المثقف العربى فى أدائه لرسالته فى تعميق للفكر العربى الوحدوى، وخلافه، ورسالته عموما.

كذلك تناولنا فى فصل آخر محاولة لقياس الاتحادات العربية الفرعية، وهى التجربة التى شاعت فى أواخر الثمانينات (مجلس التعاون العربى)، والاتحاد المغاربى، بالإضافة إلى مجلس التعاون الخليجى المؤسس منذ أوائل الثمانينات (فى مايو ١٩٨١)، وذلك مقارنة بالدول المحيطة بالمنطقة العربية، أى فى إطار الصراعات المحيطة (سواء إسرائيل، أم ايران، أم تركيا، أم اثيوبيا)، أى الداخلة فى صراعات الجوار، أم فى الصراع العربى الإسرائيلى.

وإذا كانت الفصول الثلاث السابقة قد تحدثت عن الحاضر والماضى، فإن الكتاب قد خصصنا فيه فصولا ثلاثة للحاضر والمستقبل، ففى الفصل الرابع تناول حاضر ومستقبل العلاقات العربية الصينية فى ظل أوضاع دولية جديدة، وفى الفصل الخامس تناولنا مستقبل العلاقات العربية العربية فى ضوء المعادلة بين توازن القوى وتوازن المصالح، معتبرين أن العلاقات العربية فيما بين الدول العربية محكومة بميزان المصالح أساسا، على عكس العلاقات بين الدول المحكومة بميزان القوى، ثم توازن المصالح يأتى مترجما لميزان القوى.

أما الفصل السادس؛ فيأتى ليتناول مستقبل النظام الإقليمى العربى وسط النظم الإقليمية الأخرى فى ظل الحقيقة الجديدة لنظام الدولة.

وختاما : فإننى أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعدنى فى إخراج ومراجعة هذا الكتاب، حتى خرج للنور، أملا أن يكون فيه فائدة مرجوة للقارئ المصرى والعربى.

القاهرة ١٩٩٤/٧/١.
جمال على زهران.

الفصل الأول

الدور المصرى

إزاء التجربة الوحدوية العربية*

---

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة اليقظة العربية، القاهرة، العدد الأول، السنة الثالثة، يناير ١٩٨٧، صـ ٢٢ - ٤٩.

إن المضمون الحقيقى للثورة يتبلور فى سمة رئيسية هى "التغيير"، أى تغيير المضامين، وليس الشكل فحسب. بما يعنى التركيبة المجتمعية داخليا وخارجيا. أى أن التغيير يتجاوز حدود الدولة إلى المنطقة الإقليمية المحيطة بها، محدثا بذلك آثار ذات أبعاد واسعة النطاق فى هيكل وتركيبة المنطقة، وهذا فى أغلب الأحيان يعرف بـ "عدوى الثورات"، والأمر الذى لا يستطيع أحد أن ينكره، أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر.. قد أحدثت تغييرا شاملا فى الوضع الداخلى والإقليمى والدولى، ومن أهم أبعاد هذا التغيير على المستوى الإقليمى، ما يتعلق بإطار ومضمون فكرة الوحدة العربية. ومن ثم فإن هذه الدراسة تبحث فى رؤية الثورة وسلوكها الوحدوى منذ قيامها، وحتى الآن، ولذلك فإنها تتضمن النقاط التالية :

١- تحديد المفاهيم.
٢- ثورة ٢٣ يوليو وقضية الانتماء العربى.
٣- السلوك الوحدوى لثورة ٢٣ يوليو.
٤- النماذج العملية للتجربة الوحدوية العربية.
٥- السلوك المصرى تجاه التجارب الوحدوية العربية الأخرى.
٦- ملاحظات ختامية.

وفيما يلى تناول هذه النقط بالتفصيل على النحو التالى :

أولا : تحديد المفاهيم

يتردد عدد كبير من المفاهيم منها : التضامن العربى، والتحرر العربى، والتنسيق العربى، والتوحيد العربى، والتوحد العربى، والوحدة العربية.

وربما تترادف بعضا منها وتختلف بعضها عن الأخرى مضمونا وشكلا. كذلك يبرز إلى الواقع العملى عددا من الأشكال الوحدوية منها مايأخذ الشكل الفيدرالى، أو الاندماجى، ومنها ما يأخذ الشكل الكونفدرالى، أو التعاهدى، بل منها ما يأخذ الشكل الشخصى.

وبشكل عام، فإن هذه المفاهيم تحتاج إلى مراجعة نقدية..، وإن كان هـذا ليس موضوعنا.. إلا أننا أشرنا إليها؛ ليتضح المقصود بالمفهوم الذى تأخذ به هذه الدراسة، وهو "التجربة الوحدوية العربية"، ونقصد به مدى انتقال الفكر الوحـدوى إلى الحركة، أى إلى الواقع العملى، فقيمة الفكر تتحدد فى قدرته علـى تجـاوز المستوى النظرى إلى البيئة الحركية، أى إلى تجربة وحدوية متكاملـة الأبعـاد.. تقودنا إلى استخلاص الدروس، وعلى هديها يمكن اختبار الإطار الفكرى للوحـدة من خلال الاصطدام بالواقع الفعلى، ويقترب بالتالى الفكر بالواقع.. بما يقود إلـى تأكيد فروض وأسس الوحدة، بل يقود أيضا إلى تطوير الفكر – خاصـة – مـع امتزاجه بالواقع العملى.

ومن ثم فإن التجربة الوحدوية التى برزت بما يتفق مع هذا المفهوم الـذى أوضحناه، والتى مصر طرف بها، تنحصر فى تجربتيين فعليتين هما :

الأولى : وقد تكاملت أبعادها وهى تجربة الوحدة الاندماجية الأولى بيـن مصر وسوريا (١٩٥٨–١٩٦١)، والتى شكلت تحديا لكـل المقـولات النظريـة باستحالة الوحدة بين قطريين عربيين فعلا.

والثانية : لم تتكامل، وتعتبر مستوى أقل من التجربـة الأولـى، وهـى تجربة اتحاد الجمهوريات العربية، التى لم يقدر لها أن تؤكـد عمليـا الـدروس المستفادة من التجربة الأولى، حتى تثبت ذاتيتها وتتخطاها؛ لتشكل بالتالى إضافـة ثرية على طريقة الوحدة العربية الشاملة.

وهنا يجب التمييز بين السلوك الوحدوى للثورة بشكل عـام مـن خـلال قضية الانتماء العربى لمصر، ومن خلال ما يؤكد التداخل بين المفاهيم الموضحة – السابق الإشارة إليها – من صياغات مختلفة؛ للعمل العربى الموحد، والتميـيز بين السعى نحو خلق تجربة وحدوية متكاملة الأبعاد.

ثانيا : ثورة ٢٣ يوليو وقضية الانتماء العربى

السؤال الواضح هنا هو : هل هناك وعى بذلك الارتباط والانتمـاء بيـن مصر والعروبة ؟ ليس من حيث الواقع، ولكنه من حيث التصور وطبيعته.

فالواقع لا يحتمل الجدل فيما يتعلق بالانتماء المصرى للعروبة؛ لأنه حقيقة وقدر. ومن جانب ثورة ٢٣ يوليو..، فإنه يلاحظ أنها حسمت هذه القضية على الفور، واتخذت "الشكل العربى" إطارا لحركتها وسلوكها، وأوضحت بؤرة تحررية للعرب فى مواجهة الاستعمار، وقاعدة تنطلق منها الأفكار التحررية. وسرعان ما أعلنت الثورة شعارها فى كلمات ثلاث (حرية.. اشتراكية.. وحدة).

فالحرية : فى مواجهة الاستعمار والتبعية. والاشتراكية : فى مواجهة التخلف والفقر والظلم الاجتماعى؛ سعيا من أجل المساواة النسبية والعدل.

والوحدة : فى مواجهة التفرقة، والتجزئة والنظرة الإقليمية وصولا إلى الوحدة العربية الشاملة.

وهذا الشعار يمثل صياغة محددة يعكس موقف واضح للثورة من قضية الانتماء، وأيضا حلا ثوريا لواقع الأمة العربية؛ لأن هذا الشعار يمثل صيغة للغد..، أى للمستقبل العربى.

ولم يقتصر موقف الثورة على طرح هذه الصيغة..، بل تأكد موقفها فى جميع وثائقها، وأول هذه الوثائق التى تعكس الوعى المبكر لدى قادة الثورة لمثل هذه القضية هى : "فلسفة الثورة"، التى كتبها "جمال عبد الناصر"، فحدد فيها دوائر اهتمام الثورة المصرية.

وقد برزت "الدائرة العربية" فى مركز الاهتمام الأول مؤكدا أنه ليس هناك تعارض بين الوطنية المصرية والقومية العربية..، بل إن الشعب المصرى جزء لا يتجزأ من شعب الأمة العربية، ونص هذا ما ورد فى فلسفة الثورة.. العبارة التالية :

"دائرة عربية تحيط بناهى منا، ونحن منها، امتزج تاريخها بتاريخنا، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام[1] ". وكذلك الفقرة التالية : " لست أدرى لماذا يخيل إلى أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائما على وجهه، يبحث عن البطل الذى يقوم به.. !، ثم لست أدرى لماذا يخيل إلى أن هذا الدور الذى أرهقه التجول فى المنطقة الواسعة الممتدة فى كل مكان حولنا، قد استقر به المقام متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن

نتحرك، وأن ننهض بالدور ونرتدى ملابسه، فإن أحدا غيرنا لا يســتطيع القيــام به.. !(٢) ".

وهذا يعكس أيضا الإحساس بدور مصر فى المنطقة العربية كقائد لـــها. وامتد تأكيد هذا الانتماء فى أول دستور للثورة فى عـــام ١٩٥٦.. ولأول مـــرة، حيث نص ضمن المقدمة : "نحن الشعب العربى الذى يشعر بوجوده متفاعلا فـــى الكيان العربى الكبير، ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشـترك؛ لعزة الأمة العربية ومجدها..(٣) "

ونص فى المادة الأولى على مايلى :

"مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهـــى جمهوريـــة ديمقراطيـــة، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية (٤) ".

– وفى دستور "الجمهورية العربية المتحدة" الصادر فـــى عـــام ١٩٥٨.. نصت المادة الأولى على : " الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مســتقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية.(٥) " .

– وفى الميثاق الوطنى..، وهو الوثيقة الفكرية الرئيسية للثــورة، والتـــى حددت بوضوح التوجهات الأيدولوجية للثورة، وقد صـــدر هــذا الميثــاق فـــى ١٩٦١..، ونص على : "أن النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الأزمـــة حرم من الطاقة الثورية المصرية، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مـــع أمة عربية ممزقة الأوصال، مفتتة الجهد(٦) ".

وهذه هى فقرة تشير إلى أن النضال ليس نضال دولة واحدة، بل نضـــال كل العرب؛ تجنبا لنيل القوى الاستعمارية من الأمة العربية.

كذلك يوضح الميثاق تصوره لقضية الوحدة العربية بأنه "لم تعـــد الأمـــة العربية فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها.. لقد تجاوزت الوحـــدة هذه المرحلة، وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته.. يكفى أن الأمة العربية تملـك وحدة اللغة، التى تصنع وحدة الفكر والعقل، ويكفى أن الأمة العربية تملك وحـــدة التاريخ، التى تصنع وحدة الضمير والوجدان، ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل، التى تصنع وحدة المستقبل والمصير"، "إن طريق الوحدة أصبـــح الدعـــوة

الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها(٧) " .

أما دستور ١٩٦٤ (المؤقت)، فقد نص مادته الأولى على : " ج. ع. م دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة،والشعب المصرى جزء من الأمة العربية(٨) " .

– أما عن خطب عبد الناصر..، فلم يكن يلقى خطابا سياسيا إلا وأشير فيه إلى دور مصر، وانتمائها، وقدرها، والنضال العربي، و...، و...، ونكتفي بالإشارة إلى فقرة من خطبه حيث قال : "إن عروبة مصر ليست مسألة سياسية ولا تكتكتية..، إنما قدر ووجود وحياة أمة واحدة، صف واحد، نضال واحد، مصير واحد.."(٩) .

*أما الحقبة الثانية للثورة فى عهد السادات، فإنه يمكن الإشارة إلى ماورد فى دستور مصر الدائم ١٩٧١..، حيث نص ضمن المقدمة على مايلى :

نحن جماهير شعب مصر.. نلتزم أن نبذل كل الجهود؛ لتحقيق : أولا : السلام لعالمنا...، وثانيا : الوحدة : أمل أمتنا العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ، ودعوة مستقبل، وضرورة مصير، و"أنها لا يمكن أن تتحقق إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره، ومهما كانت الدعاوى التى تسانده"(١٠) .

– وفى المادة الأولى نص على : "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى...، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة(١١) ".

ومن الواضح أن الدستور الدائم كان أكثر وضوحا وتحديدا لعلاقة مصر وشعبها بالوحدة العربية الشاملة، ولم يطرأ تغيير رسمى على هذا التحديد.. عندما تم تعديل الدستور الدائم فى مايو ١٩٨٠.

– أما عن أحاديث الرئيس السادات تجاه هذا الموضوع فهى متعددة، ولكن صادفتها بعض التغييرات. ويمكن الإشارة إلى رؤيته للانتماء من خلال إحدى خطبه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث قال :

"من نحن عربيا.. ؟ إننا أمة واحدة، نحدد انتماء مصر العربى، ونحـــدد دور مصر فى اتحاد الجمهوريات العربية، ونحدد التضامن العربى مهما اختلفـت الأنظمة؛ لأننا نواجه عدوا شرسا فى انتماء مصر العربية، فإن مصر هى الوطـن العربى الذى قدم من علمه، ومن خبرته، ومن جهاده، ومن إنتاجه، ومن مساندته، وتأييده لقضية الحرية للأمة العربية(١٢) .

ومن أقوال السادات التى تشير إلى تغير نظرته للوحدة العربية بعد حـرب أكتوبر ٧٣ قوله : أنا لاأنظر للوحدة كشعارات، أو مسائل دستورية معينـــة يتـم وضعها.. إلخ، وإنما أنظر لها على أنه فى وقت الأزمة نكون كلنا رجل واحـــد، ونستخدم ما لدينا من طاقات ومن أسلحة، ونستطيع أن نواجه أعداءنا..(١٣) ".

* أما الحقبة الثالثة فى عهد الرئيس مبارك، فإن خطبه دائما تشير إلــــى تأكيد التضامن العربى، والارتباط بين مصر والعرب، والانتماء المصرى للعروبة كقدر ومصير.

ولم تحدث أية تغييرات خلال الأربــــع ســنوات الأولــى مــن حكمــه (١٤/أكتوبر/٨١/١٤/أكتوبر/١٩٨٥) تشير إلى تراجع عن الانتمـــاء المصـــرى للعروبه فكرا وسلوكا.

وعموما فإنه ليست هناك من وثيقة اجتماع على النطاق العربى - مصــر طرف فيه إلا وتأكد هذا الانتماء. وليس هناك من خطاب للرؤســاء المصرييــن، وقد تعرض لهذا الموضوع إلا وأكد قضية الانتمـــاء.. حتـى أصبحـت مــن " البدهيات الفكرية " التى لايجوز التراجع عنها. ولعل مما يؤكد ذلك أنه على الرغم مما لحق بالمنطقة العربية منذ عام ١٩٧٧ -، والتى شهدت تمزقات عربية أكــثر إثر زيارة السادات للقدس.

وماتمخض عن ذلك من إثارة لقضية "عروبة مصر" التى شهدت جـدلا - آنذاك - غزته القيادة السياسية فى مصر.. إلا أن هذا الجدل لم يحرك شيئا فـــى البديهية الفكرية، التى استقرت فى وجدان كل عربى إلى حد أن أصبحـــت مـــن التقاليد المقدسة، التى لايجرؤ حاكم عربى على الاقتراب منـــها. واضـــح إذن أن قضية الانتماء المصرى للعروبة كانت من الأفكار الرئيسية للثورة حسمتها منـــذ

البداية فتأكد الانتماء، وتأكدت مسألة الوحدة العربية والسعى من أجلها، فكشفت الثورة بالتالى عن وجهها العربى الأصيل(١٤).

والأمر بالطبع لم يتوقف عند حد إعلان "الانتماء" فى الوثائق والأحاديث الرسمية، بل تعدى ذلك إلى دور مصر القائد تجاه العالم العربى، وهو مايترجم الانتماء واقعا فعليا، وحقيقة لامراء فيها.

ثالثا : السلوك الوحدوى لثورة ٢٣ يوليو.

تعددت أشكال السلوك الوحدوى للثورة بشكل عام.. إبتداءا من مجرد اللقاءات الثنائية العادية بقصد التقارب أو التنسيق فى مجال تعاونى ما..، وامتدادا إلى التجربة الوحدوية العربية (وحدة مصر وسوريا ٥٨/١٩٦١)، أو فى اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٧٠- ١٩٨٤)، أو صيغة التكامل المصرى السودانى. وسواء كانت الصور الوحدوية المطروحة داخل نطاق الجامعة العربية، أو خارج نطاقها.

وهذه الأشكال وصور التعاون والتقارب هى محاولات؛ لترجمة الفكر الوحدوى، الذى التزمت به ثورة يوليو منذ قيامها، ويمكن التمييز بين خمسة أشكال رئيسية للسلوك الوحدوى لثورة يوليو، ونعرض لها بإيجاز على النحو التالى :

١- شكل التنسيق والتقارب المصرى العربى :

وقد ترجم هذا التنسيق فيما يلى : ففى ١٦ مارس ١٩٥٥ / أعلنت نصوص ميثاق ضمان عربى بين مصر وسوريا والسعودية، ويقضى الميثاق بعدم الانضمام إلى أى حلف من الأحلاف الأجنبية، وإقامة نظام دفاعى، وتعاون اقتصادى عربى مشترك، وقد ترجم هذا الميثاق عمليا إبان العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦، حيث تجلت صور المساندة العربية لمصر، وأكدت ذلك الالتقاء المصرى العربى من منطلق الترابط، والانتماء العضوى الحقيقى بينهما.

علاوة على أنه كان لمصر دور بارز وراء معاهدة الدفاع المشترك، وتأكد هذا الدور عقب قيام الثورة، بل كان لها دور بارز أيضا وراء مشروع

الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٥٦، من أجل قيام وحدة اقتصادية عربيـــة كاملة بصورة تدريجية، علاوة على مشروعات عربية اقتصادية وحدويـــة بيـــن الدول العربية العديدة.

٢- مشروعات الوحدة المطروحة :

وهى مجموعة المشروعات الوحدوية التى طرحت، ولم تصل ترجمتـــها ترجمة فعلية، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ العملى الواقعى، ولم ترق بالتـــالى إلـــى درجة التجربة الوحدوية الفعلية. ومن هذه المشروعات مشروع ميثاق اتحاد الدول العربية المتحدة (بين ج. ع. م من جانب، وبين المملكـــة المتوكليـــة اليمنيـــة)، وبغض النظر عن دوافع قبول ملك اليمن للانضمام إلى هذه الجمهورية العربيـــة المتحدة الوليدة.. إلا أن هذا المشروع لم يخرج إلى النور، بيد أنه كان مشـــروعا مفتوحا أمام الدول العربية الراغبة فى الانضمام، مع الاحتفاظ لـــها بشـــخصيتها الدولية ونظام الحكم فيها، وقد وقع ميثاق هذا الاتحاد فى مارس ١٩٥٨.
ثم نجد مشروع اتحاد الدول العربية بين مصر وسوريا والعـــراق فـــى ١٩٦٣، وجاء هذا المشروع فى أعقاب نجاح ثورة عبدالسلام عارف ضد عبدالكريم قاسـم فى ١٩٦٣. وفى أعقاب نجاح ثورة سوريا ضد الانفصاليين، وكانت النتيجة هـــى التقارب بين الدول الثلاث، وعقدت المؤتمرات، وأعلن هذا المشروع الوحـــدوى، ولكن إزاء الرفض البعثى فى كل من سوريا، والعراق لهذه الوحدة.. كان قـــرار عبدالناصر بعدم الخوض فى تجربة وحدوية أخرى؛ خشية أن يكـــون مصيرهـــا الفشل؛ امتدادا لتجربته الأولى مع سوريا، خاصة وأن المناخ العربى آنذاك عموما لايقدر على تحمل فشل تجربتيـــن متتـــاليتين دون تهيئـــة المنـــاخ والظـــروف الموضوعية للوحدة العربية، وبالتالى توقفت المباحثات بين الدول الثلاث، ولم يتـم الاستفتاء المقرر على مشروع هذا الميثاق الذى كان يقضى بتشكيل قيادة سياســية موحدة للأقاليم الثلاثة، وقيام جبهة قومية منها، بل والباب مفتـــوح لانضمـــام أى دولة تؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة. علاوة على أن جنسية مواطنى الاتحـاد

جنسية عربية، وتضمن الميثاق أيضا ما يفيد بالإيمان بالتدرج أو التطور التدريجى تجاه الاتحاد الفيدرالى مستفيدا بذلك من تجربة مصر وسوريا الأولى.
وبقى هذا المشروع داخل أدراج المكاتب دون ترجمة فعلية، علاوة على مشروعات أخرى كثيرة لاقت هذا المصير.

٣- التجارب الوحدوية المصرية العربية :
تنوعت أشكال التجربة الوحدوية المصرية العربية وشملت ما يلى :
أ- **الشكل الاندماجى :** وهو ماترجمته كلا من سوريا ومصر فى تجربة فريدة بين القطرين، نصها كامل فى شخصية واحدة (٥٨-١٩٦١) وهى ماسنتحدث عنها فى نقطة تالية تفصيلا.
ب- **الشكل الاتحادى :** وهو ماترجمته (اتحاد الجمهوريات العربية) بين مصر وسوريا وليبيا فى سيتمبر ١٩٧١.. حيث احتفظ لكل دولة بشخصيتها الدولية مع وجود اتحادا فعليا فى أشياء حددها الميثاق، والتى سنشير إليها تفصيلا أيضا.
وربما الظروف التى دفعت بهذا المشروع للوجود هى أعقاب نفس الظروف دون ترجمة فعلية، حيث جاءت فكرة مشروع اتحاد الجمهوريات العربية فى ثورة مايو ١٩٦٩ بالسودان، وثورة سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا، ثم "حركة التصحيح" بقيادة حافظ الأسد فى سوريا ١٩٧٠، فقبل وفاة عبد الناصر كان قد تم إعلان ميثاق طرابلس فى ديسمبر ١٩٦٩؛ لدراسة إمكانيات قيام الوحدة بين الدول الثلاث مصر، والسودان، وليبيا، ثم إعلان القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٠.. فى أعقاب وفاة عبد الناصر؛ لتشكيل قيادة موحدة من الرؤساء الثلاث؛ للإسراع بالترابط بين الدول الثلاث، ثم انضمت له سوريا بعد حركة التصحيح.. أعقب ذلك إعلان بنغازى فى أبريل ١٩٧١، ثم إعلان دمشق فى أغسطس ١٩٧١، وتم إقرار دستور اتحاد الجمهوريات العربية، ثم أعلن الاستفتاء الشعبى فى أول سبتمبر ١٩٧١؛ ليخرج إلى الوجود العربى الفعلى هذه التجربة الوحدوية الثانية.
جـ - **الشكل التكاملى :** وهو ما ترجمه نموذج التكامل بين مصر والسودان، الذى أتى فى إطار منهاج العمل السياسى، والتكامل الاقتصادى الموقع

بالأسكندرية فى فبراير ١٩٧٤، وذلك من منطلق حرص الشعبيين على المضـــى فى طريق الوحدة بينهما، ولهذا التكامل مستوياته للقاءات القمة بين رئيس مصـــر والسودان.

والمؤتمر المشترك لمجلس الشعب بين البلدين.. وصل إلى حـــد إعـــلان "برلمان وادى النيل"، ومجلس الدفاع المشترك، حيث تم توقيع معاهدة دفاع فـــى يوليو ١٩٧٦، (وإنشاء منطقة التكامل بين الدولتيين على الحدود.. إلخ)، ورغـــم تعرض تجربة التكامل لبعض التراجعات والهزات من آن لآخر بســـبب بعـــض السياسيات التى ظهرت فى المنطقة.

إحداهما فى الأيام الأخيرة لحكم الســادات، وســوء العلاقـــة المصريـــة السودانية، والثانية خلال عام ١٩٨٥ منذ قيام ثورة أبريل فـــى الســـودان ضـــد نميرى، وطرح مطلب إعادة النظر فى صيغة التكامل، ورغم ذلـــك فـــإن هـــذه التجربة لازالت مطروحة بين آن وآخـــر، وربمـــا تشـــهد بعـــض التطـــورات والتعديلات، وبشكل عام فإن هذه التجربة تعبير عن شكل تكاملى بيـــن دولتييـــن متجاورتين عربيتين فى كل المجالات، وقدمتا صيغة للتكامل تبدأ مـــن النواحـــى الاقتصادية، أو على غرار السوق الأوربيه المشتركة.

٤- مرحلة وحدة العنف وصيغة مؤتمرات القمة :

وفى أعقاب فشل تجربة الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وطـــرح مشروعات أخرى لم تخرج إلى الوجود. اتجهت مصر لطرح صيغـــة وحدويـــة تأكيدا لوحدة العنف وسعيا نحو توحيد الهدف، ويمكن عن طريق هذه الصيغة وفقا لرؤية مصر.. خلق التنسيق الكامل بين جميع الدول العربية، وتمثلت هذه الصيغة فى الدعوة إلى فكرة "مؤتمر القمة العربية" من خلال الجامعة العربية، ونجحـــت مصر فى هذا المضمار، وعقدت بالفعل عدد من مؤتمرات القمة كان أولها فـــى يناير ١٩١٤ بالقاهرة، والثانى بالأسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ أيضا.

والثالث ١٩٦٥ بالدار البيضاء، والرابع فى أعقـــاب نكســـة ١٩٦٧ فـــى نوفمبر ١٩٦٧بالخرطوم، والخامس بالرباط يناير ١٩٧٠، والسادس فى الجزائـــر عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، والسابع فى الرباط أكتوبر ١٩٧٤.. إلخ، وبشكل عام

فقد كان موضوعا قضية فلسطين، والتضامن العربى هما الموضوعان الرئيسيان اللذان تلاقت حولهما جهود العرب من خلال هذه المؤتمرات جميعها، ورغم ما يتعثر عقد هذه المؤتمرات فى الوقت الحاضر.. إلا أنها ظلت فكرة باقية حتى الآن؛ لجمع الشمل العربى بين لحظة وأخرى.

٥- دور مصر الوساطى بين الدول العربية :

وقد كانت مصر تسعى فى سلوكها الوحدوى إلى تقريب وجهات النظر بين الدول العربية المختلفة والإسهام فى إزالة الخلافات بين بعضها البعض، وذلك درءا لأى نزاعات من شأنها تشتيت جهود العرب، علاوة على دور مصر فى مساندة بعض الدول العربية فى نضالها ضد المستعمر، ومن أجل التحرر. ثم كان دور مصر ترأس جسر لالتقاء العرب بالأفارقة، والذى ترجم فى إتمام عقد المؤتمر العربى الأفريقى الأول فى مارس ١٩٧٧ بالقاهرة.. ولم ينعقد مؤتمر آخر حتى الآن رغم النص على عقدة كل ثلاث سنوات.

رابعا : النماذج العملية للتجربة الوحدوية العربية.

وهنا سنشير إلى نموذجين على وجه التحديد هما :

١- نموذج الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا (٥٨-١٩٦١).

أ- تطورات الأحداث ومضمون التجربة :

ليس بخاف على أحد ذلك المناخ الذى ولدت فيه هذه الوحدة، فمنذ قيام الثورة فى ١٩٥٢، وهى تخوض معارك شتى مع الاستثمار وأعوانه؛ بغية الحفاظ على " الإرادة المصرية والعربية الذاتية "، فقد أتت التجربة فى ضوء الوجود الإسرائيلى فى جسد الأمة العربية، وفى ضوء معركة الأحلاف، ومعركة العدوان الثلاثى الغاشم إثر تأميم القنال، والحصار العربى حول مصر فيما يتعلق بالسلاح وتمويل السد العالى.. إلخ، إلى جانب تلك المعاناة التى كان يعانيها المجتمع السورى من جراء التجزئة، والتفكك الداخلى، والتناصر الحزبى والعسكرى.

وباتت سوريا مهددة بالفوضى فعلا. فى نفس الوقت، كان المناخ الدولى قاصرا فى تعامله مع المنطقة من خلال " الأحلاف"، والوجود الإسرائيلى؛

لمحاولة احتوائها، ويذكر هنا حلف " بغداد " ويثار هنا تساؤلاها ما : إلى أى مدى كانت العلاقة بين رفض الأحلاف من جانب عدد كبير من دول المنطقة العربية، وبين تحقيق وحدة مابين دولها.. ؟

وعموما، فإنه بناءا على دعوة من مجلس النواب السورى لوفد من مجلس الأمة المصرى بزيارة سوريا فى ١٩٥٧/١١/١٧؛ تمخضت مجموعة اللقاءات

– أثناء هذه الزيارة عن ذلك القرار التاريخى الذى صدر بالإجماع من مؤتمر نواب سوريا، وبمشاركة أعضاء مجلس الأمة المصرى بالرغبة فى اتحاد فيدرالى بين القطرين، وتكررت زيارات قادة سوريا من مختلف الاتجاهات الحزبية والعسكرية إلى مصر؛ لمقابلة " جمال عبد الناصر " – مصريين على ضرورة إتمام الوحدة الاندماجية فورا مع مصر. وفى أول فبراير ١٩٥٨. أصدر ممثلوا الحكومتين المصرية والسورية فى القاهرة بعد اجتماعات دامت عشرة أيام بيانا تاريخيا يعلن على الشعب، ويتضمن إجراءات تحقيق الوحدة (إعلان الوحدة). وفى الخامس من فبراير اجتمع ممثلوا مجلس النواب السورى فى دمشق، ومجلس الأمة المصرى فى يوم واحد، وأقر المجلسان خطوات الجانبين المصرى والسورى، وفى ٢١ فبراير تم الاستفتاء الشعبى باندماج القطريين فى دولة واحدة جديدة باسم الجمهورية العربية المتحدة، يرأسها جمال عبد الناصر، وفى ٢٢ فبراير جاءت نتيجة الاستفتاء بالقبول الشعبى وإعلان الوحدة، وقامت بالفعل دولة ج. ع. م من إقليمى مصر وسوريا.

– وحول طبيعة الوحدة، ودور الدولة الجديدة يمكن الاستشهاد بجزء من بيان إعلان الوحدة المشتركة فى أول فبراير ١٩٥٨ كما يلى :

"اليوم اتحد الشعب العربى فى سوريا مع الشعب العربى فى مصر،وكونت ج.ع.م. هذه الجمهورية ستكون سندا للعرب جميعا، ستكون قوة للعرب جميعا "، " لننظر إلى القومية العربية التى نادينا بها، والتى حلمنا بها، والتى كانت لنا من الأمانى، وسنعمل جميعا بعون الله على تثبيت أهداف القومية العربية وعلى تثبيت أسسها(١٥) .

وكانت الدولتان قد اتفقتا على إطار عام؛ لحكم الدولة الجديدة فـــى فـــترة انتقالية، وتضمن سبعة عشر بندا كأساس للوحدة من بينـــــها : أن نظـــام الحكـــم ديمقراطيا رياسيا، وأن السلطة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية، يعاونـــــه وزراء يعينهم، وهم مسئولون أمامه، وسلطة تشريعية يتولاها مجلس تشريعى واحد "هــو مجلس الأمة" نصفه على الأقل من السوريين، والنصف الآخر من المصرييـــــن، ويتحدد العدد بقرار من رئيس الجمهورية، وجميع أفراد الشعب متســـاوون فـــى الحقوق والواجبات، وللدولة علم، وجيش واحد، وشعب الإقليمية شعب واحد.

والواقع يشهد بأن ميلاد هذه الدولة الجديدة كان يتسم بالإيقاع السريع إلـــى الدرجة التى فوجئ بها العالم كله، حيث وضع الفكر الوحدوى العربـــى موضـــع التنفيذ، وهذا ما لم يكن متصورا أمر تنفيذه، أو ترجمته عمليا، حتى أن البعـــض صور الميلاد، وكأنه لم يسبقه المخاض!!

ب- تقييم التجربة بين السلبيات والإيجابيات :

استمرت التجربة ثلاث سنوات، وثمانية أشهر تقريبا بين فبـــراير ١٩٥٨، وحتى ١٩٦١، وهو تاريخ الانفصال. ولعـــل اســـتعراض الســـلبيات، ومحاولـــة تحديدها تؤكد الحجم الكبير لإيجابيات هذه التجربة.

فإذا كان مجرد الإعلان عن مشروع وحدة عربية يعتبر ايجابيـــة، فـــإن ترجمة هذا المشروع إلى واقع عملى يعتبر إيجابية أكبر. خاصة وأن قبول عبـــد الناصر للوحدة مع سوريا نتيجة إصرار، ورغبة قياداتها.. كان بـــهدف تجنيـــب سوريا ويلات الحرب الأهلية. ورأى عبد الناصر آنذاك أنها فرصة لاختبار فكـرة الوحدوى من خلال دخول مثل هذه التجربة.. إلى الحد الذى اشـــترط؛ لمحاولـــة تهيئة الظروف الملائمة؛ لنجاح الوحدة ضرورة عدم دخول الجيش فى السياســـة، مع حل الأحزاب السورية.. إلخ، وبالتالى فقد جنب عبد النـــاصر بدخولـــه هـــذه التجربة بنفسه من الاتهامات بعدم إيمانه بالوحدة العربية، أو أن قناعاته بالقوميـــة العربية شكلية كلامية، ولعل فى قبوله للوحدة أيضا ما يرفع درجة التفاؤل أمـــام الشعب العربى بقرب تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وعموما فإنه مما عجل بإنهاء التجربة خروج البعث من الميدان، وتتبعته مجموعات أخرى من الضباط الوطنيين، وارتفاع دور وتأثير العناصر المتآمرة؛ لتحقيق الانفصال.. إلى جانب الخلافات التى برزت بين القيادات من مختلف القطريين، حتى كانت القرارت الاشتراكية، والتى حركت البرجوازية السورية، علاوة على عوامل خارجية وداخلية أخرى.

والسؤال : لماذا فشلت التجربة ؟ هل لعوامل داخلية، أم خارجية، أم كلاهما معا..! ؟ هل المناخ الإقليمى، أو الدولى آنذاك لم يكن مواتيا، أو يعمل فى غير صالح التجربة ؟ هل كان فى إدراك القيادة السياسية فى مصر احتمال فشل هذه التجربة وكيف ؟ خاصة وأنها كانت تعى أن الظروف الموضوعية لم تكن متوافرة؛ لنجاح التجربة، وذلك فى ضوء شعارها الذى أوضحناه، والذى تأتى فيه (الوحدة) مرحلة تالية بعد الحرية والاشتراكية، وليست البداية ؟

وبشكل عام، فإن الأخطاء التى صاحبت التجربة فى مصر تتبلور فيما يلى :

أ- الاستجابة السريعة من جانب القيادة المصرية للوحدة مع سوريا دون تمهيد؛ لخلق الظروف، وتهيئة المناخ الذى يضمن بقدر أكبر - نجاح التجربة.. خاصة أن المجتمعين المصرى والسورى متباينان إلى حد كبير. ولم يتفق على الوحدة كل القوى السياسية فى سوريا، مما كان نذيرا بالتآمر على التجربة.

وهنا يقول هيكل : "كانت الوحدة كالحلم والخطإ. وأننا لم نستعد ولم يمهدوا، وانتقلنا من مرحلة الحلم إلى مرحلة تجسيد الحلم من دون أن تكون هنالك ضمانات، فدخلنا أجواء الحلم ولم نتنبه لمشاكل تجسيد الحلم، وتجسيد الحلم هذا أحدث مشاكل فى الحكم انتهت بالانفصال(١٦) ".

ويؤكد هذا عبد الناصر بنفسه قائلا : "كنت أشعر أن التجربة قد تكون متسرعة، وكنا فى حاجة إلى خمس سنوات؛ حتى ترسى الوحدة على مراحل وأسس، وعلى أساس سليم. ولكن الشعب العربى فى مصر، وفى سوريا فرض الوحدة فرضا فى هذا الوقت(١٧) ".

ومن هذه التأكيدات يتضح أن المسألة لم تخرج عن حيز العواطف – أى تغلب العاطفة القومية على صانعى القرار السياسى فى كل من سوريا، ومصر.
ب – خروج القيادة السياسية فى مصر عن خطها الفكرى وشعارها الثورى، والذى قد حددته فى (الحرية، والاشتراكية، والوحدة) – أى أن الوحدة العربية تأتى نتاجا لحرية سياسية، وحرية اجتماعية. أى تتأتى بعد أن ينال كل فرد عربى حريته السياسية فى إبداء رأيه، وحريته الاجتماعية فى إقرار مصيره، والسيطرة عليه.

وهنا يقول عبد الناصر : "إن أمل الوحدة بين شعوب الأمة العربية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سبقته، وتأكدت قبله آمال أخرى تفتح له الطريق، وتمكن له، وتخلق له أنسب الظروف الملائمة له، ويقول أيضا : الحرية السياسية والاجتماعية.. مقدمات ضرورية للوحدة..".

وعموما فإن استجابة القيادة السياسية فى مصر لقيادة البعث، التى كانت تنادى بشعار (وحدة – حرية – اشتراكية) أوقع القيادة المصرية فى التناقض بين المعتقدات الفكرية، وما تحمله من شعارات ثورية، وبين سلوكها العملى. ومن ناحية أخرى تأكد فشل شعار حزب البعث، وعدم واقعيته.. بفشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا.

جـ– لم تتمكن القيادة فى كلتا الدولتين من مواجهة المؤتمرات الداخلية، والمؤتمرات الخارجية فى حينها، والتى كانت تعمل ضد الوحدة بأسلوب يضمن نجاح واستمرار الوحدة، ومن ثم فإن نجاح الحفنة الانفصالية مرده إلى الصراعات الداخلية التى نشأت بين قيادات الجمهورية العربية المتحدة، علاوة على مساندة، ودعم عناصر الغرب الجنبية للانفصالية، إضافة إلى تمكين هؤلاء الانفصاليين من السيطرة على الجيش. وهنا يقول عبد الناصر : "إننا أخطأنا.. ففى عام ١٩٥٦، اجتمعت العناصر الوطنية فى سوريا، وكافحت من أجل قيام الوحدة (ج. ع. م)، ولكن بعد قيام الوحدة أخذنا الغرور جميعا، واعتبرنا أن الأمر قد استتب لنا. وبدأت الخلافات بين هذه الجبهة الوطنية.

وبدأ التفتت فيها، والخلافات بدأت؛ لأن الغرور أخذنا، واعتقدنا أن الكفاح من أجل القومية العربية قد انتهى، وبدأ الكفاح من أجـــل الحكـــم والســـلطة (أو السلطان). كلنا أخطأنا فى هذا. وبهذا تفتتت العناصر الوطنيـــة، وبـــهذا أيضـــا تجمعت العناصر الرجعية.....(١٨).

د – استمرار تدخل الجيش فى السياسة فى سوريا، وهذا ماكـــان عبـــد النـــاصر يخشاه، وقد وضعه شرطا للوحدة، بل كان يحذر منه. كان هذا عاملا كبيرا فـــى الانفصال؛ لأن التآمر حدث من داخل صفوف الجيش باعتباره مالكـــا لمقـــدرات القوة. والباحث فى رؤية عبد الناصر لدور الجيش فى أحد أبعاده نجـــد أن عبـــد الناصر كان ينظر للجيش كحامى للعروبة، وحافظا للقومية العربية، ودرعا أمينـــا لـــ ج. ع. م..، أى أن أحد مهام الجيش من منطلق البعد القومـــى هـــو خدمـــة القضية العربية(١٩).

ومن ثم، فإن خروج الجيش عن مهمته القومية فى ســـوريا كـــان ســـببا رئيسيا ومباشرا فى إتمام الانفصال، أو على وجه الدقة تمكين الانفصـــاليين مـــن تحقيق أمنيتهم وهى هدم الوحدة.

أما عن إيجابيات التجربة، فتتبلور فيما يلى :

أ – التجربة فى حد ذاتها تعبير عن تصميم الشعب العربـــى عامـــة فـــى القضاء على الفرقة والتجزئة والحزبية. فهذه الوحدة مكنت سوريا مـــن تفـــادى مخاطر حرب أهلية كانت على وشك الاندلاع، بل وجنبت الوطن العربـــى كلـــه مخاطر ضعف الجبهة الشمالية فى سوريا، والمواجهة لإسرائيل، وكذا اســـتفادت سوريا فى إطار أن الوحدة ليست دعوة سياسية فحسب، إنما هى دعوة اجتماعيـــة، فتحقق ما تم إنجازه فى مصر منذ قيام الثورة مـــن تحـــولات اجتماعيـــة كبـــيرة كالقضاء على الإقطاع، والبدء فى التصنيع، والإهتمام بالمرافق الخدمية، ونشـــر الفكر التعاونى، وتقوية الوحدة الوطنية هناك. وتحقق للمجتمع السورى درجة مـــن التطور، والتقدم فى ضوء هذه التحولات.

ب– أثبت الشعب العربى بميلاد ج. ع. م.. أنه قادر على تقرير مصـــيره بنفسه، وأن له إرادة ذاتية، تلك التى ترجمت فى رفضه للأحلاف خاصة حلـــف

بغداد، ومعركة الاستقلال، والحرية، وعدم الانحياز، والحياد الإيجابى، بل وترجمت هذه الإرادة حين مجابهة حرب الأعصاب والحرب الباردة، بل عند مجابهة الأساطيل والعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، ثم تم تفريج هذه الأرادة الذاتية العربية بإعلان الوحدة بين مصر و سوريا.

جـ- رغم الانفصال.. إلا أن فكرة الوحدة العربية أصبحت ضرورة لاغنى عنها. ولوحظ سعيا حثيثا بعد إنهاء التجربة، والتخلص من الانفصاليين فى سوريا نحو أيجاد صيغ جديدة؛ للتقارب والتعاون العربى منها (شعار وحدة الهدف قبل وحدة الصف)، ومنها (وحدة القوى الثورية فى العالم العربى، وصيغة مؤتمرات القمة العربية بما يتفق مع مقتضيات الأمن والدفاع العربى. والسعى نحو وحدة العمل العربى من أجل فلسطين، بل طرح عقب نكسة ١٩٦٧ صيغة قومية المعركة عربيا(.

وهنا يقول عبد الناصر تعليقا على الانفصال : "إننى لأثق بنفسى ثقتى بالله أن هذه التجربة لن تكون الأخيرة، إنما كانت التجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير فى تقديرنا، أعان الله سورية الحبيبة على أمورها وسدد خطاها وبارك شعبها " (٢٠(.

د- إن فشل هذه التجربة الوحدوية أكد صدق الشعار الذى رفضته قيادات الثورة المصرية، وهو (حرية - اشتراكية - وحدة)، وإن تشابهة الظروف بين المجتمعات العربية قد تكون مقدمة ضرورية وشرطا لازما؛ لضمان نجاح أى تجربة وحدوية عربية، وبالتالى فإن الوحدة الدستورية، أو السياسية نتيجة لوحدة اقتصادية وثقافية وعسكرية.. إلخ سابقة عليها؛ لكى تخلق المناخ الصالح؛ لنجاح أى تجربة وحدوية على طريق الوحدة العربية الشاملة.

- وما سبق هو أوضح ما فى إيجابيات هذه التجربة، وهذا لاينفى وجود إيجابيات كثيرة لامجال لذكرها جميعا.

نموذج اتحاد الجمهوريات العربية :

بالاستفتاء الشعبى والقبول الجماهيرى فى أول سبتمبر ١٩٧١.. أعلن اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من " مصر، وسوريا، وليبيا " متجاوزا التجربة الاندماجية بين مصر وسوريا.

وهذا الاتحاد لم يبلغ التعدد، بل أكده، وحافظ على كيان كل دولة بشخصيتها الدولية، والإقليمية. وأصبحت القاهرة عاصمة للاتحاد ومقرا لهيئاته السياسية والتشريعية، وعلى أن يكون رئيس مصر (محمد أنور السادات) رئيسا للاتحاد لعامين قابلة للتجديد.

وتضمن هذا الاتحاد عددا من المؤسسات أو الهيئات الاتحادية التالية :

- مجلس الرئاسة (رئيسه مصرى) لمدة عامين قابلة للتجديد وفقا للمادة ١٥، ١٦ من دستور الاتحاد.
- مجلس الأمة الاتحادى من (٦٠) ستين عضوا منتخبين من الأقطار الثلاثة بالتساوى، ورئيسه "ليبى" – وفقا لنص المادة ٢٩ من الدسنور الاتحادى.
- المجلس الوزارى الاتحادى (رئيسة سورى(.
- المجالس الاتحادية المتخصصة فى الأعلام، والبحث العلمى، والثقافة، والتعليم، والاقتصاد، والتخطيط،.. إلخ.
- المحكمة الدستورية الاتحادية – وفقا للمادة ٤٦ من دستور الاتحاد.
- الجبهة السياسية الموحدة.. وفقا لنص المادة ٦٢ من الدستور.
- ووثائق هذا الاتحاد تشير إلى أنه "نواة"؛ لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، بل يركز على قضيتى الوحدة العربية الشاملة علاوة على تحرير الأرض العربية المحتلة، وأن هذا الاتحاد جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

وقد كان من المتوقع أن يكون لهذا الاتحاد دور كبير فى المنطقة العربية، وأن يستمر فى أداء وظيفته، والغرض الذى أنشئ من أجله.. وأن يكون نواة حقيقية لوحدة عربية شاملة تنضم إليه بعض الدول، أو الاتحادات الفرعية العربية الأخرى.

وقد كان المحك الأول لمدى مصداقية هذا الاتحاد هـو حـرب أكتوبـر ١٩٧٣، وكان متوقعا أن تساعد هذه الحرب على استمرارية وتقوية هذه التجربـة الاتحادية؛ لتذاد الآمال العربية تجاه قرب تحقيق الوحدة الشاملة.

إلا أن الظروف، ومواقف الدول أعضاء الاتحاد فرادى كان بمثابة السبب الحقيقى وراء توقف هذا الاتحاد، فتمزقت صفوف أعضائه خاصة بعـد حـرب أكتوبر.

وهذا الاتحاد لم يمارس دوره الاتحادى المرسوم، ولم تمارس أجهزتـه. رغم تشكيلها الرسمى – أى دور باستثناء بعض المحـاولات؛ لتقريـب بعـض وجهات النظر بين الدول أعضاء الاتحاد. ومن ثم فإن دور الأجهزة واقعيـا لـم يبدأ؛ لكى ينتهى.. إنما وجودا شكليا، واستمر هذا الاتحاد حبرا علـى ورق دون أى ممارسة.. وازدادت الفجوات بين أعضاء الاتحاد دون تقدم يذكر.. وسـارت الأمور على هذا النحو حتى أعلن خلال عام ١٩٨٤ إلغاء الاتحـاد مـن جـانب مصر، وتغيير شعار الاتحاد إلى شعار مصر القديم قبل بدء التجربة فى سـبتمبر ١٩٧١.. وذلك بعد أن استمر دون وجود حقيقى ثلاثة عشر عاما.

ومما يلاحظ أنه مما يساعد على تمزيق صفوف أعضاء الاتحاد دخـول كل منهم فى مشاريع وحدوية مع أطراف خارج أعضاء الاتحاد، مما كان له مـن أثر سلبيا على التجربة. ومن هذه المشاريع.. مشروع إعلان الوحدة الاندماجيـة بين مصر وليبيا فى ١٩٧٣/٨/٢٩.

وإعلان الجمهورية العربية الإسلامية فى ٢ ينـاير ١٩٧٤ بيـن ليبيـا وتونس، وإعلان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى ين مصر والسـودان فى ١٩٧٤/٢/١٢.. ومما يذكر أن هذا المشروع أعلن بعد مضى أقل من شـهر ونصف على إعلان وحدة ليبيا وتونس، ثم وصل الأمـر إلـى إعـلان القيـادة السياسية الوحدة فى ١٩٧٦/١٢/٢١ بين مصر وسوريا، وانضمت السودان لـهذه القيادة الموحدة بالإعلان الذى صدر فى أعقاب اجتماعات (الأسد – السـادات – نميرى) فى الخرطوم فى ٢١ فبراير ١٩٩٧.

ومما يوضح مدى ارتباط ذلك وتأثيره السلبى على تجربة اتحاد الجمهوريات العربية.. أن أعلن السادات آنذاك : "أن إعلان القيادة السياسية لايلغى اتحاد الجمهوريات بغض النظر عن الخلاف بين مصر وليبيا".

وهذا يشير إلى أن التجارب الجانبية لها تأثير سلبى على التجربة الرئيسية، مما دعا إلى التأكيد الظاهرى من جانب رئيس الاتحاد آنذاك. وكان لهذا التنسيق الجانبى، والتجارب الجانبية البعيدة عن أطراف الاتحاد مجتمعة أثره السلبى على تقليص – إن لم يكن الإلغاء التام – لعمل الاتحاد.. وإلا فإن السؤال المنطقى هو : لماذا قام هذا الاتحاد أساسا ؟ فى الوقت الذى يقوم تنسيق محورى بين طرفيين دون الثالث فى بعض الفترات ؟! .

وبشكل عام، فإنه فى ضوء التطورات التى لحقت بالمنطقة منذ زيارة الرئيس "السادات" للقدس فى ١٩٧٧.. فإن النتيجة التى تمخضت من هذه التطورات.. هى وأد هذه التجربة نهائيا وأدا أطاح بكل الهياكل – حتى الشكلية فيها – الخاصة بالاتحاد، والتى تتمثل فى مجموعة الهيئات والمنظمات التى أقيمت فى القاهرة.

خامسا : السلوك المصرى تجاه التجارب الوحدوية العربية الأخرى :

السلوك المصرى دائما ينطلق من أن مصر تمثل محور الوجود العربى والقومى، ومركز النضال العربى.. ومن ثم فإن تحليل هذا السلوك يمكن أن يستخلص نتيجتين هامتين هما : –

١ – الموافقة على أى تجربة وحدوية عربية : فقد لوحظ أن سلوك مصر تجاه أى تجربة عربية ليست مصر طرفا فيها.. لم يخرج عن التأييد والدعم، إيمانا من ثورة يوليو وقادتها بأن أية تجربة وحدوية عربية ثنائية "أى بين دولتين، أو متعددة" أى بين أكثر من دولتين.. هى مقدمة، أو خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.. طالما تمت وفقا لإرادة شعبية حرة متكافئة، وللمصلحة العربية القومية. أى أن الوحدة الجزئية بين عدد من الدول العربية ذات ظروف متشابهة تقربيا من موعد الوحدة الشاملة، بل تجدد الشعور بحتميتها.

وهنا يقول الميثاق : أن أى وحدة جزئية فى الوطن العربى، تمثـــل إرادة شعبية أو أكثر من شعوب الأمة العربية هى خطوة وحدوية متقدمة، تقـــرب مـــن يوم الوحدة الشاملة وتمهد لها، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية(٢١) " .

وفى ضوء ذلك يتضح موقف مصر من هذه التجارب.. كتأكيدها لاتحـــاد الإمارات العربية المتحدة الذى أعلن فى ٢ ديسمبر ١٩٧٢، والذى استمر حتـــى الآن؛ لتشابه ظروف وحدته السياسية التى أدت إلى استمرار لفترة قـــاربت مـــن ثلاثة عشر عاما. وأيضا تأييدها لمشروع وحدة ليبيـــا، وتونـــس تحـــت اســـم (الجمهورية العربية الإسلامية فى ١٢ يناير ١٩٧٤، رغم قناعة الرئيس المصـــرى السادات – آنذاك – بأن التسرع فى إعلان أى تجربة وحدوية دون التمهيد لايدعم طريق الوحدة العربية الشاملة، ورغم ذلك أيدت المشروع مع التحفظ، ويتأكد هـذا من خلال حديث للسادات قال فيه : " نحن وحدويون، ومصر هى التـــى ســـعت باستمرار، وستسعى إلى الوحدة العربية كمسئولية قومية، ويتحتم عليها أن تبـــادر إلى وحدة تتم بإرادة الشعوب، ذلك أن الوحدة عمل قومى رائع وهدف لنا جميعـــا، وفى المبدأ نحن موافقون تماما على الوحدة العربية بين أى دولتين بإرادة شعبيهما (٢٢) ".

كذلك دعمت مصر وأيدت جهود الوحدة، وباركتها بين اليمـــن الشـــمالى والجنوبى، الذى بدأها الرئيس اليمنى الراحل إبراهيم الحمدى، والتـــى تواجهـــها عثرات حتى الآن. وكذلك أعلنت مصر تأييدها لمشروع وحدة المغرب العربى.

٢–عدم قبول إقامة محاور عربية، وعدم الاشتراك فيها : حيث يتضح أن مصر وهى تؤيد كل تجربة وحدوية، أو حتى مشروع.. فإنها فى نفـــس الوقـــت ترفض إقامة محاور عربية، ويتضح ذلك من حديث لـــ عبد الناصر، قال فيه : " لسنا من أنصار محاور عربية، ولا نتدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد عربـــى، إنما تهمنا مساهمة كل بلد عربى فى المعركة(٢٣) .

وفى نفس الوقت أيضا، لم تتوان مصر عن كشف بعـــض المخططـــات الأجنبية؛ لضرب الوحدة العربية وهذا يتضح مـــن معارضتـها؛ لقيـــام الاتحـــاد

الهاشمى بين العراق والأردن، والذى أعلن فى ١٩٥٨/٢/١٤ إبان صراع الأحلاف.

وكان إعلان هذا الاتحاد إعلاميا فقط.. كمحاولة لمواجهة، وتحدى الجمهورية العربية المتحدة سعيا؛ لضرب التجربة، والقضاء عليها.

سادسا : نتائج عامة :

يبقى فى ضوء الدراسة السابقة عددا من النتائج العامة المستخلصة منها نوردها فيما يلى :

١ – فزع إسرائيل الدائم من إعلان مجرد مشروع وحدوى، وليس تجربة وحدوية عربية متكاملة فحسب.. مما يقود دائما إلى أن فشل أى تجربة عربية.. يمكن أن يكون لاسرائيل دور فيه، حتى ولو غير مباشر.

ويتأكد ذلك من خلال حملتها الدعائية العالمية على نطاق واسع، والتى تركز فيها على أن هدف المشروع الوحدوى هو إعلان الحرب، وتدمير إسرائيل سعيا فيها؛ لكسب التعاطف العالمى معها، ومواقفها مع التجارب العربية واضحة.

٢ – المراقب على مدار الثلاثين عاما الأخيرة يشهد بأن العالم العربى مر بمجموعة من التجارب، وإعلان عن مشروعات وحدوية بما يؤكد الرغبة الشعبية العربية تجاه الوحدة، وهذا يؤكد أيضا حيوية الأمة العربية، وقدرتها على التجديد والتكيف مع الظروف فى إطار المرونة تجاه تحقيق الهدف الأسمى "وهو الوحدة الشاملة".

٣ – إن فشل أية تجربة وحدوية لايشكل تصدعا فى فكرة الوحدة، بل على العكس، فإنها تثرى المناخ العربى؛ لاستخلاص الدروس، وتطوير الواقع العربى على ضوء تراكم الخبرات الوحدوية، بما يخلق المناخ الملائم للوحدة العربية الشاملة.

٤ – يلاحظ بالنسبة للتجارب أو المشروعات الوحدوية، التى أعلن عنها فى أعقاب فشل الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا فى ١٩٦١، لم تأخذ بهذا الشكل الاندماجى..، بل أقرت الحفاظ على كيان كل دولة مستقلة، على أن يتم

التنسيق فيما بين أطراف الوحدة المقترحة، وهذا لا يمثل - فى رأينا - تراجعا عن الشكل الوحدوى الاندماجى..، إنما يعنى أن القيادة العربية فى مصر استوعبت الدرس جيدا من تجربة الوحدة الأولى.. مؤكدة أن شعارها (حرية - اشتراكية.. وحدة) مسألة ضرورية، وأن هذا الشعار أكدته هذه التجربة، وأن الوحدة هى محصلة لتطور تدريجى لافجائى.

٥- إن الفاعل الرئيسى فى صنع أغلب التجارب الوحدوية العربية هو "مصر"، وذلك إدراكا منها بدورها فى سعيها نحو الوحدة، والحقيقة التاريخية الثابتة تؤكد أن التقاء مصر كمحور، ومفكر لوحدة مع أية دولة عربية، لاشك أنه يلفت النظر ويؤكد مكانة مصر ودورها القومى، وتأثيرها على النطاقين الإقليمى والدولى، إلى الحد الذى يرى البعض أن الوزن النسبى لمصر يتحدد بمدى قوة العلاقات العربية، والمصرية، أو بحقيقة التضامن العربى.

وختاما : فإن السؤال المنطقى الذى يفرض نفسه فى ختام هذه الدراسة، هو إلى أين نحن سائرون.. ؟ هل إلى مزيد من الوحدة والعمل العربى المشترك.. أم إلى مزيد من التفرقة، والتشرذم، والتمحور، والتجزئة ؟ هل من الواجب أن نتفاءل رغم الأحداث الخطيرة التى تمر بها المنطقة فى الوقت، أم نتشاءم ؟ وهل حان الوقت لوحدة عربية شاملة، والسعى من أجلها بجدية، خاصة وأننا فى مجتمع عالمى لايعترف بتجمعات صغيرة.. لكنه يعترف بالقوة المتمثلة من الكيانات الكبيرة.. حتى أن المجتمعات الصغيرة لم يعد لها وجود فعال، أو حتى مجرد وزن يذكر، أو حتى موقع واضح على خريطة النظام العالمى ؟

هذه مجرد أسئلة تفرض نفسها بإلحاح.. والإجابة متروكة لكل الباحثين، والمهتمين، ورجال السلطة فى العالم العربى..، وحتى تأتى إجاباتهم فى جانب الحماس للوحدة العربية والعمل العربى المشترك..، نشير على هذه المقولة لأرسكين تشايلدرز فى مؤلفه الشهير : "الطريق إلى السويس"

"إن وحدة هذه الملايين من العرب قادمة حتما، ولكنها قد تتأخر بعض الشئ، وقد لاتكون فى شكل دولة جامدة مركزية الحكم تمتد من المحيط إلى الخليج. ولكن اليوم الذى سيعثر فيه العرب على الواقع السياسى، والدستورى

لحلمهم، ولقوميتهم، قادم حتما.." أجل سنرى عما قريب الولايات المتحدة العربية، وأنا لست واثقا من أن علاقاتنا بها ستكون آنذاك صدوقة ودية، إذا لم نسرع الآن، وقبل فوات الأوان إلى تنمية هذه العلاقات..(٢٤) ".

هكذا ينظر وينتظر الآخرون..، فهل نتوقع تلك الوحدة المنتظرة كالآخرين ؟؟ ومن جانبى أقول : إن الوحدة العربية قادمة لامحالة.. لكن متى ؟ والإجابة متى تولت ريادة العمل العربى قيادات تتخطى الحواجز الإقليمية إلى الوحدة الشاملة.. مستفيدة من التجارب الوحدوية الإقليمية السابقة، والتجارب العالمية أيضا، ومحركة للواقع السياسي، والاقتصادى، والاجتماعى العربى تجاه هذه الوحدة. وإلا فإن الشعوب يوم يزداد وعيها ونضجها ستفرضها حتما.

جمال على زهران.
١٩٨٥/١٠/٢٠

هوامش الفصل الأول

١- جمال عبد الناصر فلسفة الثورة، ط١٠، القاهرة، المطبعة العالمية، صـ٦٠.
٢- جمال عبد الناصر، المرجع السابق، صـ ٦١، ٦١.
٣-الوقائع المصرية، (جريدة رسمية للحكومة المصرية)، عدد ٥ مكرر، ١٦ ينـاير ١٩٥٦، صـ ٢.
٤-الوقائع المصرية، المرجع السابق صـ ٢.
٥- الجريدة الرسمية، الجمهورية العربية المتحدة، العدد الأول، ١٣ مارس ١٩٥٨، صـ ١٦.
٦-الميثاق الوطنى، القاهرة، وزارة التربية التعليم، طبعة ١٩٧٠، صـ ١٢٣.
٧- الميثاق الوطنى، مرجع سابق، صـ ١١٨.
٨- الجريدة الرسمية، عدد ٦٩ (تابع ا)، ١٩٦٤/٣/٢٤ صـ٧.
٩- جمال عبد الناصر، خطابه فى عيد الثورة الثالث عشر فى ١٩٦٥/٧/٢٢، وانظر أيضـا : د. مارلين نصر، التصور القومى العربى عند عبد الناصر - فى : مصر والعروبة وثورة يوليو، دار المستقبل العربى، القاهرة ط ١٩٨٣ صـ ٨١،٥٣.
١٠- الجريدة الرسمية، دستور جمهورية مصر العربية الدائمة، عـدد ٣٦ (مكـرر أ)، ١٢ سبتمبر ١٩٧١، صـ٢.
١١- دستور جمهورية مصر العربية الدائم، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، صـ ٣.
١٢- أنور السادات، خطابه فى عيد العمال (أول مايو ٢ ١٩٧٢) بحلوان.
١٣- أنور السادات، لقائه بالعلماء المصريين فى يناير ١٩٧٥.
١٤- انظر حول هذا الموضوع : أحمد حمروش، فكرة القومية العربية فى ثورة ٢٣يوليو، فى : مصر، والعروبة، وثورة يوليو - مرجع سابق، صـ ٨٣، ١٠١.
١٥-الوقائع المصرية (مرجع سابق) عدد ٢ فبراير ١٩٥٨ (نص إعلان بيان الوحدة).
١٦- فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسـنين، هيكـل، دار القضايـا بالقاهرة، ط ٢٠، فبراير ١٩٧٥ صـ ١٤٤.
١٧- عبد الناصر فى خطابه فى ذكرى الوحده ٢٢ فبراير ١٩٦٣، الهيئة العامة للاسـتعلامات القاهرة مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر.
١٨- خطاب عبد الناصر فى ١٩٦١/١٠/٢ مرجع سابق.
١٩- جمال على زهران، إدراك عبد الناصر والسادات بدور الجيش - دراسة مقارنة - بحـث غير منشور، ١٩٧٩.
٢٠- خطاب عبد الناصر فى ١٩٦١/١٠/٥.

٢١- الميثاق الوطنى، مرجع سابق، الباب التاسع صـــ ١٢١.
٢٢- حديث للسادات بالرباط فى ٢٣//١/١٩٧٤. مجموعة خطبه - مرجع سابق.
٢٣- خطاب عبد الناصر فى ٢٣/٧/١٩٦٩، مجموعة خطبه، مرجع سابق.
٢٤- أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، مترجم فى سلســـلة كتـــب قوميـــة. القـــاهرة، صـــ ٤٤٣.

الفصل الثانى

"تأثير الأوضاع المجتمعية على دور المثقف العربى" فى رسالته الوحدوية

مقدمة :

بين فترة وأخرى تفرض قضية الثقافة ودور المثقفين وطبيعته بين التصور، والواقع العملى – نفسها بإلحاح شديد على الأوساط الفكرية، وما أن تهدأ المناقشات إلا وسرعان ما تشتعل ثانية، والواقع أن هذا دليل حى على أهمية هذا الموضوع، باعتبار أن الثقافة تشكل – فى أوسع معانيها – المحيط الذى يتحرك فى إطاره أفراد المجتمع، فى تفاعل مستمر، وتأثير وتأثر متبادلين.

وعموما، فإن هذه المناقشات أو تلك قد تصل إلى نتيجة مؤداها أن المثقف العربى فى محنة، وأن دوره فى انحسار دائم، والأمر إذن يتطلب ضرورة الوقوف على طبيعة هذه المحنة التى يواجهها المثقف العربى.

وهذه الدراسة تنطلق من نتيجة خلصت إليها دراسات عدة، وهى أن دور المثقف العربى قد تدهور إلى الحد الذى يمكن القول بأنه لم يعد له وجود فى جسد المجتمع العربى.

ولذا فإن هدف الدراسة يتجه إلى البحث فى أسباب تدهور دور المثقف العربى. بعبارة أخرى يمكن صياغة التساؤل المحورى لهذه الدراسة على النحو التالى :

إلى أى مدى تأثر دور المثقف العربى بالظروف، والأوضاع المجتمعية المحيطة به، سواءا كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ؟ أى إلى أى مدى كانت مثل هذه الظروف معوقة لانطلاق المثقفين فى أداء دورهم، وإلى أى مدى كانت دافعة لذلك ؟

بعبارة ثالثة : إلى أى مدى ارتبط دور المثقف العربى بالظروف المحيطة به ؟

وحتى نؤكد فرضية وجود ارتباط بين دور المثقف وبين الظروف المجتمعية المحيطة به، فإنه يمكن أن نورد القصة التالية والمقتبسة من إحدى كتب د. زكى نجيب محمود :

"حيث ورد عند السهر وردى (فى عوارف المعارف) عبارة يمكن استخدامها؛ لتوضيح الفارق بين بيئة وأخرى فى تنمية العقول وشحذها، يقول فيها

ما معناه : إن رجلا ملأ كفه ببذور القمح، وراح يبذرها فى أماكن مختلفة، فوقع منها شيء على ظهر الطريق، فلم يلبث أن انحط عليه الطير فاختطفته، ووقع منها شئ آخر على حجر أملس تغطيه طبقة من التراب، ويبلله قليل من الندى، فنبت الحب، حتى إذا وصلت عروقه إلى سطح الحجر الأملس، لم تجد طريقا لها، فيبس النبت ومات، ثم وقع من البذور شيء ثالث فى أرض طيبة لكنها مليئة بالشوك، فنبتت البذور حتى إذا ما أراد النبت أن يرتفع خنقه الشوك فأفسده، وأخيرا : وقع من البذور شيء على أرض طيبة، ليست هى مماسبق ذكره فنبتت البذور ونمت وأثمرت.

ثم يقول أيضا : إن البذر الذى وقع على ظهر الطريق فتخطفته الطير، مثله مثل رجل تقدم له الأفكار الجيدة، فيدير عنها أذنيه؛ حتى لا يسمعها، فما يلبث الشيطان أن يختطفها من قلبه؛ ليتركه خاويا، ومثل البذر الذى يقع على الحجر الأملس المغطى بقليل من التراب، كالرجل يستمع منك إلى الفكر الجيد فيستحسنه، لكنه لا يجد فى قلبه عزما صادقا على العمل به، فيذهب ذلك الفكر الجيد هباء.

ومثل البذر الذى وقع على أرض طيبة يكتنفها شوك، كالرجل يسمع منك كلامك المفيد، ويهم بالعمل على مقتضاه، لكنه يجد من الشهوات العمياء، والأهواء القاتلة ما يصرفه عن ذلك العمل.

وأخيرا : فإن مثل البذور التى وقعت على أرض طيبة ليس فيها عوائق النمو، مثل الرجل يتلقى الفكرة الجيدة؛ فيفهمها، ويعمل بها، ولايحول بينه وبين ذلك حائل.

ويعلق د. زكى نجيب محمود على الحالة التى تجود فيها طبيعة الأرض، لكن الشوك يكتنفها؛ فيفسد نباتها، على أنها حالة ترمز إلى الأمة التى يرزق الله أبناءها وقدة الذكاء وطيب العنصر، ومع ذلك يقل إنتاجها الفكرى، أو ينعدم بسبب الأشواك البشرية، التى لاتنبت الثمار ولايطيب لها أن تجئ الثمار من غيرها.(١)

ولمعالجة هذا الموضوع.. فإنه تم تقسيم الدراسة على النحو التالى : –

الجزء الأول :

"تحديد المفاهيم" خاصة مايتعلق بتحديد مفهوم المثقف العربى، مع الإشارة إلى محاولة تأصيل هذا المفهوم، وتوضيح تعريف له تأخذ به الدراسة.

الجزء الثانى :

"طبيعة الأوضاع المجتمعية" التى تؤثر على دور المثقف العربى.

الجزء الثالث :

رؤية مستقبلية لدور المثقف العربى.. وذلك بين تحديد المفهوم، وبين العوامل التى تؤثر على دوره.

ولنتناول كل جزء من هذه الأجزاء تفصيلا كما يلى : -

الجزء الأول : تحديد مفهوم " المثقف العربى :

يثير هذا المفهوم جدلا كبيرا بين مختلف الأوساط الفكرية عند تحديده، مما يلقى حوله كثير من الغموض واللبس. ويصل عدد التعريفات على وجه التقريب مائة تعريف، وأغلب هذه التعريفات متشابهة المضمون – مختلفة التركيبات اللغوية – وهناك من المفكرين من له عدة تعريفات لهذا المفهوم اختلفت باختلاف مراحله الفكرية.

وليس للأمر مجالا بأن نشير إلى التطور التاريخى لهذا المفهوم أو حتى مجرد كلمة "المثقف"، ولكن يمكن الإشارة إلى بدايات استخدامه فى الغرب فى أواخر القرن ١٩ عندما صدرت جريدة " الأورور " الفرنسية بعنوان "إعلان المثقفين"، بمناسبة اعتراض أصحابه على الاعتداء على الإجراءات الشكلية المتعلقة بحماية المواطن أثناء محاكمته، وذلك أثناء نظر قضية " دريفوس " الشهيرة.

وهذا الإعلان ترجم اهتمام مجموعة متميزة ضمن نخبة من الكتاب والعلماء وأساتذة الجامعات فحسب.

– وإزاء هذا برز رد فعل إزاء هذا المفهوم للمثقف ناقدا قصره على هذه المجموعة المتميزة، وهو ما أشار إليه المفكر الفرنسى " برونيتييز "، وأضاف بأنه لايتردد بأن يضع مزارعا أو تاجرا فى مرتبة أعلى من عالم أو متخصص فى الرياضيات ؟(٢) .

كذلك فإن هذا المفهوم عرف بمعناه ومضمونه بمصطلح آخر هو " طبقة العلماء " وذلك فى التقاليد الإسلامية.

ومنذ ذلك الاستخدام الغربى الصريح لهذا المفهوم، وقد كثرت التعريفات، وتعددت.. متشابهة تارة، ومتباينة تارة أخرى.

وفى هذا الجزء يمكن تناول نقطتين رئيسيتين كما يلى :

١ – نماذج مختارة من التعريفات للمثقف لدى الكتاب العرب :

يمكن تصنيف التعريفات المطروحة للمثقف وفقا لعدة أسس :

أ – معيار التعليم : فهناك من يشترط التعليم للمثقف، وهناك من لا يشترط ذلك.

ب– معيار الثقافة : فهناك من يربط تعريف المثقف بمفهوم الثقافة، وهناك من لايشترط ذلك.

ج – معيار التغيير : فهناك من يرى أن المثقف هو الذى يسعى للتغيير، وهناك من لايشترط ذلك، بل يطرح حركة المثقف فى إطار ما هو قائم، وقدرته على التكيف.

د– معيار المشاركة : فهناك من يرى أن المثقف عليه أن يشارك فى بناء المجتمع، وهناك من لا يستلزم ذلك، ويرى أنه يمكن المثقف أن يكون ذاتيا، أى علمه لنفسه لا للمجتمع.

هـ– معيار الدور، أو الوظيفة للمثقف : فهناك من يرى أن للمثقف دورا معينا هاما، ويتركز فى ضرورة قيامه بنقد السلطة، وأن يظل دائما ناقدا لها، وليس مبررا لسلوكها، وهناك من لايرى فى المثقف ضرورة قيامه بهذا الدور.

تلك هى أهم خمسة معايير، لتصنيف المحاولات المتعددة؛ لتعريف المثقف، ولذلك فإن الأمر يستلزم ضرورة الإشارة إلى نماذج معينة فى إطار التصنيفات السابقة كما يلى :

- يحدد د. زكى نجيب محمود، تعريف المثقف - فى فترة ما من حياته الفكرية - بأنه : الشخص الذى يحمل فى ذهنه أفكار من إبداعه هو أومن إبداع سواه، ويعتقد أن تلك الأفكار جديرة بأن تجد طريقها إلى التطبيق فى حياة الناس فيكرس جهده؛ لتحقيق هذا الأمل.

وفى مرحلة أخرى يعرف المثقف بأنه : الشخص الذى يروج للقيم العليا - أخلاقية أو جمالية - وفى هذا يكون الفرق بين المتخصص الذى وقف عند تخصصه فى فرع من العلوم، والمثقف الذى ينشر الفكر ليس لمجرد أنه أية فكر وكفى، ولكن؛ لأنه فى نظره هو الفكر الذى ينتج حياة أفضل أو أجمل . وفى تعريف ثالث :

فإن المثقف هو : الذى يتميز بربطه بين الماضى والحاضر فى تيار متصل. وفى تعريف رابع : فالمثقف هو الذى يختزل حقيقة الإنسان، وحقيقة الكون فى صيغة محكمة مترابطة، وذلك كما نراه فيما تصنعه الفلسفة والفن والأدب. وفى تعريف خامس يقول : أن المثقف هو الشخص المتميز عن عامة الناس؛ لأنه هو الذى يدرك الفوارق الدقيقة الكائنة بين ظلال الفكرة الواحدة.(٣)

وفى مرجع آخر يميز د. زكى نجيب محمود أيضا بين المثقف فقط، والمثقف الثورى.. استنادا إلى حالة التصوف، والنبوة. فالمتصوف يرى الحق وتكيفه الرؤية، وهى غاية يقف عندها، أما النبى يرى الحق فلا يستريح له جنب حتى يغير الحياة وفق ما رأى، فيبدل قيما بالية بقيم جديدة. وبهذا المعنى يفرق بين المثقف العادى الذى ينعم بثقافة، ثم لايغير من مجرى الحياة شيئا، والمثقف الثورى : هو الذى لا ينعم بثقافته إلا إذا استخدمها كأداة؛ لتغيير الحياة من حوله، ولذلك فهو يعرفه بأنه : هو من أدرك مثلا جديدة للحياة الإنسانية، ثم لم يقف عند مجرد الإدراك، بل حاول تغيير الحياة وفق ما أدركه، شريطة أن يجئ هذا التغيير فى الاتجاه الذى يسير فيه التاريخ، من حيث توسيع البشرية التى تتمتع بما كان

مقصورا على القلة من جوانب القوة، والحرية، والعلم، وسائر أوجه الكمال، كما ارتسمت فى تصور الإنسان منذ أقدم العصور(٤).

مشيرا إلى نماذج هذا النوع متمثلة : فى سقراط، وأفلاطون، والغزالى، والأفغانى، ومحمد عبده، وقاسم أمين، ولطفى السيد، بينما نماذج المثقف العادى : الجاحظ، وأبو حيان التوحيدى.

وتعليقا على تعدد تعريفات المثقف يقول : أن هذه التعريفات الكثيرة لاتتعارض ولا تتناقض، بل ينضم بعضها إلى بعض فى تغطية الرقعة الفسيحة المتعددة الجوانب والأركان.(٥).

– ويرى د. أحمد خليفة : أن المثقف : هو من تشيع الثقافة فى شخصه باعتباره حاملها، وتتشبع بها شخصيته، وتتحول إلى قوة محركة تفضى إلى موقف وإلى رأى للإنسان فى محيطه وفى غده، ثم تتجاوز المعرفة الشخصية بما يؤدى إلى تحول هذه المعرفة الواعية ذات المشاعر الفياضة المرهفة إلى أسلوب مثقف عن صحو، وفهم، وتقدير، وإحساس.(٦)

والدكتور سيد عويس : يرى أن مفهوم المثقف ينطوى على كل عضو فى المجتمع، حتى لو كان المجتمع أمي، طالما أنه يمارس العادات والتقاليد، ويسلك فى ضوء قيم المجتمع التى تكون أهدافها مشروعة أو غير مشروعة، وأنماط سلوكه المشروعة وغير المشروعة.

ولذلك فهو يرفض اللفظ ويستبدله بآخر "القادة المثقفين" على أساس أن هؤلاء هم القادة الذين يوكل المجتمع إليهم ترشيد المواطنين الذين يعيشون فى المجتمع؛ لخلق المواطن الصالح.(٧)

أما نجيب محفوظ فيرى أن المثقف : هو الذى يقوم بالاطلاع على آثار الفكر والوجدان من فلسفة، وفنون، وآداب، وتيارات سياسية، وعلمية، بحيث ينتهى معها رؤية فى الحياة وموقف خاص. ويرى أن صاحب رؤية الفن للفن، أو صاحب رؤية الفن للمجتمع. كلاهما عنده مثقف ويعتد برأيه.(٨)

ويرى د. محمد الرميحى أن المثقف العربى فى أبسط تعريفاتـــه : هــو الشخص "رجل وامرأة" الذى حصل على درجة معينة من العلم، ويريد أن يوظف هذا العلم فى هذا الشأن العام.(٩)

ويحدد د. قسطنطين زريق المثقف بأنه : هو الذى أوتى حظا من الثقافــة التى يقصد بها المساهمة، أو المشاركة فى حقول الفكر، أو الأدب، أو العلم، بمـــا فى ذلك الاختصاص المهنى، والتى تكتسب بطريق التعليم الجامعى أو الاطـــلاع الذاتى. ثم يميز بين المثقفين بأن هناك من يدرك، ويفهم، ويشارك فـــى الأمــور الفكرية، وغيرها، وهناك المبدع، وهناك المثقف العادى المطلع، والمتابع.(١٠)

ويرى د. سليم الحصى أن المثقف العربى : هو المواطن الواعى.. كتــب الوعى المبنى على المعرفة، والإدراك، والتطلع إلى المستقبل، أى هو كـــل مــن اطلع عن كثب على الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياســـية، أى علـــى أوضاع مجتمعه عامة، مدركا كل الإدراك ما يحيط به من معطيات حولها، وكون لنفسه نوعا من التطلع إلى المستقبل بالنسبة لها، بما يتوجب عليه نوع من العمــل، أو النشاط القيادى من أجل دفع مجتمعه إلى ما يرى هو.(١١)

أما د. زكريا إبراهيم فيقول : أن الإنسان المثقف : هو الإنسان المتكــامل، الذى أصبح يمتلك " وعيا " ناضجا يستطيع منه أن يحكم على "الكل" من جهـــة، وأن يحدد موقفه الشخصى من هذا " الكل " من جهة أخرى.(١٢)

ويرى عامر الخطيب أن المثقف العربى من كان عليه أن يطلـــع علـــى العلوم، والمذاهب شرقها وغربها، ولكنه فى الأول والأخير يعرف تماما هويتـــه، ويحيط بعلوم أمته، ولغتها، وتاريخها، وواقعها، وأمالها، وطموحها كل الإحاطـــة، ولا يقصر فى ذلك أبدا (١٣).

– على حين يرى إبراهيم خورشيد أن المثقف : هو الشخص الذى يعـــى البيئة التى يعيش فيها بتراثها وعناصرها المختلفة، ويشترط فيه أن تكون له عقلية عملية متمشية مع التقدم الفكرى، والعلمى، والفنى فى العالم.(١٤)

- أما توفيق الحكيم فيرى : أن المثقف من تنطبق عليه الصفة القديمة بأن يتسم بالإلمام والشمول لأوجه النشاط الإنسانى، ومن يهتم بتخصصه فحسب ليس بالمثقف.(١٥)

- ويرى الكاتب فتحى رضوان : أن هناك ربط بين الثقافة والمثقف. ولذلك فإن الثقافة تبعث من وجدان إنسان إلى وجدان آخر. أوله قد تثقف، والثانى قد تهيأ؛ لتلقى الثقافة. وقد يكون تهيؤ الأخير فى بدايته، فلا يزال الأول يعالجه ويصقله، ويغير ويحول فى اتجاهات، حتى يكمل استعداده؛ لتلقى الثقافة، والانفعال بها، والإفادة منها، وبثها للغير من حيث لا يدرى ولا يحتسب. فيثقف ويصبح إنسانا جديدا (١٦) .

أما الدكتور / حامد ربيع فيعرف المثقف : بأنه فى أوسع معانيه : هو كل من يملك القدرة على التقييم، أى القادر على أن يربط واقعة معنية، أو سلوكا معنيا بإطار معين من المعرفة والقيم - ابتداء من نظام تاريخى ذاتى للمثالية السياسية، وهو بهذا المعنى يصير كل من يشتغل بالفكر المجرد. ولكن هذا المفهوم فى إطاره الاجتماعى يصير تلك المجموعة من الفئات التى، تعيش على التأمل، أو تجعل من التعامل مع الفكر وظيفتها وتقصر عليه اهتماماتها. فى نفس الوقت تصير وظيفة المثقفين هى الرفض، والسعى إلى التغيير من منطلق الالتزام الفكرى.(١٧)

علاوة على هذه التعريفات السابقة.. فإن هناك تعريفات عامة شائعة كتعريف " برتراند رسل "بأن المثقف : هو الشخص الذى يتجاوز باهتماماته حدود تخصصه الأكاديمى. وتعريفه بأنه من يأخذ من كل شئ بطرف. والتعريف بأنه يعرف كل شيء عن شيء، ثم شيء عن كل شيء.

علاوة على تعريفات أخرى لدى الشرق تركز على محور التغيير كوظيفة للمثقف، يقابلها تعريفات له فى الغرب تركز على الوظيفة النقدية فى إطار النظام القائم، فى نفس الوقت توجد تعريفات متباينة لدى الدول النامية.(١٨)

٢ – محاولة اجتهادية؛ لتعريف المثقف العربي :

في إطار العرض السابق للتعريفات المختلفة للمثقف، يمكن القول : بأنه في الإمكان طرح وجهة نظر من جانبنا متضمنة : نظرة نقدية لما هو مطروح ثم الإضافة في التعريف. فأما ما يتعلق بالمثقف.. فإننا نراه ذلك "الشخص المتعلم الواعي المشارك" بما يعني أنه من تلقى تعليما منظما في مدرسة وحتى الجامعة. أو تعلم ذاتيا لمن لم يتمكن من التعليم المنظم، وذلك باعتبار أن التعليم المنظم هو الأصل والقاعدة، والذاتي هو الفرع والاستثناء.

ويقصد ببعد الوعي ذلك الذي تلقى تعليما يمكنه من القدرة على الإدراك واستيعاب كل مايحيط به من أوضاع مجتمعية، ويستطيع ملاحقة التطورات التي تحدث في مجتمعه ومتابعتها.

أما صفة المشارك، فإنه يقصد بها ذلك الشخص الذي تعلم وأدرك واستوعب وتفهم قضايا مجتمعه، ثم نزل إلى ساحة الميدان للمشاركة التطوعية في العمل الوطني لبناء مجتمعه، أيا كان نمط مشاركته، وطبيعتها، ونوعها، ومستواها، ودرجاتها. بمعنى ألا يقف منعزلا.. عازفا.. لا مباليا، إزاء ما يحدث في مجتمعه. وهذه المشاركة تحدث طواعية مدفوعا إليها اندفاعا ذاتيا.

– ويمكن القول : بأن القاعدة أننا أمام نظام تعليمي يخرج عددا هائلا من المتعلمين، ولكن لكونه يقوم على نظام التلقين، لذلك فإن تخريجه لمثقفين أمر مشكوك فيه، وأن الاستثناء هو أن هناك عددا من المثقفين محدود من ذلك العدد الضخم من الخريجين من النظام التعليمي القائم، وهؤلاء يكونون نتاجا لروافد غير النظام التعليمي، قد يتمثل في نشأة أسرية ممتدة لها صفة الإبداع، وقد يكون احتكاكا ببيئة ثقافية متحضرة، وقد يكون خريج من المدارس الأجنبية التي تغوس التفكير والإبداع وليس التلقين، أو لأسباب أخرى.

وعلى الجانب الآخر، فإنه توجد فئات مستثناة تتبلور في وجود " مثقفين، وإن كان عددهم محدودا، وإن كانوا أيضا في أدنى درجات سلم المثقفين – إذا تجاوزنا تقسيم المثقفين إلى مستويات وفقا لقدراتهم لا يحملون مؤهلات تعليمية نظامية، ولكن بالاختلاط معهم تجدهم مشاركين في المجتمع.. وتجدهم على درجة

– وإن كانت محدودة – من القدرة على استيعاب قضايا المجتمع، ولكن الذى يفتقدوه هو الحركة وفق رؤية محددة، أو المشاركة وفق رؤية منسجمة متكاملة، وهذه الفئة المستثناة هى من الاستثناء العام لقاعدة الربط بين التعليم والمثقف. ونحن ننحاز إلى أن المثقف لابد وأن يكون متعلما، حتى تتوافر له القدرة على المشاركة وفق رؤية مترابطة، لذلك، فإن تفسيرنا لوجود الفئة المستثناة المحدودة من الاستثناء العام لقاعدة الربط بين التعليم والمثقف – هو أن هذا نتيجة عدم قدرة النظام التعليمى على تخريج المثقفين؛ لتصير هذه هى القاعدة وماعدا ذلك هو الاستثناء؛ لأنه فى وجود "متعلم" له رؤية مترابطة ضمن الأغلبية المتعلقة بما يشكل جماعة عريضة من المثقفين، نتاجا لنظام تعليمى قادر على ذلك، فإن هؤلاء لن يكون لهم وجود، حتى لوكان استثناء الاستثناء.

– فى إطار هذا التعريف، فإنه يفهم أن هناك (مثقف، وغير مثقف)، كذلك يفهم مستويات المثقف من حيث طبيعة الشخص وقدراته الذاتية، ومدى ما تسمح به من قدرة على المشاركة فى إطار معين.

فهناك حدود للتعليم وفقا لقدرات الشخص، وهناك حدود للوعى والإدراك وفقا للقدرات الفعلية وطبيعة التنشئة، وهناك درجات للمشاركة، حيث تتوافر قدرات معينة لشخص معين بالمشاركة على نطاق واسع، وآخر لا تسمح إمكانياته الذاتية بالمشاركة على نطاق واسع، بل مشاركة على نطاق أقل. وبين الحد الأدنى للمشاركة، والحد الأقصى يمكن الحديث عن مستويات المثقفين.

ولذلك، فإننا نرفض. من جانبنا – التصنيفات المتعددة للمثقفين : بأن هذا مثقف عادى، وهذا مثقف مناضل أو ثورى؛ لأنه يشارك فحسب، وهذا مثقف عن بعد وذاك عن قرب. وهذا مثقف لتعلمه داخل الوطن فقط، وذاك لثقافته الأجنبية. وهذا مثقف؛ لأنه عالم ومفكر. وذاك؛ لأنه أستاذا فى الجامعة، وهذا مثقف تقليدى، وذاك تحديثى، وكلها تسميات تقلل من المفهوم ولا تضيف له شيئا، وبالتالى لا تدخل فى نطاق تعريفنا.

– أما فيما يتعلق بمفهوم " العربى " كصفة لصيقة بالمثقف : فإننا أمام اتجاهين الأول : يشير إلى ذلك المثقف الذى يدرك أهمية البعد العربى والملتزم

بالاتجاه القومى العربى، واتجاه آخر : يرى أنه الشخص الذى يعيش فى منطقة جغرافية اصطلح على تسميتها بالمنطقة العربية.

وفى ضوء تعريفنا للمثقف بأنه الشخص الواعى الذى يدرك ما يحيط بـه ويستوعبه، فإن الأمر هنا لابد وأن يقصد بالمثقف العربى، ذلك الشخص الذى يؤمن بحتمية الاتجاه القومى والإطار الوحدوى، وأن يدرك بوعى أن مستقبل المنطقة مرتبط بالقدرة على الاندماج بين وحداتها السياسية العربية، فى نفس الوقت لا نستطيع إنكار الرأى الآخر المتمثل فى وجود أشخاص " مثقفين " لا يقتنعون بالاتجاه القومى – رغم أنه مصيرى – ولكنهم يدركون الأمر على نطاق وطنهم الصغير، وهو دولتهم العربية. وهؤلاء يمكن إدراجهم فى مستوى ضمن مستويات المثقفين وفقا لطبيعة الشخص وقدراته ونشأته.

* باختصار، فإن المثقف العربى هو ذلك الشخص المتعلم ذو القدرة العالية على اكتساب المعرفة التى تؤهله لإدراك ما يحيط به من قضايا مجتمعه، بما فى ذلك إدراكه لضرورة الاتجاه القومى بما يقوده للمشاركة فى تغيير الأوضاع فى إطار مستوى إدراكه.

وبدون أن يكون المتعلم مدركا لما يحيط به من أوضاع، وبدون أن يكون أيضا مشاركا، فإن الحديث عن وجود للمثقفين يصبح أمرا غير مقبول من جانبنا، فالمتعلم فقط لن يكون مثقف، ولو أدرك أيضا – بجانب التعليم – لن يكون مثقفا، لكنه لو شارك وفقا لإدراكه وتعليمه، أى قد توافرت العناصر الثلاثة مجتمعة، فإنه يمكن الحديث عن وجود للمثقفين. وفى ضوء ذلك سنبحث فى الجزء التالى عن الظروف المجتمعية التى تحول دون قيام المثقف بدوره الحقيقى.

الجزء الثانى : طبيعة الأوضاع المجتمعية التى تؤثر على دور المثقف العربى :

– الأمر الذى أضحى محل إجماع بين الأوساط الفكرية والعلمية، أن المثقف العربى يعانى من أزمة متعددة الأبعاد، فى نفس الوقت تتباين الآراء والاتجاهات حول تحديد طبيعة الأزمة وأسبابها. وبشكل محدد، فإنه يوجد اتجاهان رئيسيان فى تحديد أسباب أزمة المثقف العربى. الاتجاه الأول : يرجع هذه

الأسباب إلى طبيعة الواقع المجتمعى، أو المناخ المحيط بالمثقفين أنفسهم، والـــذى من المفترض أن يتحركوا فى إطاره.

ولكن من جانبنا، فإن المسألة لا تنحصر بين هذا وذاك على ذلك النحـــو. فلسنا نميل إلى تغليب أى من هذه الأسباب أو تلك. ولكننا نرى أن اختفاء الوجـود الحقيقى للمثقف العربى فى الوقت الحاضر، قد ترجـــع إلـــى طبيعـــة الظـــروف والأوضاع المجتمعية، التى لا تساعد على إيجـــاد "الطبقـــة المثقفـــة"، أو حتـــى المساعدة فى تأهيل بعض الأفراد؛ للقيام بدورهم كمثقفين، بـــل إن اختفـــاء هـــذه الطبقة هو تأكيد لوجود طبقة متعلمة لا تصل طبيعتها لأن تلعب دور المثقف بمـــا تستحق معه التحول من الطبقة المتعلمة إلـــى المثقفـــة. وطالمـــا أن الظـــروف المجتمعية قد لا تهئ أفراد المجتمع، حتى لو مجموعة منهم لأن يقومـــوا بـــدور المثقف فى المجتمع.. مما يخلع عليهم صفة المثقفين..؛ لذلك، فإن هذه الظـــروف هى وراء عدم وجود الطبقة المثقفة فى الوقت الحاضر، ومن ثـــم، فـــإن أغلـــب الحديث – إن ورد – عن دور المثقفين، فهو حديث عن طبقة وجدت فى مرحلـــة تاريخية استطاعت خلالها القيام بدورها، وهو ما يتفق بعض الشىء مع تعريفنـــا للمثقف، وأيضا هو حديث عن استثناء لقاعدة بوجود أفراد مثقفين، وليست طبقـــة مثقفة، نظرا لأن هذه الطبقة لا وجود لها فى الوقت الحـــاضر. وبشـــكل أكـــثر توضيحا، فإن اختفاء دور المثقف العربى يرجع إلى مجموعتى العوامل معا، فـــى علاقة تبادلية (تأثير وتأثر)، فإذا كانت طبيعة الشخص المتعلم لاتؤهلـــه للقيـــام بدور المثقف نتيجة للظروف المجتمعية، ومن ناحية أخرى، فإنه حتى فى حالـــة وجود المثقفين، فإنه – لقلة عددهم، ومحدودية الدور الفردى مهما عظـــم شـــأنه، يصدمون بعوائق كبيرة فى ظل المناخ السائد المعوق لحركة المثقفين. فى نفـس الوقت، فإن هذه الظروف تظل حائلا أمام المثقف للاضطلاع بدوره – وفقا لمـــا هو مطلوب منه – دونما تغيير. وهذا يرجع إلى المثقف نفسه أيضا، وما اعـتراه، حيث تتأكد عدم قدرته على تغيير الأوضاع.

- ولذا، فإننا أمام مجموعتين متلائمتين من الأسباب التى أعاقت المثقف وأدت إلى اختفاء دوره، وهو ما يعنى فى النهاية وجود "أزمة الدور" لمجموع المثقفين.

وفى ضوء ما سبق، فإنه يمكن تناول نقطتين رئيسيتن فى هذا الجزء، الأولى : تتعلق بعرض لبعض وجهات النظر فى إطار مجموعتى الأسباب المشار إليها، والثانية : تتعلق بتحديد للأسباب الحقيقية من وجهة نظرنا.

١ - عرض عام بالأراء المختلفة حول أسباب أزمة المثقف :

تباينت الأراء التى تفسر أسباب أزمة المثقف العربى - فمنها من أعلى من متغير ما، كانتقاد مناخ الحرية مثلا، ومنها من أعلى من متغيير آخر كالأزمة الاقتصادية.. ومنها ما يجمع بين أكثر من عامل - وهنا نورد عددا من الأراء كما يلى :

- فالدكتور زكى نجيب محمود : يحدد عدة أزمات، وعدة عقبات تحول دون تمكين المثقف من نشر أفكاره.

- وأما الأزمات فهى ثلاث : الأولى : تكمن فى محاولة المثقف أن يجمع بين طرفين متضادين - ثقافة موروثة، وثقافة معاصرة - فى صيغة حياتية، ولكن لازال حتى الآن لا يعرف كيف ؟ والثانية : تتعلق بجانب الأخلاق. بما تعنى طرائق السلوك وطرائق العيش - حيث تكمن الأزمة فى التناقض بين المبادئ المعلنة - والسلوك المتبع، وهو النفاق القبيح الذى يملأ حياتنا. فما هو إذن - موقف المثقف من هذه الازدواجية المخيفة ؟ والثالثة تتعلق بمجال العلوم ومناهجها، حيث نشأت ازدواجية خطيرة بين الأخذ بالعلم عمليا دون أن تدرى، ونظريا نتشكك فيه، تحت دعوى التراث والسؤال هل يأخذ المثقف فى أحكامه بالعلم وبالعصرية فيغضب الجمهور، وإذا ساير الجمهور فى لاعلميته، فإنه يتنكر للعصر، والعلم أبرز سماته ؟!

أما عن العوائق : فتتمثل فى : انصراف صفوة المثقفين من مشكلات الحياة الواقعية نظرا لأنهم يجدون أنفسهم فى عزلة حيث يتحدثون بما لا يفهمه إلا القلة؛ لانسداد قنوات الإعلام، أمامهم للوصول إلى قلوب الناس وعقولهم.

وأيضا، فإن المثقفين لا يتابعون الفكر الجديد , وحركتهم بطيئة فى التفكير إزاء التغير العميق والاتساع الكبير فى المجال الفكرى، وذلك؛ نظرا لأن ظروف العيش لاتسعفهم، ولا المناخ الفكرى يشجع المثقفين على أن يقولوا ما يريدوه، علاوة على مشاكل النشر، والترجمة، ومناخ الأمية المنتشر بكافة أنواعه مما يجعل المثقف فى تحدى.. لمن يكتب ؟ وهل يكتب لغير قارئ ؟ !. علاوة على أن الجامعات تحولت إلى مدارس للحفظ، ولم تخرج شبابا مؤمنا بالثقافة الرفيعة، ولديه العزم على تغيير ما هو قائم ؟.

-أما د. حامد ربيع.. فيشير إلى عدد من الأسباب، وهى، هروب المثقفين من وظيفتهم الحقيقية فى التقييم والنقد والرفض، ولعل أحد أسباب مأساة حرب الأيام الستة هى : تقاعس الفكر المصرى عن أن يؤدى وظيفته، وأيضا الجهالة وعدم القدرة على التعمق فى تحليل وفهم المشاكل، وكذلك الكذب والرياء، حيث يندر تتبع فكر عربى فى كتاباته، فلا نجده يتلون تبعا لكل عصر "نموذج الحكيم من ناصر أثناء حياته وبعد مماته"، وأيضا النقل الأجوف عن الفكر الغربى إلى حد السرقة إلى بل ودون فهم حقيقى لهذا الفكر، وانتشرت كذلك ليس فى الإعلام الجماهيرى، بل بين أساتذة الجامعات. وفى نفس الوقت، فإنه يلاحظ أن الطبقة المثقفة على مدار الخمسين عام الأخيرة قد تحولت إلى أذناب للسلطة وظيفتها أن تنضم للزفة السياسية؛ لتطبل وتزمر بمناسبة وبدون مناسبة، حتى وصلنا إلى السبعينات، فإذا بنا فى عالم من التعفن الذى لا يمكن أن يخلق، إلا الديدان.

بل لم نعد نستطيع أن نأمل فى كلمة حق تصدر عن إيمان وثقة، وسمعنا أحد رجال الثقافة يتغنى بأهل الثقة دون حياء. وعلى الجانب الآخر، فإن الطبقة المثقفة تجد نفسها مطحونة لا حماية لها، فالحاكم لا يعنيه فى المنطقة العربية سوى نوعية معينة. لاتمثل حقيقة الوعى الثقافى، وهو ومعه أغنياء البترول - رغم الخلاف بينهما - يخافان من الطبقة المثقفة، ولديهم الرغبة فى إذلال

أبنائها.. فى الوقت الذى لايدرك هؤلاء حقيقة التطور فى المنطقة العربيـة.(٢٠) ويلاحظ أن هذا الرأى يميل إلى تحديد الأسباب استنادا إلى المثقفين أنفســـهم، أى أنهم السبب فى أزمتهم.

– وفى دراسة لعالم اجتماع لبنانى (سمير خلف) – حدد فيها أسباب أزمة المثقفين فى أربعة هى :

الأولى : توزع المثقفين وتفريقهم وتفتيتهم، لعدم قيام حوار حقيقى بينـــهم ولغياب تقاليد راسخة للاجتماع فى حلقات ثقافية منتظمة، وهذا التفتت لا يخلـــق لهم جمهورا يستمع إليهم، وهذا ما يحد من دورهم.

الثانية : تتعلق بوعى الطبقة عند المثقفين العرب ومكانتهم وقويتهم، حيث أن المثقف العربى يشعر بالأمن والطمأنينة كلما كان أكثر ارتباطا بتفكير الأجـداد والمراكز التقليدية؛ لأنها تجعل له قيمة اجتماعية أكبر من أى منظمة جديدة ينشئها هو، ويعمل على تنميتها. والثالثة : تتعلق بحرية التفكير، حيـث يفتقـر المثقـف العربى إلى أشياء عديدة، فهو لا يتمتع بالأمن ولا بحرية البحث والتفكير، بـل إن لغته وأسلوبه تكون مقيدة، مما ينتج عنها فكرا مشوها، وهذا اختفاء الصراحة فـى التغيير للمثقف. والرابعة : تتعلق بدور المثقفين فى مواجهة التكنوقراطيين الذيـن هم مجموعة من الناس تلقوا تعليما عصريا، وقد لوحظ فى العالم العربى زحـف جماعات التكنوقراطيين على مواقع السلطة فى المجتمع، مما أدى إلى الضعـف الشديد للتأثير الفعال لجماعات المثقفين. (٢١)

– ويرجع د. خير الدين حسيب – (مفكر عربى ٩ انحسار دور المثقـف العربى إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية. فأما الداخلية التى تتعلق بالمثقف نفسه منها : موضوع تغليب الخاص على العام، بما فى ذلـك القيـم الفرديـة والقيـم الاستهلاكية التى انغمس فيها المثقف، وأيضا علاقته بالسلطة والارتباط والتداعـى أمامها، ثم عامل التغريب والارتباط بالغرب الرأسمالى فكرا أو قيما أو سلوكا، أما الأسباب الخارجية والتى تتعلق بالظروف المحيطـة بـالمثقف، فـهى : غيـاب الحريات..، والديمقراطية، والأوضاع العربية، والفئات الحاكمة، وتغليب المشـكل على القضايا.(٢٢)

"بينما يحدد د. سليم الحسر – أن أزمة المثقف تعود إلى أن المواطن العربي يعيش مشاكله اليومية ولا يعيش قضيته، وترتب على هذا تغليب المنظور القصير على المنظور البعيد في تفكير المثقف العربي، وهذا مايؤكد اهتمامه بالمشاكل اليومية التي تأتي حلولها في الأمد القصير، وأيضا افتقاد المؤسسة، والمنبر أدى إلى غياب المثقف العربي، وكذلك فإن غياب الحرية والديمقراطية تحد من دور المثقف كفرد، وهذا عكس لو كان في مجموعة منظمة.(٢٣)

– أما د. غسان سلامة – فيؤكد على الدور الرئيسي لبعض المثقفين، الذين لعبوا دورا في إسباغ شرعية مصطنعة على السلطة – في معظم البلدان العربية – إن لم يكن جميعها –وذلك على حساب زملائهم، وقاموا بتشريع القمع والقهر، وأحيانا بالمشاركة فيه، وأيضا القطيعة بين المثقف كفرد أو مجموعة، وسلم القيم القائم في المجتمع، وانعدام الصدق لدى المثقف بتعدد وجهات نظره في موضوع واحد وتناقضاته، وانعدام الشجاعة لديه، وتحول الرقابة الخارجية عليه إلى رقابة ذاتية منه هو في ضوء المناخ التسلطي الذي يعمل فيه، فتكيف معه رقابيا وانعكس في دوره.(٢٤)

– أما حافظ محمود – فيرى أن الأزمة حاليا تكمن في المثقفين لا الثقافة لأنهم هم المسئولون لا غيرهم عنها، فإن تخلفت فهذه أزمة تعود لهم، وإن تقدمت فذلك نتيجة عملهم، وقد لوحظ أن الغالبية من الأساتذة والمثقفين يتكلمون وكأنهم يخاطبون أنفسهم، حيث لاتوجد في أحاديثهم ما يهم الناس بشكل لائق. وأصبحت حتى نشاطاتهم الأدبية والفكرية شكلية وتتسم بالمظهرية ولا يستهدف منها نهضة ثقافية.(٢٥)

– ويشير د. على الدين هلال – إلى أن الجماعة الثقافية تواجهها أربع مشاكل هي : مشكلة انفصام الجماعات الثقافية إلى جماعتين لأن التعليم في مصر ينقسم إلى : تعليم ديني وتعليم مدني. ومشكلة الانفصام بين الحاضر والماضي.. مما يؤدئ إلى الاغتراب الفكري، ومشكلة العلاقة مع السلطة، وأزمة التغيير، ومشكلة العلاقة مع المجتمع، حيث يكون الارتباط العضوي بين المثقف وطبقة اجتماعية ما يعبر عنها.(٢٦)

- ويرفض المفكر (محمد شاكر) أن لدينا مثقفون، بل يوجد متعلمون، فإن الأسماء حتى تتردد هى أسماء ثقافية وليست لمثقفين، وهؤلاء باتت الثقافة لديهم تقليد الغرب سلوكيا وفكريا، وفصل الأمة عن ماضيها، بل باتت هذه الأسماء تعكس أسماء عاجزة عما تدعى تقديمه تحت وهم (الإبداع)، وهى فى الحقيقة تنقل فلسفات الغرب وأفكاره وأشكاله الأدبية.(٢٧)

- كذلك، فإن لويس عوض يرى أن ازدهار الحياة الثقافية، وزيادة دور المثقفين مرتبط بما نسمح به السلطة والنظام الحاكم.. وهذا يفسر لنا تعاظم دور المثقفين فى الستينات، وانحساره فى السبعينات.(٢٨)

ويركز كل من د. إبراهيم مدكور، وفتحى رضوان على الربط بين دور المثقف ومناخ الحرية وضرورتها له؛ لكى يسبح الفكر كما يشاء.(٢٩)

- أما نجيب محفوظ فإنه يرجع أزمة المثقفين إلى طبيعة الوضع الاقتصادى , واهتمام الناس (بلقمة العيش) أكثر من أى شىء أخر. ويشير إلى أنه تأكيدا لذلك، فإن الثقافة ازدهرت فى فترة ما قبل الثورة وبعدها حتى الستينات، ومع التغير الاقتصادى فى السبعينات تدهورت الثقافة، وانحسر دور المثقف بسبب الغلاء والتضخم، وفى نفس الوقت يشير إلى أن دور المثقف رغم أنه يتفق مع استعداده ومؤهلاته - إلا أنه يمارسه بفاعلية، ويشارك فيه إذا سمح نظام الحكم بذلك، أو لا يحدث ذلك بسبب النظام نفسه. (٣٠)

- بينما يرى د. أحمد خليفة.. أن السبب الرئيسى لعدم قيام المثقفين بدورهم يرجع إلى أنه لايمكن الحديث عن مثقفين داخل مجتمع غير مثقف. ومن الصعوبة تخيل ما يقوم به مثقف فى مجتمع غير مثقف؛ لأن هؤلاء المثقفين فى حاجة إلى صلة من الفهم والتفاهم تمكنهم من القيام بدورهم. كذلك، فإن التاريخ يؤكد أن ازدهار الثقافة ووجود المثقفين مرتبط بتوافر الحرية السياسية، ولذلك، فإن عدم توافرها هو من أهم أسباب تدهور هيئة المثقف وانحسار دوره.(٣١)

- أما د. عبد العزيز نوار.. فيرى أن إبداع المثقف يتطلب بسطة فى العيش وراحة فى البال، وفى غياب هذا فإن ظهور عمالقة فى الفكر، ودور هام للمثقفين يصبح أمرا مستحيلا.

كذلك، فإن الدور الناقد للمثقف اختفى.. لأن المثقف العربى لا يستطيع أن يعيش وينقد من تحت سيف مسلط على رقبته أى فى غياب الحرية والديمقراطية. (٣٢)

– وتؤكد د. أميرة مطر – على أن تدهور الثقافة، يرجع إلى عدم وجـود مواقف للمثقفين من أى قضية، فالمثقفون أصبحوا بلا قضايا، وكلمة الحق لم يعد لها مكان ولا وجود. بل وركزت على أن نظام التعليم كـان وراء اختفـاء دور المثقف.(٣٣)

– ويركز د. محمد الرميحى – على ما سبقه البعض.. مـن أن الأزمـة نتاج اختفاء مناخ الحرية.. ويرى أن الأزمة هى مناخ عام مستتير. وهذه أزمـة المثقفين الحقيقة(٣٤) .

* والواقع أن هناك آراء أخرى متعددة تتشابه إلى حـد كبـير مـع مـا أوضحناه، وخلاصة الأمر إن أغلب هذه الآراء أو تلك تقف عنـد حـد وصـف الظاهرة دون محاولة التعمق وراء الأسباب الحقيقية.

(٢)الأسباب الحقيقية وراء تدهور دور المثقف العربى:

تعددت التصنيفات المختلفة لتحديد أسباب أزمة المثقف، فمنها من ميز بين مجموعة العوامل الداخلية أو الذاتية المتعلقة بالمثقف نفسه، ومجموعة العوامـل الخارجية التى تتعلق بالمحيط الذى يتحرك فيه المثقف، ومنها من يميز بين عامل أو أكثر دون بقية العوامل، ومنهم من يميز بين أزمة المثقف وأزمة المجتمع غير المثقف، ومنهم من يشير إلى جملة العوامـل المسـببة للأزمـة دون تمييـز أو تصنيف.

وعموما، فإنه بالاستناد إلى تعريفنا للمثقف، وباسـتقراء الواقـع الفعلـى اتضح أن المثقف يعانى من أزمة حقيقية، وأن المجتمع يعانى من مجموعة أزمات محورها الأصيل ضعف دور المثقف. وفى تقديرنا إذن أنه لا يوجد تطابق بيـن الدور المتوقع والمأمول من المثقف العربى، وبين الواقع الفعلى للمثقف فى الوقت الحالى، وهذا ما يجعل السؤال المنطقى هو : ما هى مسـببات عـدم التطـابق ؟

وماهى المعوقات التى تحول دون هذا التطابق.. ؟ بعبارة أخرى ماهى تلك الظروف المجتمعية التى تحد من الدور المنتظر للمثقف العربى ؟.

* من جانبنا يمكن تحديد الأسباب الحقيقية بالتمييز بين ثلاثة أبعاد رئيسية (بعد سياسي، وبعد اقتصادى، وبعد اجتماعى)، وداخل كل بعد عدد من الأبعاد الفرعية بالتمييز أيضا بين عوامل ذاتية بالمثقف، وعوامل خارجية ذات مستويين ما يحيط بالمثقف داخل مجتمعه، ثم عوامل خارجية من خارج مجتمعه. ولنتناول هذا كما يلى :-

أ - الأبعاد السياسية :

تتعدد الأ بعاد السياسية إلى عديد من الأبعاد الفرعية، يمكن تحديدها فى:

(*) افتقاد مناخ الحرية لكل أبعادها، وتشمل حرية التعبير، حرية البحث العلمى، حرية الكلام، وحرية التنقل، بل وحرية الصحافة بما يعنى التعبير عن ضمير الأمة، وحرية وسائل الإعلام من : إذاعة، وتليفزيون، وسينما، ومسرح، وهذا يشمل أغلبية النظم العربية إن لم يكن جميعها، ومن ناحية أخرى افتقار النظم العربية والمجتمعات ذاتها للطبيعة الديمقراطية سواء فى علاقة الحاكم بالمحكوم، أو حتى على مستوى معاملة الآباء لأبنائهم، حيث أن الجو الديمقراطى مفتقد، بل إن التقاليد الديمقراطية غير موجودة فى النظم العربية، وما يتم هو تحليلات على الديمقراطية تحت دعوى التخلف والتنمية والاستقرار، وما إلى ذلك من مسميات ومن ناحية ثالثة : فإن علاقة المثقف بالسلطة تتسم بقهر السلطة للمثقفين واضطهادهم بالسجن والتشريد والمطاردة، بل وتهجيرهم من المجتمع إن لزم الأمر، أى أن مناخ الإرهاب هو نمط السبعينيات فى مصر، وتونس والعراق وسوريا على سبيل الإشارة، كذلك، فإن أفضلية أهل الثقة عن أهل الخبرة كانت

---

*نشرت هذه الدراسة فى مجلة اليقظة العربية، القاهرة، العدد الأول، السنة الثالثة، يناير ١٩٨٧، صـ ٢٢-٤٩.

حاجزا أمام عطاء المثقف. ومن ناحية رابعة : يلاحظ انخفاض مستوى المشاركة بجميع أشكالها من جانب المواطنين نتيجة حقبتى الانفتاح الاقتصادى والبترول. وقد اثبتت دراسات عديدة ذلك (٣٥).

* وهذه النواحى الأربع تأتى فى إطار العوامل الخارجية علـى مسـتوى الداخل.. أما عن المستوى الخارجي.. فإن الدول الكبرى تسـعى دائمـا لإفسـاد الطبقة المثقفة والقيادات الثقافية بمحاولة التعمد لعزلهم عن مجتمعهم أو إغرائـهم بأشكال مختلفة، وضرب فكرة الاستقلال الوطنى عند مثقفى دول العـالم الثـالث، والمنطقة العربية جزء من ذلك الكيان وظاهرة البحوث المشتركة تؤكد ذلك.

أما عن العوامل السياسية داخل المثقفين أنفسهم كعوامل داخليـة، فإنـه يلاحظ أن المثقفين يشعر أغلبية كبيرة منهم بدرجة عالية من الإحباط نتيجة عـدم أخذ السلطة الحاكمة بآرائهم، ونتائج الأبحاث التى يقومون بها.. وهذا يتأتى فـى إطار علاقة العلم بالمجتمع والسلطة، ومدى أخذ السلطة بالنتـائج العلميـة مـن عدمه.. وهذه قضية العالم الثالث، وفى نفس الوقت، فإن كثـيرا مـن المثقفيـن يتسمون بعدم الإخلاص للبحث العلمى والدور الفكرى لهم.. حيث يعملـون فـى البحث العلمى، وأعينهم على المواقع السلطوية، والرغبة فى الاقتراب منها علـى حساب المهنة ذاتها أو الدور ذاته.. ولعل فى النظر إلى أساتذة الجامعات العـرب ودورهم يؤكد هذه الملاحظة.

وفى ضوء ماسبق، فإنه يمكن القول بأن طبيعة الدور للمثقفين مرتبط الى حد كبير بالمناخ السياسى السائد ودرجته وطبيعته. وعلى هذا، فإن المناخ علـى النحو السابق قد قلص دور المثقفين كثيرا.

ب- الأبعاد الاقتصادية :

لعل هذه الأبعاد تشكل عائقا كبيرا أمام المثقفيـن للاضطـلاع بدورهـم الحقيقى – ويلاحظ أن سوء الأوضاع الا قتصادية فى أغلب البلدان العربيـة، أو رفاهية الوضع الاقتصادى عند الدول البترولية العربية.. كلاهما قد أثر على دور المثقف.. سوء الأوضاع الاقتصادية متمثلة فى انخفاض دخل الفـرد ومسـتوى معيشته – أدت الى تعجيز المثقف عن أداء دوره بانشغاله فى تحسين دخله؛ لتلبية احتياجاته وأسرته، وانعكس هذا على انتاج الكثيرين فى مجالات الفكر، والثقافـة، والأدب، وأصبح فى مجمله هزيلا سطحيا، وتفهم ظاهرة هجرة الأساتذة العرب –

وخاصة المصريين – إلى دول الخليج فى هذا الإطار، أى تحت وطأة سوء الأوضاع الاقتصادية.

وفى الجانب الآخر، فإن رفاهية الوضع الاقتصادى فى البلدان البترولية تمخض عنه أن انتشرت ظاهرة الميل إلى الاستهلاك الترفى بشكل كبير، وأصبحت الشهادات مطلوبة لاستكمال الواجهة والمكانة الاجتماعية إلى الحد الذى أطلق بعض المفكرين العرب على هذه الظاهرة " البترودكتوراه". (٣٦)

ومن ناحية ثالثة، فإنه رغبة فى تحسين الوضع الاقتصادى لبعض المثقفين.. أن لجأوا للإنتاج السريع والمربح دون التحسين والتجويد.. بل خلى ذلك الإنتاج من روح الوطنية وأصبح إنتاجا مغتربا هدفه الحصول على المال السريع.. مما ترتب عليه تزييف واقع المجتمع العربى، وكان لهذا تأثير كبير على دور المثقف.. حيث أصبحت ظاهرة الإخلاص والأمانة لدى المثقف لا وجود لهما عنده.

وعلى المستوى الخارجي، فإنه يلاحظ أن القوى الكبرى تلعب دور كبير فى استمرار الأزمات الاقتصادية فى المجتمعات النامية؛ حتى يكون المال وسيلة لجذب المثقفين لإفساد هذه الطبقة، وحتى يختفى دور المثقفين تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة. والشروط الصعبة التى يحاول البنك الدولى فرضها على دول العالم الثالث لاستمرار أزماتها الاقتصادية، ونموذج ذلك مصر، وتونس خير دليل، والمعروف أن المسيطر على البنك هو الولايات المتحدة.. وكذلك، فإن انتشار الأبحاث الأجنبية والشركات الاستثمارية نموذج آخر يبين كيفية سعى الدول الغربية؛ لتخريب العقول العربية المثقفة.

جـ- الأبعاد الاجتماعية :

ويتدرج تحت هذا الجانب ما لم يندرج تحت البعدين السابقين (السياسى والاقتصادى) وتتبلور هذه الأبعاد / فى أهم قضية فى تقديرنا وهى نمط التعليم السائد وطبيعته.. وطبقا لدراسات كثيرة تمت فى هذا المجال. فإن سوء إعداد

الطفل فى مراحله الأولى، ثم نظام التعليم القائم على الحفظ والتلقين، لا التفكير والابتكار يؤدى إلى تخريج متعلمين لا مثقفين.

– من ناحية أخرى لوحظ ضعف دور المثقف – إن وجد – فى تغيير الإطار القومى للمجتمع نحو ما يعتقده أنه الأفضل.. بل إنه يفضل التكيف مع الأوضاع الموروثة لإختفاء النزعة النضالية عنده فى تحمل أعباء المواجهة مع الموروث.

– كذلك، فإن غياب الوعى عند قطاعات الغالبية من الشعب العربى وأيضا انتشار الأمية التى تتراوح على مستوى الوطن العربى بين ٧٠% – ٩٠% يصعب من مهمة المثقف والقيام بدوره فى تطوير المجتمع.. وهو ما يؤدى إلى عزلة المثقفين واغترابهم.

– أيضا، فإن الطبقة المثقفة تشهد فيما بينها معارك طاحنة فى غالبيتها مسائل شخصية، حتى لغة الحوار وتقاليده، افتقدت بين المثقفين، مما أفقدهم الكثير من مكانتهم لدى الجماهير، وهذا مما أقام حاجزا أمام انتشار أفكارهم.

– من ناحية أخرى، فإن وجود أزمة أخلاقية تتمثل فى عدم وطنية بعض الباحثين الذين يعملون فى بحوث أجنبية مشتركة خاصة المشبوهة منها، وأيضا انتشار عدم الأمانة العلمية وانتشار السرقات بين أساتذة الجامعات.

إضافة إلى ذلك افتقاد وجود نموذج المثقف القدوة على نطاق واسع، مما يجعل تاثير المثقفين فى المجتمع ضعيفا.

أما عن الأسباب الخارجية : فتتمثل فى ذلك الغزو الثقافى للمجتمعات النامية من جانب الدول الكبرى، يتمثل فى إيجاد مدارس أجنبية داخل هذه المجتمعات، مما يوجد نظم تعليمية متعددة ذات ثقافات متعددة داخل المجتمع الواحد، وأيضا إغراء المثقفين العرب بالعمل فى الأبحاث الأجنبية تحت ستار أنها مشتركة، أو بجذبهم للعمل فى الخارج تحت حجة عدم وجود المناخ الملائم، وكل هذا يستهدف تحطيم الطبقة المثقفة فى المجتمع؛ لتظل هذه المجتمعات العربية دون قيادات ثقافية. كل هذه العوامل السابقة مجتمعة بأبعادها المختلفة ومستوياتها المتعددة كانت وراء اضمحلال دور المثقف العربى فى المجتمع – إن لم يكن اختفاء هذا الدور نسبيا فى الوقت الحاضر.

الجزء الثالث : رؤية مستقبلية لدور المثقف العربى

لاشك أن السؤال المنطقى بعد تبيان أسباب إخفاق المثقف العربى فى أداء دوره فى ضوء التعريف الذى أشرنا إليه فى الجزء الأول - هو / ماهو الدور المطلوب إذن من المثقف فى الوقت الحاضر ؟ والإجابة على هذا السؤال يستلزم الأمر الإشارة إلى بعض الأراء فى هذا الصدد.

* فعلى حين يرى البعض أن المطلوب من المثقف أن يكون القدوة كإنسان فى قلمه، وفى مواقفة وسلوكه. (٣٧)

ويرى آخرون أن على المجتمع المنظم (الدولة)، والقوى الساعية للحكم أن تعمل على إيجاد المجتمع المثقف البرئ من الأمية والجهل. (٣٨) ويركز آخرون على ضرورة البدء من رياض الأطفال وإصلاح التعليم. (٣٩) كذلك يطالب البعض المثقفين بأن يكون دورهم فى إطار المعادلة الصعبة (الخبز مع الكرامة)، ولذلك، فإن أهم ما يعطيه المثقف اليوم عملية الصسود وعدم الانحدار إلى الهاوية تمهيدا لعمل جماعى للتغلب على التحديات الصعبة والضغوط الواقعية عليه، إضافة إلى ذلك ضرورة التركيز على : تطوير مؤسسة التعليم (الجامعة) لمالها من دور كبير فى تزويد المجتمع بفريق كبير من المثقفين، والتركيز أيضا على مؤسسة الجامعة العربية واستمرارها، والسعى نحو فاعلية أكبر لها، وضرورة إيجاد مؤسسات جديدة تنقل المثقفين من أفراد إلى فئة اجتماعية فاعلة، وضرورة أن يتسم البحث العلمى بالشجاعة، والسعى نحو نشر الوعى بين قطاعات واسعة من الشعب، وعلى المثقف أن يدير ظهره للسلطة، ويكون المخاطب بعمله هو الجمهور لا السلطة. (٤٠)

ويرى آخرون أن الوظيفة النقدية مسألة بالغة الأهمية ولا يستحق صفة المثقف من يسلم بالأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع، بل وعليه أيضا السعى نحو تغيير هذه الأوضاع. (٤١)

أما د. حامد ربيع.. فيرى أن الطبقة المثقفة تمثل الاستمرارية الحقيقية لتقاليد المجتمع العربى، ومنذ الدعوة الإسلامية باعتبارها ورثة "طبقة العلماء" التى

ينظر إليها على أنها أداة المجتمع فى التعبير عن إرادته. ومن ثم، فـــإن وظيفـــة المثقف الحقيقية مزدوجة.. التعبير عن ضمير المجتمع، وقيادة حركات الرفــض. أى عليه أن يعلن رأيه بصراحة ولو على حساب حياته. والأمثلة فـــى التـــاريخ عامرة بذلك، وعلى المثقف أيضا أن ينتزع حقوقه بقـــوة صراعـــه، فالحريـــة لا توهب للمفكر. ولمواجهة الواقع الأليم والظروف التى تحتاج الأمة العربية حاليـــا، ويرى أن الأمر يستلزم ثورة ثقافية بما يعنى ضرورة خلـــق الأمـــة المحاربـــة، وتعكس هذه الثورة الواقع العربى وتنهض على أكتافه، والطبقـــة المثقفـــة هـــى الجديرة بحمل هذه المسئولية من خلال عناصرها المتمثلة؛ فى النقابات المهنيـــة المستقلة التى أثبتت قدرتها على التصدى للمحاكم، الاتحادات العربية المستقلة عن الحكومات، والجمعيات الفكرية المستقلة لتكتيل القوى المثقفـــة، وإنشـــاء مراكـــز البحوث الاستراتيجية المستقلة، عليها أن تكون مـــدارس فكريـــة لبلـــورة الإرادة القومية على مستوى الإدراك والقصور. ويرى أيضا أن محور التطور الحقيقـــى فى الأعوام القادمة لن يكون سوى فئة أساتذة الجامعات وقد تكتلت حولهم قـــوى رجال الرداء الأسود (المحامين) من جانب، ومن جانب آخر رجال القلـــم الحـــر النزيه (٤٢).

أما الدكتور ذكى نجيب محمود يرى أن الأمر يتطلب تغيير النية الفكريـــة التى ألفناها والتى قوامهما محافظة. وهذا يتطلب أن نعكس الصيغة، فبدلا مـــن تكون (إنى أؤمن أولا ثم أفهم، لابد وأن تصبح "أنى أفهم أولا ثم أؤمن)، وهـــذا هو السبيل؛ لكى تزال عن المثقف أزمتة.

وفى إطار تلك الآراء السابقة.. التى يتسم بعضـــها بالعموميـــة، ويتســـم البعض الآخر بالواقعية، وبعض ثالث يتسم بالمثالية. وهنا، فإن السؤال أين يقـــف الباحث ؟

وهنا، فإننا لن نقدم صيغة ثورية متكاملة.. ولكن يمكن أن نقدم تصـــورا لما يجب أن يكون عليه المثقف. وكيف يتم البدء والمستهدف مـــن وراء ذلـــك. وكيف تستمر وظيفة المثقف. ومن ثم لابد، وأن تشير إلى عدة ملاحظات تتلخص

فى : أنه فى إطار تعريفنا للمثقف بأنه المتعلم المدرك المشارك، فإن الصفة الأخيرة (المشاركة) هى التى تحسم وتميز المثقفين عن غيرهما، ولذلك، فإن المثقف أوقف مشاركته برغبته أو إجبارا.. فقد زالت هذه الصفة، ومن ثم، فقد يكون الإنسان مثقفا فى فترة، وغير مثقف فى فترة أخرى. وكذلك، فإن المهاجرين إلى الخارج من المثقفين هم مثقفين فى حالة ماضية طالما انقطعوا عن أداء دورهم. ومن ناحية أخرى، فإن من يدخل السلطة ودائرها المختلفة، فإن دوره الوظيفى كمثقف يتعطل، ومن ثم يصبح غير مثقف؛ لإنه لابد وأن يقف وسيطا بين الحاكم والمحكومين وإذا تخلى عن هذا فقد قدرته فى التعبير عن رغبات المحكومين، وفقد وظيفته فى تقييم السلطة أيضا، فإن المثقف إذا تولى وظيفة إعلامية هى بوق للسلطة؛ فإنه فقد وظيفته كمثقف.. لأن وظيفته الجديدة تحتم عليه القيام بدور تعبئة الجماهير تجاه قضايا السلطة وقراراتها، ومن الأوفق استخدام مصطلح "قادة التعبئة الجماهيرية" بدلا من قادة الرأى العام "لمن يشغلون مواقع إعلامية كرئيس تحرير لجريدة قومية مثلا.، كذلك فإنه يلاحظ أن حقبة السبعينات اتسمت بطغيان الميل للحل الفردى على الحل الجماعى، مما كان له تأثيره على المثقف فأصبحت جهوده فردية.. لا جماعية ونموذج ذلك مجهودات الدكتورة نعمات فؤاد لمواجهة بيع هضبة الأهرام، وكانت معركة مع السلطة، وتراجعت الأخيرة أمام ضغوط الرأى العام الذى كتلته د. نعمات فؤاد.

وعموما، فإنه يمكن طرح تصورنا على النحو التالى :

١- النظام التعليمى لابد وأن يكون محدد الهدف بالسعى نحو تخريج قاعدة ثقافية يبرز منها طليعة مثقفة تقود المجتمع، وهذا ما يستلزم إعادة النظر فى النظام الحالى؛ لتغيير مضمونه بما يتفق مع هذا الهدف.

٢- حرية الفكر، والمناخ الديمقراطى مسألة نسبية.. فكما أنهما ضروريان؛ لكى يؤدى المثقف دوره، فإن المثقف نفسه عليه يقع عبء إيجاد هذا المناخ والضغط بكل الإمكانيات المتاحة؛ لتوفيره.. فالحرية لا توهب والديمقراطية لا

ينكرها أى نظام وتبقى الممارسة، وبدون المثقفين سيصبح الأمر مجرد هياكل لا روح فيها.

٣- المشاركة وإن تعددت مستوياتها واختلفت صورها بين فئة تقوم بوظيفة الكلمة المكتوبة، وأخرى تقوم بوظيفتها من خلال الكلمة المسموعة "منها المحـلمين"، وفئة تجمع بينهما "وهى أساتذة الجامعات" تستلزم ضرورة تنميتها، وتطويـــر أشكالها، وزيادة قاعدتها الجماهيرية؛ لخلق المجتمع المشارك. وكذا يفـــترض ضرورة التواصل فى أداء الدور بالمشاركة - دون انقطاع - مـــن المثقفيـــن أنفسهم. والرسالة الهامة الملقاة على عاتقهم فى المشاركة تنمية الوعى الشامل وزيادة درجته لدى الجماهير.

- وعلى أن تكون (المشاركة) من خلال البعد الجمـــاعى لا الفـــردى، والحركـــة تصبح فعالة أكثر طالما كانت من خلال فئة أو طبقة بالمقارنة بالعمل كأفراد.

٤- العلاقة بين المثقف والسلطة لابد وأن يحكمها طبيعة الدور الملقى على عـــاتق المثقف، وهو أن يكون وسيطا بينها وبين الجماهير المحكومة، وأن يســـتهدف الجماهير فى عمله لا السلطة، وأن يبتعد عن دائرة السلطة حتى يظل دائمـــا فى حصنه يؤدى وظيفته ولا يجب أن ينخدع ببريق السلدلة، فيفقـــد وظيفتـــه كمثقف والصفة ذاتها. وفى نفس الوقت لا ييأس لمجرد هجمة سلطوية عليـــه بأساليب الإرهاب، ونموذج ذلك فى محاربة الفكـــر بالإرهـــاب الســـلطوى، وموقف وزير الثقافة المصرى (محمد رضوان) من المفكّر يوسف أدريس.

٥- أساتذة الجماعات هم الطليعة المثقفة، وعليهم يقع عبء كبير بحكم مســـئوليتهم عن غرس القيم فى أجيال الشباب والتأثير فيهم، ولذلك، فإن عليهم أن يكونـــوا قدوة طيبة، وأن يضطلعوا بمسئوليتهم الحقيقية، خاصـــة وأن أحوالـــهم قـــد تدهورت، حيث تشهد أروقة الجامعات الاختلاسات العلميـــة فـــى الرســـائل والكتب، وعدم التوفيق من الأساتذة؛ لتعدد انشغالاتهم، وعدم الأمانة العلميـــة، وعدم المتابعة للإنتاج الفكرى والتعمق فى التراث، وفوق هـــذا وذاك افتقـــاد

الرؤية الشاملة فى إدارة أقسام الدراسات العليا، حيث لا توجد الخطة الشـاملة لموضوعات قومية كبرى يتم توزيعها على الطلاب الراغبين فـى اسـتكمال دراستهم العليا؛ لتوظيف العلم فى خدمة المجتمع، وتطوير حياتنـا الفكريـة بشكل متكامل الأبعاد من منظور الرؤية الشاملة.

٦- السعى فى الحركة استنادا إلى قناعة المثقفين بالفكر القومـى علـى طريـق الوحدة العربية الشاملة، وإن تعددت الوسائل، وحشد الجماهير تجـاه الـهدف كإطار فكرى متماسك بوصلة المثقفين فى أداء دورهم.

<u>وخلاصة الأمر :</u>

فإن البداية الحقيقية تبدأ من اضطلاع المثقفين بمسئولية غرس التضحيـة ونكران الذات، وعليهم أن يقدموا النموذج لما يجب أن يكون عليه مجتمعهم مـن خلالهم كأفراد فى إطار الظروف المتاحة، والتى يتيسر الأمر؛ لكى يتحولوا مـن خلال الممارسة الفعالة والمكثفة من أفراد إلى جماعات أو فئات مثقفة. وعليهم أن يسعوا لقيادة المشاركة الفعالة فى المجتمع، وحث الجماهير على ذلك، والضغـط الجماعى على الحكومات العربية للأخذ بالمنهج العلمى فى إدارة وحكم المجتمـع العربى، وذلك لكسر حدة الضغوط المجتمعية على المثقف لأداء الوظيفة الحقيقيـة له.

- ولذلك، فإن التحدى الحقيقى الذى يواجه المثقـف أن أمامـه خيـارين : إمـا الخضوع - للضغوط المجتمعية التى تستهدف إضعافه والحد من فاعليته وتحطيم وظيفته، وإما أن يقاوم هذه الضغوط، ويسعى لأداء وظيفته مـهما كـان حجـم وطبيعة هذه الضغوط والخيار الحقيقى من جانبها هو مقاومـة هـذه الضغـوط، ومواجهة التحدى مهما كان الثمن.. وعلى المثقف أن يـؤدى وظيفتـه بشـجاعة وقناعة ودون خوف أو تسلط. فالمثقف مطالب دائما وعليه أيضا كذلـك إعـلان رأيه فى صراحة من النظام، والسلطة، وفى كل قضية مطروحة. وعليـه دفـع الثمن أيضا لهذا الرأى فى إطار المناخ الذى يحيط به، وهذا جـزء مـن أعبـاء

وظيفة المثقف العلمية والبحثية، ولابد أن نتذكر دائما نمـــاذج تاريخيـــة قديمـــة (سقراط، وأفلاطون، وكانون، وشيشرون، وديموستين)، ونماذج حديثـــة يمثلـــون عمالقة التحرر القومى (كافور فى إيطاليا، فيشـــت فـــى ألمانيـــا، تشرشـــل فـــى بريطانيا)، ونماذج عربية كثيرة (ابن تيمية، وابن رشد، وابن خلدون، والغزالـــى). والقرن الحالى شهد نماذج مثقفة بهذا المعنى منها (الأفغانى، محمد عبده، وقاســـم أمين، ولطفى السيد، وطه حسين) وغيرهم كثير.

كما يجب ألا ننسى أن "موسولينى" لم يستطع بكل جبروته أن يفرض على الفيلسوف "كروشى" الصمت. وإذا كان الأمر كذلك فهل ينتظر المثقف العربى من يعطيه الإشارة لأداء وظيفته خشية السلطة وجبروتـــها، أم يســـعى جـــاهدا لأداء وظيفته الحقيقية ؟

- ذلك هو التحدى.. وعلى المثقفين البدء فورا بكسر سلسلة الضغوط المجتمعيـــة مهما كان حجمها وطبيعتها. والتى لا تستهدف ســـوى إضعـــاف وتحطيـــم دور المثقف، والسعى نحو الجماهير وإلا سيظل الأمر دون تغيير.. وهذا ما لا نبتغيه.

هوامش الفصل الثانى

١- نقلا عن د. زكى نجيب محمود، مجتمع جديد أو الكارثة (فصل بعنوان :عقولنا المهاجرة). القاهرة، بيروت، دار الشروق، ١٩٧٨، ص٣١،٣٢.

٢- انظر تفصيلا لهذا التأصيل عند / د. حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغـــزو الصـــهيونى وإرادة التكامل القومى، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٣، ص١٤٣:١٤٥.

٣- وردت هذه التعريفات فى كتاب : د. زكى نجيب محمود، مجتمع جديد أو الكارثة (فصـــل بعنوان جماعة المثقفين)، مرجع سابق، ص٣٢٣:٣٢٦، وأيضا له "هموم المثقفين" (طبعة أولى) دار الشروق، ١٩٨١ ص١١،١٢.

٤- د. زكى نجيب محمود، فى حياتنا الفعلية (فصل بعنوان : من هو المثقف الثورى) القاهرة، بيروت، دار الشروق، طبعة أولى، ١٩٧٩، ص٤٢:١٥٣.

٥- د. زكى نجيب محمود، مجتمع جديد أو الكارثة، مرجع سابق ص٣٢٦.

٦- د. أحمد خليفة، مقال بعنوان : "الثقافة السياسية"، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٤/٨/٢٠.

٧- د. سيد عويس، مقال بعنوان : مشكلة المثقفين "احتكار الوطنيـــة"، والأهـــرام، القـــاهرة، ١٩٨٤/٤/١٠.

٨- نجيب محفوظ، فى حوار مع الأهرام، ١٩٨٤/٥/١٥.

٩- د. محمد الرميحى مفكر عربى - رئيس تحرير مجلة العربى الكويتيـــة، مقـــال بعنـــوان المثقف العربى أولاويات الصراع، الأهرام، ١٩٨٤/٤/١٦.

١٠- د. قسطنطين زويق، ندوة المستقبل العربى حول : المثقف العربـــى ومهامـــه الراهنـــة ص:١١٠١٣٥، مجلة المستقبل العربى، عدد ٥١، مايو ١٩٨٣. ص١١١.

١١- د. سليم الحصى، المرجع السابق، ص١١١،١١٢.

١٢- د. زكريا إبراهيم، الثقافة ماذا تعنى ؟ مقال فى مجلة : العربى، الكويت، عدد أغســـطس ١٩٧٣ ص٢٠:٢٣.

١٣- عامر الخطيب، مقال بعنوان : "أزمة المثقف العربى / من أجل مجتمع عربـــى جديـــد"، مجلة "الثقافة العربية"، ليبيا، أبريل ١٩٧٥ / ص٢٣:٢٦.

١٤- إبراهيم زكى خورشيد، فى حديث للأهرام، ١٩٨٠/١٢/١٩.

١٥- توفيق الحكيم، هموم البحث عن الثقافة وكيفية الخلاص منها ؟ الأهرام، ١٩٨١/١/١٣.

١٦- فتحى رضوان، مقال بعنوان : من هو الإنسان المثقف ؟ الأهرام، ١٩٧٩/٦/١٧.

١٧- د. حامد ربيع، مرجع سابق، ص١٤١،١٤٢.

١٨- انظر مختلف هذه التعريفات لدى / عادل حموده، سلسلة مقالات عن أزمة المثقفين وثورة يوليو الحلقة الأولى عن / من هو المثقف ؟ !، الاقتصادى، القاهرة، ١٢ مارس / ١٩٨٤ ص٣٥:٣٨.
١٩- انظر / د. زكى نجيب محمود، هموم المثقفين، مرجع سابق، ص١٢:٢٨.
٢٠- انظر / د. حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى..، مرجع سابق ص١٥٠، وما بعدها.
٢١- نتائج دارسة / سمير وردت فى مقال / السيد يسن، "المثقف العربى : ناقدا ومبررا ومتفرجا ص٥٩:٦٥، مجلة قضايا عربية، بيروت، فبراير ١٩٨٠ ص٦١.
٢٢- د. خير الدين حسيب، ندوة المستقبل العربى، مرجع سابق، ص١٢٠،١٢١.
٢٣- د. سليم الحصى، ندوة المستقبل العربى، مرجع سابق، ص١١٥،١١٦، ص١٢١،١٢٢.
٢٤- د. غسان سلامة، ندوة المستقبل العربى، مرجع سابق، ص١٢٣،١٢٤.
٢٥- حافظ محمود، عجائز الفرح فى أزمة المثقفين، الهلال، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٤، ص٢٠:٢٣.
٢٦- انظر : د. على الدين هلال - تقرير عن / المثقفين والتغير الاجتماعى.. مقدم لمؤتمر الثقافة والمثقفين) جامعة عين شمس، نوفمبر ١٩٧٩ -، حيث تم عرض تقرير شامل بمجلة روز اليوسف عن المؤتمر عدد ١٢/٢٤، ١٩٧٩/١٢/٣١.
٢٧- محمود شاكر - فى حوار مع الأهرام، ١٩٨٤/٥/١٤.
٢٨- لويس عوض، تأملات فى الثقافة المصرية، الأهرام، ١٩٨١/٥/٢٤ ص١٢.
٢٩- انظر : د. إبراهيم مدكور / فى حوار. مع الأهرام ١٩٨١/٦/٦ ص١٢، وفتحى رضوان "الثقافة والحرية - الأهرام، ١٩٧٩/٥/١٦.
٣٠- نجيب محفوظ - فى حوار مع الأهرام - ١٩٨٤/٩/١٠ - ص١١.
٣١- د. أحمد خليفة، الثقافة السياسية، مرجع سابق.
٣٢- د. عبد العزيز نوار، قبل أن يصبح المثقف شهيدا.. الأهرام - ١٩٨٤/٦/٢.
٣٣- د. أميرة مطر، مثقفون بلا قضايا، الأهرام ١٩٨٤/٥/٧.
٣٤- د. محمد الرميحى، المثقف العربى وأولويات الصراع، مرجع سابق.
٣٥- انظر / جمال على زهران، انعكاسات الانفتاح الاقتصادى على توزيع القوة السياسية والمشاركة السياسية فى المجتمع المصرى، المجلد ١، المؤتمر الدولى التاسع للإحصاء والسكان والبحوث الاجتماعية، أبريل ١٩٨٤، ص١٢٩:١٥٤.
٣٦- د. محمد غانم الرميحى، مقال : النفط والثقافة، الدرجة، قطر، عدد ٦٦، يونيه / ١٩٨١، ص١١:١٣.

٣٧- انظر المناقشات حول الثقافة والمثقفين وبلورة لها : فاروق جويده، لكى تعود للمثقفين مكانتهم، الأهرام، ٣/٧/١٩٨٤.
٣٨- د. أحمد خليفة، الثقافة السياسة، مرجع سابق.
٣٩- نجيب محفوظ، حوار مع الأهرام، مرجع سابق.
٤٠- انظر ندوة المستقبل العربى، مرجع سابق (خلاصة لآراء المشتركين فيها).
٤١- السيد يسن، المثقف العربى ناقدا ومبررا ومتفرجا، مرجع سابق.
٤٢- د. حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى....، مرجع سابق، ص٥٠:١٨٠.
٤٣- د. زكى نجيب محمود، هموم المثقفين، مرجع سابق ص٢٧،٢٨.

الفصل الثالث

الاتحادات العربية الفرعية

محاولة لقياس القوة فى إطار

الصراعات المحيطة

---

* ورقة مقدمة للمؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب، المنعقد بدمشق (سوريا) ای الفــــترة مـــن (١٩-٢٢/ يونيه ١٩٨٩).
ونشرت بمجلة الفكر الاستراتيجى العربى، عدد يناير ١٩٩٠ ص٢٠٩:٢٣٤.

أثار إعلان كل من مجلس التعاون العربى فى السادس عشر من فبراير الماضى، والذى يضم دولا أربع، والاتحاد المغاربى الذى أعلن فى اليوم التالى، وهو السابع عشر من فبراير أيضا، آثارا بالغة الأهمية فى أرجاء الوطن العربى، بل وخارجه. وكان المحور الرئيسى الذى يرتكز عليه هذان التجمعان العربيان هو البعد الاقتصادى بهدف تعبئة قدرات أعضائه؛ لتحقيق مصالح الشعوب فى هذه البلدان. وعلى الرغم من كون هذين التجمعين ذات طبيعة اقتصادية بصفة رئيسية طبقا لما أعلن، إلا أنهما يطرحان تداعيات سياسية، وعسكرية، وغيرهما.

وبهذين التجمعين الجديدين أصبح عدد التجمعات العربية الجديدة ثلاثة، حيث سبق إعلان مجلس التعاون الخليجى فى مايو ١٩٨١. وكأن هناك موعد مع الثمانينات أن تبدأ بمجلس التعاون الخليجى، والذى يضم ست دول وهى : (السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، وعمان)، وألا تنتهى إلا بإعلان مجلس التعاون العربى الذى يضم دولا هى : (مصر، والعراق، والأردن، واليمن الشمالى)، والاتحاد المغاربى الذى يضم دول هى : (المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، وليبيا). وبإجمال عدد الدول فى هذه الاتحادات العربية الفرعية نجدها تضم (١٥) دولة من بين (٢٢) دولة عربية، اى أكثر من (٧٠%) من عدد الدول العربية. ومن ثم يمكن أن نطلق على الثمانينات بأنها "حقبة الاتحادات العربية الفرعية"، خاصة بعد تراجع – أن لم يكن أفول – المد القومى فى السبعينات وهى حقبة النفط، بعد ازدهار هذا المد فى الخمسينات والستينات*.

ولاشك أن طبيعة النظام الإقليمى العربى وفعاليته فى الحقبة القادمة (التسعينات)، سيرتبط إلى حد كبير بدرجة فاعلية هذه الاتحادات العربية الفرعية.

(*) يمكن الرجوع تفصيلا فى شأن محاولة القياس التى ساهمنا ببلورتها إلى كتابنا : توازن القوى بين العرب، وإسرائيل بين حربى ١٩٧٦، ١٩٧٣، القاهرة مكتبة مدبولى، ١٩٨٩، ص ١١ : ١٠٩.

وتزداد أهمية هذه الاتحادات إذا وضعت فى سياقها الصحيح، وذلك فـــى إطـــار الصراعات المحيطة بالمنطقة العربية، وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلى، وهو صراع القلب، وعلى الأطراف نجد الصراع العربى الإيرانى من الشـــرق، وفى الشمال هناك صراع الجوار مع تركيا، وفى الجنوب صراع جوار آخر مـــع أثيوبيا. ولذلك فإن أى محاولة؛ لفهم وتحليل قدرات هذه الاتحادات العربية تستلزم أخذ قدرات هذه الدول الأربع (إسرائيل، وإيران، وأثيوبيا) فى الحسبان والمقارنـــة بها.

الإطار النظرى لقياس قوة الدولة :

خلص الباحث إلى محاولة نظرية لإجابة على كيفية قياس قوة الدولة. وقد أخذ الباحث فى الاعتبار مجمل المحاولات الجزئية السابقة فى هذا الدرب، وكذلك طبيعة الظروف التى تواجه الدول النامية، التى يجب إدراكـــها عنـــد طـــرح أى اجتهاد علمى من باحثى العالم الثالث. وباختصار يمكن عرض الخطوط العريضة لهذه المحاولة كمدخل لهذه الدراسة، وذلك كما يلى :-

ينقسم المقياس إلى جانبين رئيسيين هما : الأول يشمل العوامـــل الماديـــة التى تتضمن بدورها القدرات الاقتصادية، والحيوية، والعســـكرية، والسياســـية، والثانى : يشمل العوامل المعنوية التى تضم بدورها الإدراة القومية، والأهـــداف الاستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية.

فالعوامل المادية هى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها الأساسى المادى، والمؤسسى لقوة الدولة، والتى لاغنى عنه تحت أى صورة، وفـــى كـــل الظروف. أما العوامل المعنوية، فهى التى تشكل الوعاء الذى تتحرك فيه العوامل المادية، والبوصلة التى تتحرك فيها العوامل على هديها؛ لتحقيق هدف ما. وعلـــى هذا فإن قيمة العوامل المادية تتوقف على كيفية استثمارها. فهى يمكن أن تبـــدد أو تهدر، ويمكن أن توظف بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة. وقـــد لا يحدث ذلك. وهذا يجعل للعوامل المعنوية الأثر الحاسم فى قياس قوة الدولة.

وتضم العوامل المادية، والمعنوية عددا من العناصر الرئيسية أمكن التعبير عن كل منها بعناصر ومؤشرات فرعية؛ حتى يمكن قياس قوة الدولة قياسا كميا شاملا فيعبر عن القدرة الاقتصادية بعدد (٢٦) عنصرا فرعيا ومؤشرا، ويعبر عن القدرة الحيوية وتشمل الإقليم، والسكان بعدد (١٣) عنصرا ومؤشرا، ويعبر عن القدرة العسكرية بعدد (١٧) مؤشرا وعنصرا، وعن القدرة السياسية بعدد (٥) مؤشرات. بينما يعبر عن القدرة الدبلوماسية بمؤشرين، وعن الأهداف الاستراتيجية بثلاثة مؤشرات، وعن الإرادة القومية، والتى تشمل القيادة القومية، ومستوى التكامل القومى، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية بعدد (١١) عنصرا ومؤشرا. وعلى هذا فإن المقياس يضم (٧٧) عنصرا ومؤشرا.

وم ثم فإنه يمكن استخلاص أوزان كل مجموعة من العوامل، سواء المادية أو المعنوية كل على حده، ثم اتباع المعادلة التى تقوم على أساس ضرب مجموع أوزان العوامل المادية فى مجموع أوزان العوامل المعنوية. أى بعد أن أصبحت العناصر قابلة للجمع بعد تحويلها إلى أرقام تصبح قابلة إذن للضرب.

أى أن قوة الدولة الظاهرة =

[(و.ق + و.ك + و.ع + و.س) × (و.أ + و.هـ + و.د)]

<u>فالجانب الأول</u> : يشير إلى العوامل المادية على النحو التالى :-

ق = القدرة الاقتصادية. ، ك = القدرة الحيوية،

ع = "العسكرية. ، س = "السياسية،

<u>والجانب الثانى</u> : يشير إلى العوامل المعنوية على النحو التالى :

أ = الإرادة القومية. ه = الأهداف الاستراتيجية،

د = القدرة الدبلوماسية.

وهكذا فإن هذه المعادلة تقوم على ضرب العوامل المادية فى العوامل المعنوية، حيث أن توافر العوامل المادية فحسب قد لا تعنى شيئا، لكن استثمارها وتحريكها وفقا لأهداف واستراتيجيات محددة وعزم أكيد، يعطى لهذه العوامل المادية قيمة كبيرة. وكما هو واضح فإن جمع العوامل المتشابهة قد يكون له دلالة ومعنى، ولكن جمع العوامل غير المتشابهة قد لا يكون له ذلك، فى نفس الوقت تتساوى العوامل المادية مع المعنوية، ومن ثم يصعب تفسير الظواهر؛ لأن الفوارق ستكون متقاربة. ولذلك فإن الضرب يعطى قيمة أكبر. وهو الذى يمكن الباحث من التفرقة بين دولة وأخرى خصوصا فى وقت المواجهات العسكرية. وبناء على ذلك يتم حساب الوزن النسبى للقوة الظاهرة لكل دولة على حده من دول الدراسة، ثم يتم بعد ذلك ترتيب الدول محل الدراسة تنازليا، بحيث أن الدولة التى تحصل على أكبر وزن هى الدولة الأقوى.

وفى ظل الإطار النظرى، والمقدمة السابقة تستهدف قياس قوة الدول الأعضاء فى هذه الاتحادات العربية الفرعية مقارنة بالدول المتجاورة، والمتصارعة معها. ولاعتبارات تتعلق بالجانب المستهدف من هذه الاتحادات، وهو الجانب الاقتصادى بصفة رئيسية، واعتبارات تتعلق بحجم الدراسة المطلوب، وأيضا بمدى توافر المعلومات المتاحة، فإن هذه الدراسة تقتصر على قياس أحد الجوانب المادية من معادلة القياس وهو الجانب الاقتصادى، ومن ثم يمكن تناول قياس القدرة الاقتصادية لكل اتحاد عربى على حده مقارنة بالدول الداخلة فى حزام صراعى مع أطراف هذا الاتحاد، وذلك كما يلى : -

أولا : قياس القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربى :

تتحدد عناصر ومؤشرات قياس القدرة الاقتصادية فى : حجم الناتج القومى الإجمالى، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى، ومعدل النمو السنوى للإنتاج فى كافة القطاعات، ونسبة حجم المديونية الخارجية إلى الناتج القومى الإجمالى، وحجم إنتاج مصادر الطاقة الرئيسية كالبترول، والفحم، والغاز الطبيعى، والطاقة النووية، والمعدل السنوى لمتوسط إنتاج الطاقة، والمعدل

السنوى لمتوسط استهلاك الطاقة، وإنتاج المعادن الاستراتيجية كالحديد، والنحاس، والكروم، والمنجنيز، ومدى توافر قاعدة صناعية من خلال مؤشر حجم إنتاج الدولة من الصلب، ومدى توافر الأيدى العاملة الفنية من خلال حجم العمالة الفنية فى الصناعة، وعدد ساعات العمل الحقيقية فى الصناعة أسبوعيا، وعنصر الزراعة من خلال مؤشرات مساحة الأرض الزراعية، ونصيب الفرد منها، ونسبة الأرض المروية ريا منظما من إجمالى المساحة المنزرعة، ومدى كفاية الإنتاج الزراعى (الحبوب)؛ للاستهلاك المحلى، ومتوسط الإنتاجية الزراعية السنوية من الحبوب، وصافى ميزان التكنولوجيا السائدة من خلال حجم الإنفاق على البحث العلمى، ونسبته من الناتج القومى الإجمالى، وعدد العلميين والمهندسين، وحجم الإنتاج العلمى المنشور.

وحيث أن الأمر يتعلق بالوقت الحالى، فإن صعوبة الحصول، وتوافر هذه المعلومات عائق أمام تناول كل هذه العناصر والمؤشرات، واقتصر الأمر على أغلبها. وتبين فى ضوء ذلك ما يلى : –

١ – الناتج القومى الإجمالى :

تحقق لمصر ناتجا إجماليا قدره (٤٠٨٥٠) مليون دولار يجعلها تحتل المقدمة، تليها العراق بإجمالى قدره (٣١٥٠٠) مليون دولار. ثم إسرائيل بإجمالى قدره (٢٩٤٦٠) مليون دولار، ثم سوريا بإجمالى قدره (١٧٤٤٠)، فاليمن الشمالى وقدره (٤٧٦٠) مليون دولار، ثم الأردن بإجمالى قدره (٤٠٠٠) مليون دولار، وأخيرا : اليمن الجنوبى (٩٣٠) مليون دولار (١)

وفى إطار مجلس التعاون العربى، فإن مصر تحتل المقدمة، ثم العراق، فاليمن الشمالى، فالأردن.

٢- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى :

تحتل إسرائيل المقدمة بمتوسط قدره (٦٢١٠) دولارا للفرد الواحد، تليها العراق بمتوسط قدره (٢١٠٠) دولارا، ثم سوريا بمتوسط قدره (١٥٧٠) دولارا، فالأردن (١٥٤٠) دولارا للفرد، ثم مصر (٧٦٠) دولارا، ثم اليمن الشمالى (٥٠٠) دولارا، وأخيرا : اليمن الجنوبى بمتوسط (٤٧٠) دولارا (٢).

وفى إطار مجلس التعاون العربى، فإن العراق تحتل المقدمة، تليها سوريا، ثم مصر، فاليمن الشمالى.

٣- معدل النمو السنوى للإنتاج :

اتضح أن الأردن تحتل أعلى معدل بنسبة ٥,١%، تليها مصر بواقع ٤,٧%، ثم اليمن بواقع ٤,٣%، فإسرائيل بواقع -٢.%، فاليمن الجنوبى بنسبة ١,٧%، ثم أخيرا : سوريا بواقع ١,٥% (٣).

وفى إطار مجلس التعاون العربى، فإن الأردن تمثل المقدمة، ثم مصر، فالعراق، فاليمن الشمالى.

٤- نسبة الديون الخارجية للناتج القومى الإجمالى :

يتضح أن أكبر دولة عليها ديون خارجية وصلت (٢٨,٥٥٦) مليون دولار، ثم إسرائيل وعليها (٢٣,٧٧٥) مليار دولار، ثم العراق بديون إجمالية قدرها (٨,٢) مليار دولار، ثم سوريا (٤,٣٥٠) مليار دولار. فالأردن (٤,١٣٤) مليار دولار، ثم اليمن الشمالى (٢,٣٠٨) مليار دولار، وأخيرا : اليمن الجنوبى بإجمالى (٢,٠٥٩) مليار دولار. ولكن عند نسبة هذه الديون الخارجية إلى الناتج القومى الإجمالى تحتل اليمن الجنوبى المقدمة بنسبة ١٨٩,٧%، تليها إسرائيل بنسبة ٧٢,١%، ثم الأردن ٦٨,٩، ثم مصر ٥٨,٨، فاليمن الشمالى ٤١,١%، ثم العراق وبنسبة ٢٦%، وأخيرا : سوريا ١٧,٧% (٤).

٥- المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة :

اتضح أن اليمن الشمالى تحتـــل المقدمـــة بنســـبة ١٣,٨%، ثـــم الأردن ٩,٢%، ثم مصر ٧,٣%، فالعراق ٥,٢%، سوريا، ثم اليمـــن الجنوبـــى ٢,٧%، وأخيرا : إسرائيل ١,٣% (٥(.

٦- حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية :

اتضح أن مصر لديها إنتاج سنوى من الحديد يبلـــغ (٢٣٦٠٠٠) طـــن، ومنجنيز (١,٨٠٠) مليون طن سنويا. وباقى الدول الأخرى ليس لديـــها معـــادن تذكر. ومصر بهذا تنفرد بإنتاج المعادن الاستراتيجية (٦(.

٧- القاعدة الصناعية (حجم إنتاج الصلب (:

باعتبار أن إنتاج الصلب هو الفيصل الرئيسى فى مكانـــة وقـــوة الدولـــة صناعيا، فقد اتضح أن مصر تنتج (٢٦٠) ألف طن سنويا، وتليها إسرائيل فقـــط بحجم قدره (١١٠) ألف طن سنويا (٧) .

٨- حجم العمالة فى الصناعة :

اتضح أن كلا من إسرائيل وسوريا تحتلان المقدمة بنسبة ٣٢%، تليـــهما الأردن بنسبة ٢٦%، ثم العراق بنسبة ٢٢%، فمصر بنسبة ٢%، ثـــم اليمـــن الجنوبى ١٨%، وأخيرا : اليمن الشمالى بنسبة ١٩% (٨).

٩- درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب :

اتضح أن سوريا تصل إلى حد الاكتفاء الكامل وأكثر بنسبة ١٠٧%، ثـــم إسرائيل بنسبة ٦١%، فاليمن الشمالى ٥٨%، ثم مصر ٥٤%، فـــالعراق ٤٢%، فاليمن الجنوبى ٢٦%، وأخيرا : الأردن ٧% (٩). وتشمل الحبـــوب كـــل مـــن (القمح، والذرة، والشعير(.

١٠- صافى ميزان المدفوعات :

اتضح أن مصر أكثر الدول محل الدراسة تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها يصل إلى ٦٣٧٣ مليون دولار، تليها إسرائيل بعجز قدره (١٢٦٢) مليون دولار، ثم سوريا قدره (٤٦٤) مليون دولار، ثم اليمن الجنوبى (١٩٠) مليون دولار، ثم اليمن الشمالى (١٢٦) مليون، ثم الأردن بعجز قدره (٤٢) مليون دولار، أما العراق فهو الدولة الوحيدة التى بها فائض فى ميزان مدفوعاتها يصل إلى (٣) مليار دولار (١٠).

١١- نسبة حجم الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومى :

يتضح أن إسرائيل تحتل المركز الأول بنسبة ٢,٥%، تليها العراق بنسبة ٢,٣%، ثم مصر ١,٢%، ثم الأردن ٠,٩%، وأخيرا : سوريا بنسبة ٠,٣% (١١).

١٢- إنتاج الطاقة من البترول :

يتضح أن العراق تحتل المقدمة بإنتاج (٩١٨) ألف برميل يوميا، تليها مصر بإنتاج (٦١٧) ألف برميل يوميا، ثم سوريا بإنتاج (١٦٢) ألف برميل يوميا(١٢)

وزن القدرة الاقتصادية :

يتضح من خلال قياس عناصر القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الأربعة – أن مصر تحتل المركز الأول بوزن قدره (٣٣,٥)، تليها العراق بوزن (٣٠,٨)، ثم الأردن بوزن (٢١,٤)، وأخيرا : اليمن الشمالية بوزن قدره (١٩,٧).

أما الدولتان المرشحتان للانضمام للمجلس "وهما سوريا واليمن" فقد اتضح أن وزن سوريا الاقتصادى يبلغ (٢٤,٧٥)، ووزن اليمن الجنوبى

(١٤,٢٥). أما الوزن الاقتصادى لإسرائيل فيبلغ (٢٨,٢٥)، بينما وزن تركيا يبلغ (٢٨,١).

والجدول التالى يوضح وزن القدرة الاقتصادية بشكل إجمالى، علاوة على وزن كل عنصر من العناصر السابق تناولها، سواء لدول مجلس التعاون العربى، أو الدولتان المرشحتان للانضمام للمجلس، وأيضا يضم الجدول إسرائيل، وتركيا.

جدول رقم (١)

يوضح وزن القدرة الاقتصادية بشكل إجمالى

م	وزن العناصر / الدولة	الناتج القومى الإجمالى	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى	معدل النمو السنوى للإنتاج	نسبة حجم المديونية إلى الناتج القومى	المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة	حجم العمالة فى المدفوعات	صافى ميزان المدفوعات
١	مصر	٣,٩	١,١٥	٣,١	٣,٤	٣,١	٢,٥	١,٠
٢	العراق	٣,٥	٣,٥	٢,٩	٤,٠	٢,١	٢,١٥	٣,٠
٣	الأردن	١,٢	١,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٢	٣,٣	٣,٩
٤	اليمن الشمالى	١,٣	١,١	٢,٨	٣,٧	٢,٢	١,٠	٣,١٥
٥	سوريا	٣,٠	١,٥	١,٠	٤,١٥	٢,٠	٤,١	٣,٦
٦	اليمن الجنوبى	١,٠	١,٠	١,١	١,٠	١,٤	٢,٢	٣,٨
٧	اسرائيل	٣,٠٥	٣,٩	١,٣	٣,١٥	١,٠	٤,١	٣,٣
٨	تركيا	٣,٤	١,٤	٣,٧	٣,٧	٢,٨	١,٩	١,٦

تابع جدول رقم (١)

م	وزن العناصر / الدولة	نسبة الانفاق على البحث العلمى من الناتج القومى	درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب	المعادن الاستراتيجية (الحديد)	حجم إنتاج الصلب	حجم إنتاج البترول	اجمالى الوزن
١	مصر	٢,١٥	٢,٦	٤	٤	٢	٣٣,٥
٢	العراق	٣,٣٥	٢.٢	–	–	٣,٥	٣٠,٨
٣	الأردن	١,٧	١,٠	–	–	–	٢١,٤
٤	اليمن الشمالى	١,٠	٢,٧٥	–	–	–	١٩,٧
٥	سوريا	١,٠	٣,٤	–	–	١,٠	٢٤,٧٥
٦	اليمن الجنوبى	١,٠	١,٧٥	–	–	–	١٤,٢٥
٧	إسرائيل	٣,٦	٢,٨٥	–	٢	–	٢٨,٢٥
٨	تركيا	٣,٦	٤	–	–	١,٠	٢٨,١

وبإجمالى وزن القدرة الاقتصادية المتاحة للدول الأربعة يتضح .. أن مجموع الـوزن النسبى لها هو (١٠٥,٤) ، والجدول التالى يوضح ذلك :

ومن هذا الجدول يتضح :-

١- أن عوامل قوة الاقتصاد المصرى هى حجم الناتج القومى، والمعدل الســنوى لاستهلاك الطاقة، ومعدل النمو السنوى للإنتاج، وتميزها فى إنتاج الحد يد كمعدن استراتيجى دون سائر الدول الأخرى، وأيضا انفرادها بإنتاج الصلب، مما يشــير إلى وجود قاعدة صناعية قوية فيها.

أما عوامل ضعف الاقتصاد المصرى، فهى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى، ونسبة حجم المديونية إلى الناتج القومى حيث تعتــبر الديــون الخارجية قضية تؤرق كل مصرى فى الوقت الحاضر، علاوة على العجز الكبـير فى صافى ميزان المدفوعات، وبشكل صارخ جدا. كما أن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب - خاصة القمح التى تصل إلى الثلث فــى الغــالب - يشــكل خطورة كبيرة على استقلالية الاقتصاد الوطنى المصرى حيث يصبــح اقتصـــادا تابعا فى داخل فلك النظام الرأسمالى.

٢- أن الاقتصاد العراقى على الرغم من الحرب مع إيران، والتى استمرت ثمانية أعوام، كان لها بلا شك تأثير كبير على الدولة ككــل وعلــى الاقتصــاد بصفــة

خاصة، إلا أن الوزن النسبى للقدرة الاقتصاد اقــترب مــن وزن قــدرة مصــر الاقتصادية، وأنه مما ساعد على احتلالها المركز الثانى بعد مصر؛ تفوقــها فــى الناتج القومى الإجمالى، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى، وانخفاض حجم المديونية الخارجية، وارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمى. ويعانى الاقتصــاد العراقى من انخفاض معدل النمو السنوى للإنتاج، وهذا يشير إلى تعطل بعــض طاقات وقطاعات الاقتصاد العراقى بعد الحرب مع إيران، علاوة على عدم توافر أى معادن استراتيجية وعدم إنتاج الصلب، وهو محــور رئيســى لقيــام قــاعدة صناعية بصفة أساسية. إلا أن إنتاج العراق فى الطاقة من بترول وغيرها رغـم انخفاض حجم الإنتاج، إلا أنه ظل الممول الرئيسى لموازنــة الدولــة، وأكســب العراق تفوقا فى القدرة الاقتصادية.

٣- أن الاقتصاد الأردنى تميز بارتفاع معدل النمو السنوى للإنتاج عــن الــدول الأخرى، وكذلك انخفاض صافى ميزان المدفوعات، مما يعد هذا فى صالح قوتــه الاقتصادية. علاوة على ارتفاع حجم العمالة فى الصناعة، بالنســبة للقطاعــات الأخرى من زراعية وتجارية أو خدمات وغيرها، إلا أن هذا يشير إلــى مــدى الاهتمام الأردنى بالصناعة، وتوجيه أكبر قدر من العمالة إلى هذا المجال بصفــة رئيسية. وفى مقابل ذلك، فإن هذا الاقتصاد الأردنى يواجه ضعفــا فــى النــاتج القومى الإجمالى، وفى متوسط نصيب الفرد منه رغم تفوق الأردن فى هذا علــى مصر (١٥٤٠ دولارا للأردنى مقابل ٧٦٠ دولارا للمصرى). كما يعــانى مــن انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمى من الناتج القومى، وأيضا يواجه أزمــة فى درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب، حيث تبلغ ٧%، مما يشير إلى الاعتماديــة الكبيرة على الخارج فى استيراد الغذاء للشعب، وهذا بلاشك تأثير على اســتقلال البلاد اقتصاديا، علاوة على عدم توافر أى مصادر للطاقة أو معادن اســتراتيجية، كالحديد، وغيره، مع عدم وجود إنتاج صلب، والذى يشير إلى عدم وجود قــاعدة صناعية استراتيجية فى الأردن، حيث تقتصر الصناعات على المجالات البســيطة أو غير الاستراتيجية.

٤- أن اقتصاد اليمن الشمالى يتميز بانخفاض مديونيته للخارج (٢,٣٠٨) مليار بالمقارنة بالدول الأخرى، علاوة على ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب (٥٨%)، ويعد هذا فى صالح قوة اليمن الشمالى. ولكن يواجه هذا الاقتصاد نقلط ضعف كبيرة. حيث يواجه انخفاضا فى الناتج القومى الإجمالى، وينعكس هذا على نصيب الفرد منه بالانخفاض بالطبع أيضا، وكذلك انخفاض معدل النمو السنوى للإنتاج، بالتالى انخفاض الإنفاق على البحث العلمى من الناتج القومى وعدم وجود معادن استراتيجية، وكذلك عدم وجود إنتاج صلب، مما يشير إلى عدم وجود قاعدة صناعية استراتيجية. ومع ذلك فإنه توجد اكتشافات بترولية فى اليمن على الحدود مع السعودية، مما سيكون له أثر كبير على تطور المستوى الاقتصادى للبلاد. ولكن القول الذى لا يحتمل شكا هو أن اليمن الشمالى من البلدان الفقيرة للغاية، والتى تتسم بضعف القدرة الاقتصادية، وهذا ما أكدته الدراسة.

٥- يتسم الاقتصاد السورى بعدة مميزات منها درجة الاكتفاء الكامل ذاتيا من الحبوب، بل ويفيض الإنتاج عن الحاجة (١٠٧%)، مما يعد هذا فى صالح قوة الدولة بشكل كبير، حيث تنعدم درجة الاعتماد على الخارج فى استيراد الحبوب، وما لهذا من علاقة باستقلاليه أكبر للاقتصاد الوطنى السورى، ويزيد من حرية الحركة فى المجال الدولى لسوريا. كذلك يتسم هذا الاقتصاد بانخفاض كبير فى حجم المديونية الخارجية (٤٣٥٠) مليون دولار ولا يشكل سوى نسبة ١٧,٧% فقط من حجم الناتج القومى الإجمالى. وأيضا يلاحظ تفوقا فى زيادة حجم العمالة فى الصناعة عن سائر القطاعات الأخرى، علاوة على التميز ، انخفاض صافى ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبى فى الناتج القومى الإجمالى. ويمكن القول إذن: أن الاقتصاد السورى بتميزه فى درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب، وانخفاض المديونية الخارجية، وانخفاض صافى المدفوعات، يشير إلى انخفاض درجة الاعتمادية على الخارج، ويجعل من سوريا دولة تتمتع باستقلالية أكبر فى اقتصادها الوطنى.

ويقابل ذلك عدة نقاط ضعف فى هذا الاقتصاد وهى : معدل النمو السنوى للإنتاج، والمعدل السنوى لاستهلاك الطاقة، وانخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمى، واختفاء المعادن الاستراتيجية من جديد وخلافه، وعدم وجود إنتاج للصلب، وانخفاض نسبة إنتاج البترول.

٦- أن اقتصاد الأمن الجنوبى يواجه ضعفا نسبيا عاما فى كافة المؤشرات، التى أخضعت للدراسة، سواء فى انخفاض الناتج القومى، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى، وانخفاض معدل النمو السنوى للإنتاج، وانخفاض حجم المديونية الخارجية، وانخفاض المعدل لاستهلاك الطاقة، وارتفاع طفيف فى حجم العمالة فى الصناعة، مع انخفاض فى صافى ميزان المدفوعات لصالحها، وانخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمى، وانخفاض درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب (٢٦%) فقط، علاوة على عدم وجود معادن استراتيجية، وعدم إنتاج صلب، وعدم وجود بترول.

٧- أما الاقتصاد الإسرائيلى، فإنه يتسم بعدد من المميزات منها : ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى، وارتفاع نسبة العمالة فى الصناعة، وارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمى، وارتفاع درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب (٦١%)، وانخفاض نسبى فى صافى ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبى فى حجم الناتج القومى الإجمالى، وأيضا التميز فى حجم إنتاج الصلب على مصر ويعادل ٤٠% من إنتاجها. أى أنها تتفوق فى عدد (٨) عناصر من العناصر التى أخضعت للدراسة، وهو ما يعادل أكثر من ٧٠%، ويقابل ذلك ضعفا فى إنتاج الطاقة واستهلاكها، وانخفاض معدل النمو السنوى للإنتاج، مما يشير إلى انخفاض الإنتاج عموما، أو ثباته، مع تغير نوعيته، علاوة على عدم إنتاج معادن استراتيجية كالحديد، وغيره. ولكن من ناحية أخرى، فإنه يلاحظ أن الاقتصاد الإسرائيلى يواجه ارتفاعا حادا فى نسبة التضخم بشكل لافت للنظر، وبالمقارنة بالدول الأخرى، تصل سنويا منذ بداية الثمانينات، وحتى الآن إلى ما يقرب من ١٤٠%، بالمقارنة بالفترة من ٧٠-١٩٨٠ لم يتجاوز معدل التضخم نسبة

٣٩,٧%، ومقابل معد لا يتجاوز ٦% من العقد السابق عليه، وهذا يشـــير إلـــى الأوضاع السيئة التى تواجه الاقتصاد الإسرائيلى فى الثمانينات، والناجمـــة عـــن السياسة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية (١٣)، ومما زاد من المتاعب الإسرائيلية اشتعال الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة فى الضفة الغربية، وقطاع غزة، منذ ديسمبر فى العام قبل الماضى (أكثر مـــن ١٦ شـــهرا)، حيـــث كـــان لـــهذه الانتفاضة آثار سلبية على الاقتصاد الإســـرائيلى، ووصلـــت جملـــة الأضـــرار الاقتصادية أكثر من مليار دولار حتى الآن، علاوة على التعطل لقطاعات الإنتاج المختلفة، وذلك بسبب هجرة العمال الفلسطينيين لها، وانخفاض القـــوى البشـــرية لدى إسرائيل أصلا. ولهذا فإن استمرار الانتفاضة يشكل ضربة قاصمة للاقتصـــاد الإسرائيلى فى العمق، وكلما استمرت الانتفاضة – مع عدم نجاح إســـرائيل فـــى مواجهتها – كلما كانت التكلفة الاقتصادية عالية، أى كلما ازدادت درجة وحجـــم الأضرار الاقتصادية لإسرائيل. وهناك من العوامل الاقتصادية، التى لو أخضعت للقياس لتراجعت القدرة الاقتصادية لإسرائيل بعض الشيء.

٨- يتسم الاقتصاد التركى بارتفاع النمو السنوى للإنتاج، وارتفاع المعدل السـنوى لاستهلاك الطاقة، وارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمـــى، وأيضـــا الاكتفـــاء الذاتى من الحبوب خاصة القمح وبنسبة تصل إلى (١٠٠%)، بـــل لديـــها إنتـــاج يفيض للتصدير.

ويقابل ذلك ضعفا فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى، وزيادة فـــى حجم المديونية الخارجية، والذى تصل نسبته إلى الناتج القومى الإجمـــالى إلـــى ٤٢,٣%، وانخفاض فى حجم العمالة فى الصناعـــة، ويرتفـــع صـــافى مـــيزان المدفوعات بالعجز، وينعدم إنتاجها من البترول والمعادن الاســـتراتيجية "خاصـــة الحديد".

آفاق التعاون الاقتصادى بين دول المجلس :

فى إطار قياس عدد من العوامل الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربى الأربعة، والدول المرشحة للانضمام فى وقت قادم، فإنه يتضمن أن آفاق التعاون الاقتصادى قائمة بين دول المجلس، وإن كانت تتسم بالمحدودية. فالأمر يتوقف على العنصر البشرى، الذى يتوفر لدى مصر وتتفوق فيه، ورؤوس الأموال العراقية بعد توقف الحرب مع إيران، علاوة على تبادل الخبرات، والسلع، والصناعات المختلفة، وزيادة حجم التبادل التجارى بما يقلل من صافى ميزان المدفوعات، والميزان التجارى لهذه البلدان، علاوة على تقليل الفجوة الغذائية بخفض الاستيراد للحبوب والسلع الغذائية الأخرى، عن طريق استغلال الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة – خاصة فى العراق – بما يزيد من درجة الاعتماد على الذات. وفى المجمل النهائى، فنحن أمام مجموعة من الدول يمكن أن تخلق وضعا اقتصاديا متميزا، لو أحسن التخطيط الشامل لكل عناصر القدرة الاقتصادية فى البلدان الأربعة معا، وذلك بإعطاء الحرية الكاملة للعمالة فى التحرك بين البلدان الأربعة، وأيضا بتحرك رؤوس الأموال بين هذه البلدان، بما يحقق أقصى استغلالها؛ تجنبا لتحركها فى البدان الرأسمالية، وهذا سيوسع الاستثمار فى مصر مثلا، وسيدعم الاكتشافات البترولية فى اليمن، وهكذا.

جدول رقم (٢)

الدولة	مصر	العراق	الأردن	اليمن الشمالى	المجموع
الوزن	٣٣,٥	٣٠,٨	٢١,٤	١٩,٧	١٠٥,٤

– وبمقارنة وزن هذه الدول الأربعة اقتصاديا بإسرائيل، يتضح أنها تتفوق عليها بما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال ونصف (٣,٧)، وهو ما يشكل حزاما اقتصاديا بالغ الأهمية.

- وفى حالة انضمام سوريا فقط لدول المجلس الأربعة، لزاد وزنها النسبى إلى (١٣,١٥)، وبمقارنتها بإسرائيل فى هذه الحالة، يتضح أنها تتفوق عليها بما يعادل أكثر من أربعة أمثال ونصف (٤,٦).

- وفى حالة انضمام اليمن الجنوبى إلى المجلس؛ ليصبح عدد الأعضاء ستة، لأصبح الوزن النسبى للدول الست مجتمعة (١٤٤,٤)، وبالمقارنة بإسرائيل يتضح أنها تتفوق عليها اقتصاديا بما يعادل أكثر من خمسة أمثال (٥,١). وهذا يشير إلى وضع استراتيجى بالغ الأهمية. فكل من اليمن الشمالى والجنوبى معا، يتحكمان فى باب المندوب أولهما : دور رئيسى فى هذا التحكم، والجبهة الشمالية الشرقية (الأردن)، وسوريا والعراق، وتصبح فى وضع أفضل وأكثر فى حالة التنسيق والتكامل الاقتصادى، وفى الجبهة الجنوبية نجد (مصر). وهذا يجعل انضمام كل من سوريا فى الشمال، واليمن الجنوبى فى الجنوب أمرا هاما للغاية، مما سيزيد من فاعلية هذا المجلس ودوره، وتقيمه الاستراتيجى. فالوضع الاقتصادى لابد وأنه سيطرح التداعيات سياسية، واستراتيجية، وعسكرية، وغيرهم.

- وبمقارنة دول مجلس التعاون العربى الأربعة اقتصاديا بتركيا، يتضح أنها تتفوق عليها مجتمعة بنسب تتعادل مع إسرائيل، وأيضا عند انضمام كل من اليمن الجنوبى وسوريا، وذلك لتقارب وزن تركيا البالغ (٢٨,١) من وزن إسرائيل اقتصاديا والبالغ (٢٨,٢٥).

ثانيا : قياس القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى:

فى إطار أسلوب قياس عناصر القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربى الموضح سلفا، أمكن قياس العناصر الاثنى عشرة لدول مجلس التعاون الخليجى، مع مقارنتها بإيران باعتبار أن الأخيرة تمثل تهديدا مباشرا لهذا الاتحاد العربى الفرعى.

والجدول التالى يوضح البيانات الأساسية للعناصر التى تـــم إخضاعـــها للقياس :

جدول رقم (٣)

م	الدول العناصر	السعودية	الكويت	قطر	البحرين
١	الناتج القومى الإجمالى (١٤)	مليون دولار ٩٣٦٥٣	٣٠٣٩٦	٤٥٩٠	٣٩٩٠
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى (١٥)	دولار ١٢٢٣٠	١٧٨٨٨	٢١٢١٠	١٠٥١٠
٣	نسبة الدين الخارجى إلى الناتج القومى (١٥)	%١٠,٤	%٢٦,٧	%١,٦	%٢,١
٤	معدل النمو السنوى للإنتاج (١٧)	%٣,٤	%٠,٩	–	–
٥	المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة (١٨)	%٥,٧	%٢,٨	–	–
٦	حجم العمالة فى الصناعة (١٩)	%١٤	%٣٢	–	–
٧	صافى ميزان المدفوعات (٢٠)	مليون دولار ١٠٣٦٠-	٦١٦٠+	–	–
٨	نسبة الإنفاق على البحوث العلمية مـــن النـــاتج القومى (٢١)	%١,٣	%١,٣	%٠,٤	%٠,٨
٩	درجة الاكتفاء الذاتى من القمح (٢٢)	%٩٠	صفر	صفر	صفر
١٠	إنتاج الطاقة (البترول) (٢٣)	٩٨٢٧ ألف برميل يومى	١١٠١	٤١٤	٤٤
١١	المعادن الاستراتيجية	–	–	–	–
١٢	حجم إنتاج الصلب	–	–	–	–

تابع جدول رقم (٣)

مسلسل	الدول / العناصر	الامارات	عمان	إيران
١	الناتج القومى الإجمالى (١٤)	مليون دولار ٢٧٤٤٠	٦٨٧٥	٩٢٨٠٠
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى (١٥)	دولار ٢٢٨٧٠	٦٢٥٠	٢٣١٤
٣	نسبة الدين الخارجى الى الناتج القومى (١٥)	%٢٩,٨	%٢٨,٦	%٥,١
٤	معدل النمو السنوى للإنتاج (١٧)	%٣,٨	%٥,٧	–
٥	المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة (١٨)	%٥,٧	%٢,٤	%٢,٦
٦	حجم العمالة فى الصناعة (١٩)	%٣٨	%٢٢	%٣٣
٧	صافى ميزان المدفوعات (٢٠)	مليون دولار ٦٤٨٦+	٩٦٦-	٤١٤-
٨	نسبة الإنفاق على البحوث العلمية من الناتج القومى (٢١)	%٨	%٣,٠	%١,٣
	درجة الاكتفاء الذاتى من القمح (٢٢)	%١,٠	%١.٤	%٣٥
٩	إنتاج الطاقة (البترول) (٢٣)	١٥١٢ ألف برميل يومى	٣١٧	–
١٠	المعادن الاستراتيجية	–	–	–
١١	حجم إنتاج الصلب	–	–	–
١٢				

وزن القدرة الاقتصادية :

بوزن عناصر القدرة الاقتصادية طبقا للبيانات الموضحة فى الجدول (٣) لدول مجلس التعاون الخليجى، يتضح أن السعودية تحتل المركز الأول بوزن قدره (٢٧,٥)، تليها الإمارات بوزن قدره (٢٤,٧)، ثم تليها إيران بوزن (٢٢,٧)، ثم الكويت بوزن (٢٠,٩)، وتليهم عمان بوزن (١٥,١)، ثم البحرين بوزن (١٤,٩)، وأخيرا : قطر بوزن قدره (١٤,٣٥).

والجدول التالى يوضح وزن القدرة الاقتصادية بشكل إجمالى، مع تبيان وزن كل عنصر على حده :

جدول رقم (٤)

م	وزن العناصر الدولة	الناتج القومى الإجمالى	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى	معدل النمو السنوى للانتاج	نسبة حجم المديونية إلى الناتج القومى	المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة	حجم العمالة فى الصناعة	صافى ميزان المدفوعات
١	السعودية	٣,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٣,٢	١,٠	١,٠
٢	الكويت	١,٧	٣,٥	١,٠	١,٢	١,٢	٣,١	٢,٩
٣	قطر	١,٠٥	٢,٤	١,٠	٣,٤	١,٠	١,٠	١,٠
٤	البحرين	١,٠	٢,٣	١,٠	٣.٣	١,٠	١,٠	١,٠
٥	الإمارات	١,٦	٤,٣	٢,٧	١,٠	٣,٢	٣,٨	٣,٠
٦	عمان	١.١	١,٦	٣,٨	١.١	١,٠	١,٩	١,٤
٧	ايران	٣,٤	١,٠	٢,٥	٣,٠	١.١	٣,٢	١,٣

تابع جدول رقم (٤)

م	وزن العناصر الدولة	نسبة الانفاق على البحث العلمى من الناتج القومى	درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب القمح	انتاج الطاقة البترول	المعادن الاستراتيجية	حجم إنتاج الصلب	اجمالى الوزن
١	السعودية	٣,٥	٣,٧	٣,٩	–	–	٢٧,٥
٢	الكويت	٣,٥	١,٠	١,٨	–	–	٢٠,٩
٣	قطر	١,٣	١,٠	١,٢	–	–	١٤,٣٥
٤	البحرين	٢,٣	١,٠	١,٠	–	–	١٤,٩
٥	الإمارات	٢,٣	١,٠٧	١,٧	–	–	٢٤,٧
٦	عمان	١,٠	١,٠٨	١.١	–	–	١٥,١
٧	ايران	٣,٥	١,٩	١,٨	–	–	٢٢,٧

ومن البيانات السابقة، ومن وزن عناصر القدرة الاقتصادية الموضحة فى الجدول (٤) يمكن استخلاص ما يلى :

١- أن السعودية وهى تحتل المركز الأول، فإنها تتفوق فى حجم الناتج القومى، وفى المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة، ونسبة الإنفاق على البحث العلمى، ومساواتها بالكويت وإيران، وكذلك تتفوق فى الاعتماد على الذات بشكل كامل فى القمح، بل يصل الآن حجم إنتاجها إلى فائض عن حاجتها يتم تصديره، وأيضا تتفوق فى إنتاج البترول.

٢- تحتل الإمارات المتحدة المركز الثانى بتفوقها فى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومى، حيث يعتبر من أعلى المعدلات فى العالم، وليس على مستوى المنطقة العربية فحسب، وكذا تتفوق فى المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة، وفى حجم العمالة فى الصناعة، وصافى ميزان المدفوعات، حيث يصل إلى فائض لصالحها قدره (+٦٤٨٦) مليون دولار.

٣- تحتل إيران المركز الثالث بوزن (٢٢,٧)، حيث تتفوق فى نسبة الإنفاق على البحث العلمى، وتلى السعودية بفارق بسيط جدا فى حجم الناتج القومى، وتنخفض لديها نسبة حجم المديونية من الناتج القومى الإجمالى، وتلى الإمارات فى حجم العمالة فى الصناعة، حيث تصل النسبة إلى ٣٣%، وكذلك تلى السعودية، ومتساوية مع الكويت فى إنتاج البترول. ومن الواضح تأثير الاقتصاد الإيرانى فى الثمانينات نتيجة الحرب العراقية الإيرانية.

٤- تحتل الكويت الترتيب الرابع بوزن قدره (٢٠,٩)، وذلك بشغلها المركز الثانى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى بعد الإمارات، وتلى الإمارات وإيران فى حجم العمالة فى الصناعة، حيث تصل النسبة إلى ٣٢%، وتلى الإمارات وبفارق بسيط فى صافى ميزان المدفوعات، الذى يحقق فائضا لها مقداره (٦١٦٠) مليون دولار، وكذا تميزها فيما تخصصه للإنفاق على البحث العلمى، وكذلك باحتلالها المركز التالى للسعودية فى إنتاج البترول.

- ثم تتوالى الدول الأخرى (عمان، ثم البحرين، ثم قطر)، ولكن بنسب فى الوزن تتراجع كثيرا عن الدولة الرابعة، وهى (الكويت) وبفارق واضح.

٥- يتضح أنه باستثناء السعودية، فإن هذه الدول الست - بما فيها إيران - تعانى من أزمة غذاء، خاصة القمح. وإذا كانت إيران تستورد ما يقرب من ثلثى احتياجاتها من القمح حوالى (٦٥%)، فإن الدول الخمس (الكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، وعمان) لا تنتج إذن شيئا يذكر، إن لم تكن لا تنتج قمحا

على الإطلاق. وبالتالى فإن الاعتماد على الخارج فى استيراد القمح يؤثر علـــى استقلالية هذه الدول، ويمكن أن تلعب السعودية إذن دورا كبيرا فى تصدير القمـح لهذه الدول؛ حتى لا تقع فريسة للدول الغربية.

٦- بمقارنة إجمالى وزن القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الســت والبـالغ قدره (١٧,٤٥)، بوزن القدرة الاقتصادية لإيران والبالغ (٢٢,٧)، يتضح أن وزن الدول الست يعادل (١:٥,٢)، أى أكثر من خمسة أمثال.

ولاشك إذن من خلال تبيان عناصر القدرة الاقتصادية ووزنها، فإن آفـاق التعاون بين هذه الدول قائمة بنسبة كبيرة، ولكن فى إطار دور قـــائد للسـعودية تمارس فيه نفوذها وتستثمر الوضع، بما يزيد من مكانة المملكـــة فـــى المنطقـــة العربية والعالم الإسلامى. علاوة على أن التنسيق بين هذه الـــدول منــذ بدايـــة الثمانينات، وحتى الآن تجاوز الأبعاد الاقتصاديـــة إلـــى أبعــاد أخــرى أمنيـــة، واجتماعية، وسياسية، وأن استمرار هذا المجلس إلى الآن يؤكد مدى تدعم أواصر العلاقات فيما بين أعضائه، وتوافر قدرة عالية على التنسيق. وفى ضوء الحـــرب العراقية الإيرانية، وإمكانية وقوعها مرة ثانية، إن لم يكن الآن فغدا أو بعد غـــد، ربما يساعد كثيرا على اندماج هذا الجزء من الوطن العربى وتوحد شعوبه بدرجة أكبر مما هو حادث الآن. وبالتالى لا يجب النظر إلى استمرارية هذا المجلـس أو خلقه من البداية، على أن رد فعـــل للحـــرب العراقيـــة الإيرانيـــة، أو مواكبـــا لاستمرارية الحرب فحسب - كما يرى بعض المحللين - ولئن ينظر إليه علـــى أنه نتاج لرغبة الشعوب الخليجية، وحكامهم فى هذا التوحد.

ثالثا : قياس القدرة الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربى :

بنفس أسلوب قياس عناصر القدرة الاقتصادية لـــدول مجلـس التعـــاون العربى، ومجلس التعاون الخليجى، يمكن قياس نفس العناصر للدول الأعضاء فى الاتحاد المغاربى، والبالغ عددها خمسة وهى : المغرب، والجزائر، وموريتانيـــا، وتونس، وليبيا، مع مقارنتها بأثيوبيا باعتبارها تمثل دولة الجوار التى تهدد الجـزء

العربى الأفريقى بشكل عام، وإن كانت بصفة خاصة تهدد السودان، والصومال، وجيبوتى. ولكن لا يمكن تصور أن يكون الاتحاد المغاربى بعيدا عن أى أحداث تقع فى هذا الجزء، دون أن يكون له دور كبير فى ذلك، كما أنه لا يمكن أن يكون هذا الاتحاد فى عزلة تامة، فهو بشكل أو بآخر طرف رئيسى فى هذه الأحداث فى حالة وقوعها.

ويبين الجدول التالى البيانات الأساسية لكل عنصر من العناصر الاثنى عشر، ولكل دولة من الدول الخمس العربية - أعضاء الاتحاد المغاربى، وكذلك أثيوبيا.

جدول رقم (٥)

م	الدول / العناصر	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	أثيوبيا
١	الناتج القومى الاجمالى (بالمليون دولار) (٢٤)	٢٥٤٢٠	٧٧٩٠	٦٠٧٦٠	١٤٧٦٠	٧٥٠	٤٩٦٠
٢	متوسط نصيب الفرد منه (بالدولار) (٢٥)	٧١٧٠	١١٤٠	٢٥٩٠	٥٩٠	١٠٣١	١٢٠
٣	معدل النمو السنوى للإنتاج (٢٦)	%٢,٣	%٣,٧	%٤.٤	%٣.٣	%١,٠	%٠,٨
٤/أ	حجم المديونية الخارجية (بالمليون دولار) (٢٧)	٤٣٧٠	٥٢٥١	١٤٧٧٧	١٥٢٦٠	١٦٣٧	١٩٨٩
٤/ب	نسبة المديونية إلى الناتج القومى (٢٨)	%١٧,٢	%٦١,٥	%٢٤,٨	%١٠٣,٤	%٢١٠	%٣٥,٧
٥	المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة (٢٩)	%٤,٥	%٦,٥	%٦,٨	%٢,٧	%٠,٢	%٢,١
٦	حجم العمالة فى الصناعة (٣٠)	%٢٩	%٣٦	%٢٧	%٢٥	%٩	%٠.١
٧	صافى ميزان المدفوعات (بالمليون دولار) (٣١)	١٨٩٠+	٦٥٧-	٢٢٢٤-	٢١٠-	١٨٥-	٥+
٨	نسبة الإنفاق على البحث العلمى من الناتج القومى (٣٢)	%١,٢	%١,٠	%٠,٤	%٠,٣	-	-
٩	درجة الاكتفاء الذاتى من القمح (٣٣)	%٢٢,١	%١٤,٣	%٢٨,٣	%٥٢,٩	صفر	-
١٠	إنتاج الطاقة (البترول) بالمليون طن (٣٤)	٧٣,٧	٤,٦	%٤٤,٣	صفر	صفر	صفر
١١	المعادن الاستراتيجية (الحديد) بالألف طن (٣٥)	صفر	٣٢٦	١٧٢٨	٣٣٦	٥٦٤٦	صفر
١٢	حجم إنتاج الصلب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

– وزن القدرة الاقتصادية :

بوزن عناصر القدرة الاقتصادية طبقا للبيانات الموضحة فى الجدول (٥) للدول الأعضاء فى الاتحاد المغاربى إضافة إلى أثيوبيا، فإنه يتضح أن ليبيا تحتل المركز الأول بوزن قدره (٣٠,٦)، تليها الجزائر بوزن (٢٨,٥)، ثم تونس بوزن (٢٥,١) وتليهم المغرب بوزن (٢١,٤)، ثم موريتانيا فى المركز الخامس بوزن (١٦,٢)، وأخيرا : أثيوبيا بوزن (١٥,٧).

والجدول الآتى يوضح وزن القدرة الاقتصادية بشكل إجمالى، مع تبيان وزن كل عنصر على حده.

جدول رقم (٦)

م	وزن العناصر / الدولة	الناتج القومى الإجمالى	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى	معدل النمو السنوى للانتاج	نسبة حجم المديونية الى الناتج القومى	المعدل السنوى لاستهلاك الطاقة	حجم العمالة فى الصناعة	صافى ميزان المدفوعات
١	ليبيا	٢,١	٤,١	١,٣	٤,١	٢,٧	٣,١	٤.٤
٢	تونس	١,٣	١,٤	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٣,٩	٢,٣
٣	الجزائر	٣,٨	٢,١	٣,٤	٣,٩	٣,٦	٢,٩	١,٠
٤	المغرب	١,٦	١,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٠	٢,٧	٢,٧
٥	موريتانيا	١,٠	١,٤	١,١	١,٠	١,٠	١,١	٢,٧
٦	أثيوبيا	١,٢	١,٠	١,٠	٣,٨	١,٨	١,٠	٢,٩

تابع جدول رقم (٦)

م	وزن العناصر / الدولة	نسبة الانفاق على البحث العلمى من الناتج القومى	درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب (القمح)	انتاج الطاقة البترول	المعادن الاستراتيجية (الحديد)	حجم انتاج (النصاب)	اجمالى الوزن
١	ليبيا	٣.٣	١,٧	٣,٨	–	–	٣٠,٦
٢	تونس	٢,٨	١,٤	١,٢	١,٢	–	٢٥,١
٣	الجزائر	.١	١,٩	٢,٧	١,٩	–	٢٨,٥
٤	المغرب	١,٠	٢,٦	١,٠	١,٢	–	٢١,٤
٥	موريتانيا	١,٠	١,٠	١,٠	٣,٩	–	١٦,٢
٦	أثيوبيا	١,٠	١,٠	١,٠	–	–	١٥,٧

ومن البيانات السابقة في الجدول (٥)، ومن خلال وزن عناصر القـــدرة الاقتصادية الموضحة في الجدول (٦) يمكن استخلاص ما يلي : -

(١)أن ليبيا تحتل المركز الأول بوزن (٣٠,٦)، وذلك بتفوقها في ارتفاع نصيـب الفرد من الناتج القومي، حيث يصل إلى (٧١٧٠) دولارا سنويا، وبتميزهـا فـي انخفاض حجم المديونية الخارجية، وكذلك عدم وجود عجز في صـافي ميزان المدفوعات، بل يوجد فائض لصالحها يصل إلى (١٨٩٠) مليون دولار، عـلاوة على ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي، وارتفاع حجم إنتاج البترول.

(٢)تحتل الجزائر المركز الثاني بتفوقها في ارتفاع حجم الناتج القومي الإجمـالي، الذي يصل إلى (٦٠٧٦٠) مليون دولار، وارتفاع معدل النمو السـنوي للإنتـاج يصل إلى (٤.٤%)، كما يتفوق في ارتفاع المعدل السنوي لاسـتهلاك الطاقـة، والذي يصل إلى (٦.٨%)، كما أنها تلي ليبيا فـي انخفـاض نسـبة المديونيـة الخارجية إلى الناتج القومي، وتلي ليبيا في حجم إنتاج البترول، وتلي موريتانيا في حجم إنتاج الحديد.

(٣)تأتي تونس في المركز الثالث، حيث تتميز بتفوقها في ارتفاع حجم العمالة في الصناعة فقط، ولكنها تحتل مراكز متقدمة في كل عنصر من العناصر الأخرى، فلديها إنتاج حديد، وبترول، وتنفق نسبة عالية على البحث العلمـي بعـد ليبيـا، وينخفض عجز ميزان مدفوعاتها، كما تلي الجزائر في معدل استهلاك الطاقة.

(٤)تحتل المغرب المركز الرابع، ويلاحظ أنها تتفوق في عنصـر واحـد مـن العناصر التي أخضعت للقياس، وهو درجة الاكتفاء الذاتي من القمـح، وكذلـك احتلت مراكز متوسطة في هذه العناصر بين المركز الثاني والثالث، فقـد تلـت الجزائر في معدل النمو السنوي للإنتاج، وتلي ليبيا وأثيوبيا في انخفـاض عجـز ميزان مدفوعاتها، وتلت موريتانيا والجزائر في إنتاج الحديد.

(٥)تتقارب كل من أثيوبيا وموريتانيا فى الوزن، حيث أن الفارق بسيط لصالح موريتانيا، مقداره (٠,٥)، ويلاحظ أن موريتانيا تتفوق فى إنتاج الحديد بحجم يصل إلى (٥٦٤٦) مليون طن سنويا. وتتسم أثيوبيا باخفاض عجز ميزان مدفوعاتها، وانخفاض نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج القومى، حيث يأتى ترتيبها بعد ليبيا والجزائر.

(٦)بمقارنة إجمالى وزن القدرة الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربى الخمس والبالغ قدره (١٢١,٨)، بإجمالى وزن عناصر القدرة الاقتصادية لأثيوبيا والبالغ حجمه (١٥,٧)، يتضح أن وزن الدول الخمس يعادل (١:٧.٧)، أى ما يقترب من ثمانية أمثال.

ولاشك أن تبيان عناصر القدرة الاقتصادية يشير إلى إمكانية كبيرة للتعاون بين دول الاتحاد المغاربى فى المجال الاقتصادى، حيث يمكن خلق قاعدة صناعية كبرى، نظرا لوفرة الحديد، وهناك رؤوس أموال ضخمة لدى ليبيا ويمكن استثمارها فى بقية بلدان الاتحاد، كما أنه يمكن مواجهة أزمة المديونية الخارجية، وأزمة الغذاء معا، بعمل جماعى بين البلدان، خاصة وأن إمكانية العمل فى هذين المجالين وارد بدرجة كبيرة، كما أن هناك إنتاجا من البترول والغاز الطبيعى لدولتين من دول الاتحاد، يمكن أن يساعد الدول الأخرى فى الاتحاد على تجاوز العجز فى ميزان مدفوعاتها، وغير ذلك من مجالات أكثر تفضيلا، يمكن عن طريقها خلق قاعدة اقتصادية تتسم بالتنوع وتقسيم العمل وحرية الحركة، لو أحسن استثمار القدرات الاقتصادية المتاحة لهذه البلدان.

ولاشك أن تهدئة الصراع فى الحزام الجنوبى لهذا الاتحاد العربى الفرعى فى تشاد والصحراء الغربية، سيساعد - بلاشك - على توجه مزيد من الأموال إلى الاستثمارات لصالح شعوب هذه الدول.

رابعا : آفاق التعاون بين الاتحادات العربية الجديدة والتوازن فى المنطقة :

أثارت مجلة الباحث العربى فى عدد حديث تساؤلا هاما، وهو ماذا لو اتفق العرب ؟ وقد أجاب على هذا السؤال عدد من الباحثين فى مقدمتهم د. على الدين هلال، ود. جواد العنانى، الأول : تناول الأبعاد السياسية والاستراتيجية، والثانى : تناول البعد الاقتصادى. (٣٦)، ولاشك أن المنطقة العربية محكومة بعدد من الصراعات، منها ما هو صراع القلب، متمثلا فى الصراع العربى الإسرائيلى كصراع مركزى. ومنها ما هو صراع المحاور، متمثلا فى الشمال : تركيا، وفى الشرق : إيران، وفى الجنوب : أثيوبيا. ولا يمكن تصور أن المنطقة العربية بمعزل عن هذه الصراعات، بغض النظر عن حالات التحالف المؤقت وتبادل العلاقات. ولكن على العرب أن يدركوا دائما، أن لا أحد منهم بمنأى عن أى صراع، مهما بعد موقعه الجغرافى عن هذا الصراع أو ذاك (٣٧). وقد رأينا كيف وقعت الحرب بين إيران والعراق، وما تمثله إيران من تهديد لدول الخليج، وما تقوم به تركيا من دور فى تغذية الأكراد فى الشمال العراقى وحدود سوريا، وأيضا الدور الذى تلعبه أثيوبيا فى الجنوب السودانى، وحرب الأوجادين مع الصومال فى السبعينات. ولذلك فليس فى نطاق الخيال أن نتحدث عن هذه الصراعات، التى تحيط المنطقة العربية من كافة الجوانب. والأمر إذن لا يقتصر على مجرد التعرف على وزن القوة الاقتصادية، ولكن الأمر يتعدى ذلك بقياس القدرات الأخرى عسكرية وحيوية وسياسية، علاوة على الجوانب المعنوية. وهو ما سيتم فى مرحلة أخرى لاستكمال هذه الدراسة.

ولاعتبارات سبق الحديث عنها من قبل، يمكن تناول وزن القوة الاقتصادية لهذه الاتحادات العربية مجتمعة، ومقارنتها بالدول المتصارعة مع النظام الإقليمى العربى. ومن ثم يجب الإشارة مقدما إلى، أنه من غير المتصور أن تظل سوريا بثقلها ودورها القائد فى النظام العربى بمنأى عن هذه الاتحادات الفرعية، وكذلك اليمن الجنوبى لما لها من أهمية استراتيجية بالغة بموقعها المتحكم إلى درجة كبيرة فى باب المندب مع اليمن الشمالى، علاوة على أهمية

انضمام السودان والصومال وجيبوتي أيضا، وإن كنا نتوقع أن ترتبط هذه الدول الخمس بمجلس التعاون العربى، باعتباره يمثل منطقة القلب فى النظام العربى، وهذه الدول فى داخله وبجواره. ومع ذلك فقد اقتصر التحليل على دولتين هما : سوريا واليمن الجنوبى؛ لتصور قرب انضمامها إلى مجلس التعاون العربى، وهى فترة فى تقديرنا لن تطول. ومن هنا فإنه يمكن القيام بمحاولة ضم الاتحادات العربية الثلاث معا، ومقارنتها بدول القلب والجوار والمتصارعة معها من جانب، ثم محاولة ضم سوريا واليمن الجنوبى لهذه الاتحادات معا، ومقارنتها بالدول المتصارعة أيضا معها وهى (إسرائيل – إيران – تركيا – أثيوبيا(.

– وفيما يتعلق بالتصور الأول : فإنه يتضح، أنه بإجمال وزن الاتحادات العربية الثلاث معا، فإن حجمه يبلغ (٣٤٤,٦٥)، وبإجمالى وزن الدول الأربع المتصارعة مع هذه الاتحادات، فإنه يتضح : أن هذا الوزن يبلغ (١١٤,٧٥)، وبالمقارنة بينهما، فإنه يتضح : أن وزن الاتحادات العربية الثلاث يعادل ثلاثة أمثال الدول الأربع الأخرى، أى (٣:١). وبضم سوريا واليمن الجنوبى للاتحادات الثلاث يصل وزنها إلى (٣٨٣,٦٥)، وبالمقارنة بإجمالى وزن الدول الأربع محل النزاع والصراع معها، يتضح : أن وزن الاتحادات العربية يعادل ما يقترب من ثلاثة أمثال ونصف أى (٣,٤:١).

جدول رقم (٧)

الوزن الاقتصادى			الاجمالى	الوزن الاقتصادى		الاجمالى	الوزن الاقتصادى				الاجمالى
لمجلس التعاون العربى	لمجلس التعاون الخليجى	للاتحاد المغربى		لسوريا	لليمن الجنوبى		لاسرائيل	لايران	لتركيا	لاثيوبيا	
١٠٥.٤	١١٧.٤٥	١٢١.٨	٣٤٤.٦٥	٢٤.٧٥	١٤.٢٥	٣٨٣.٦٥	٢٨.٢٥	٢٢.٧	٢٨.١	١٥.٧	١١٤.٧٥

– ومن الجدول السابق رقم (٧) يتضح : إضافة إلى النتائج السابقة عن المقارنة، إلى تفوق الوزن الاقتصادى لدول الاتحاد المغاربى، يليها مجلس التعاون الخليجى، ثم مجلس التعاون العربى. وفى حالة تصور انضمام سوريا واليمن

الجنوبى لمجلس التعاون العربى، فإنه سيحتل المركز الأول اقتصاديا بالمقارنــة بالاتحاد بين العربين الآخرين. وهذا يمكن اتحاد القلب من تنمية واستثمار قدراتــه بشكل تعاونى أكبر، بالمقارنة لو تركت الأمور بغير اتحاد أو تنسيق.

- كذلك يتضح أيضا : تفوق الوزن الاقتصادى لإسرائيل، تليها تركيا، ثم إيــران، وأخيرا : أثيوبيا. ويرجع تخلف الوزن الاقتصادى لإيران؛ للحرب الضاربة التــى وقعت مع العراق، والتى استمرت ما يقرب من ثمانية أعوام كان لها تأثير بـــالغ على تدهور الوضع الاقتصادى لإيران.

- وكما تصورنا إتمام تنسيق بين الاتحادات العربية، فإنه لا يمكن غياب تصـــور إمكانية التنسيق بين الدول الأربع المتصارعة معها. فقد رأينا يهود الفلاشا ينتقلون من إثيوبيا إلى إسرائيل، وعلاقات ايرانية مع إسرائيل ولعل فى فضيحة "إيـــران جيت" خير دليل، وهناك تعاون تركى - إيرانى، علاوة على أنه لا يمكن تجـاهل وقوع توتر من هذه الأطراف، وإن كان بشكل غير تنسيقى فى وقت واحد فـــإن تصور جمع الأوزان الاقتصادية لهذه الدول أمر يتفق مع واقع محتمل.

ولاشك إذن فى حتمية التنسيق بين هذه الاتحادات العربية الثـــلاث، بـــل والسعى نحو ضم الدول العربية المتبقية خارجها، وذلك بما يجعل المنطقة العربية فى أمان أكثر - إزاء هذه الصراعات - من زاوية القدرة على التنسيق وتبـــادل المصالح بين دول القلب من الوطن العربى، ودول الشرق العربى، ودول الغرب العربى بما يحقق فى النهاية نظام إقليمى عربى جديد له ملامح جديدة فـــى ظـــل عالم يتسم بالتكتلات الاقتصادية والتجمعات المختلفة، وفى ظل حصيلة تراكميـــة من التجارب العربية، والإنسانية فى التنسيق، والتجمع، والتوحد، وغيرهـــا مـــن أشكال التعاون. فالأمر فى النهاية يتحدد بميزان القوى بين الأطراف المعنية.

خامسا : التحديات المطروحة :

لاشك ان التحدى المطروح أمام هذه الاتحادات العربية الثـــلاث، وهـــو حتمية نجاح هذه الصيغة أمام الجماهير العربية، وذلك فى وقـــت مطـــروح فيـــه مصداقية الوحدة العربية كفكرة، وليس فحسب مجرد تجارب وحدويـــة ســـابقة. فالوحدة هدف عزيز على كل نفس عربية تهفو إليه من حين لآخر، وتتفاعل مـــع كل الأفكار الوحدوية بإيجابية. ولو أن هناك أجهزة حقيقية؛ لقياس اتجاهات الرأى العام تجاه إعلان مجلس التعاون العربى وغيره، لا تضح صدق مقولتنـــا هـــذه. ولكن الأمر يستدعى الإشارة إلى البحث عن كيفية استثمار هذا الحماس العربـــى الجماهيرى لذلك؛ تجنبا لطرح الثقة بفكرة الوحدة أصلا فى حالة عـــدم التوفيـــق. وهذا يلقى بالتبعات والمسئولية على قادة هذه الدول بالوعى بمسئولياتها التاريخيـــة فى هذا المجال.

وهنا علينا أن نتذكر، ونعى الموقف الدولى شرقه وغربه تجـــاه الوحـــدة العربية، فها هو الكاتب أحمد بهاء الدين يكتب مقالا بعنوان "العالم كله ضد الوحدة العربية"، ومن ثم فإن الموقف الدولى يتسم بالسلبية إزاء الوحدة العربية، وعلينـــا أن ندرك ذلك (٣٨).

وحتى يتحقق نجاح هذه المشروعات الوحدوية، فإن هذا يستلزم قدرة على خلق مؤسسية ثابتة لهذه المشروعات تتجاوز الأبعاد السياسية والأشـــخاص، بمـــا يساعدها على الاستمرارية. كما يستلزم الاســـتقرار علـــى أســـلوب؛ لاســـتيعاب الخلافات مؤسسيا يتفق بشأنه على قاعدة الحكم بالأغلبية، وكذلـــك البحـــث عـــن أسلوب؛ للإلزام من كافة الأطراف يتم الاتفاق عليه، وهو المســـتوى الفعلـــى أو التنفيذى للقرارات المتخذة.... إلخ. أى بعبارة أخرى البحث عن صيغة للتنســـيق فوق القطرية العربية. وهذا يتطلب قنوات تتســـم بالحيويـــة والحركـــة الدائمـــة؛ للتنسيق، وحشد الجهود، وملاحقة أى خلاف، واستيعابه فى مؤسســـات مختصـــة بذلك، علاوة على ما يطرح من أشكال، للتنسيق بين هذه الاتحـــادات الإقليميـــة العربية بعضها البعض، وبين هذه الاتحادات الفرعية والشكل المركز المتمثل فـــى

الجامعة العربية التى تضم كافة الدول العربية، علاوة على ما يثار من قضايا تتعلق بالتبعية للغرب، ودور الاتحادات العربية فيها، وقضية التفاوت فى توزيع الدخول بين الدول العربية، وقضية الديون الخارجية التى تنال كل دولة عربية باختلاف الدرجات، وإن قلت لدى الدول البترولية، وقضية الغذاء، وإمكانية الاكتفاء الذاتى فيه، وحجم التبادل التجارى، وزيادة الاستثمارات العربية فى داخل الأقطار العربية ذاتها، وإمكانية خلق قاعدة صناعية عربية قائمة على فكرة تقسيم العمل بين الدول العربية، وبالتالى خلق سوق عربية مشتركة.... إلخ.

وعلى أية حال، فإن الأهمية التى برزت مع ظهور هذه الاتحادات العربية تتركز، فى إحياء الحلم العربى.. حلم الوحدة، حلم المشروع الحضارى القومى للأمة العربية، فى مواجهة أفكار التجزئة والتبعية. فهل من ترجمة حقيقية لهذا الحلم.. ؟ نستبشر خيرا يعوضنا عن الفرص الضائعة فى حياة هذه الأمة، وهى كثيرة، ونتمنى ألا تستمر.

هوامش الفصل الثالث

١- هذه البيانات مستخرجة من : تقدير البنك الدولى السنوى لعام ١٩٨٨، مسترجم عن الأهرام، يناير ١٩٨٦.

٢- المرجع السابق.

٣- المرجع السابق، وهذا المعدل هو للفترة من ٨٠-١٩٨٦.

٤- المرجع السابق.

٥- U.N. statistical year Book , ١٩٨٧.
وهذا المعدل هو متوسط عن الفترة من ٨٠-١٩٨٦.

٦- - IBID.

٧- - IBID.

٨- البنك الدولى لعام ١٩٨٨، التقرير السنوى، مرجع سابق، والبيانات المدرجة فيه لعام ١٩٨٠.

٩- كتاب : الأمن الغذائى العربى، منتدى الفكر العربى، (عدد من الأساتذة)، عمان، اغسطس ١٩٨٦، ص٥٨، والبيانات لعام ١٩٨٢.

١٠- البنك الدولى لعام ١٩٨٨، مرجع سابق، والبيانات لعام ١٩٨٦.

١١- ولم تتوافر بيانات عن اليمن الشمالى والجنوبى.

١٢- يمكن الرجوع الى احصاءات المستقبل العربى عن انتاج البترول مستخرجة من مصادر متعددة عن عام ١٩٨١، مجلة المستقبل العربى، عدد (٤٢)، فبراير ١٩٨٣، ص١٨٠.

١٣- يمكن الرجوع الى : د. ابراهيم عويس، ازمة الاحتلال فى الاقتصاد الاسرائيلى، الاهرام الاقتصادى، ١٩٨٥/١/٢٨، ص٤٧:٥٣ (مترجم عن مجلة الشئون العربية الامريكية، عدد (٢) لعام ١٩٨٤.

١٤- ٢٠ - تقرير التنمية فى العالم - البنك الدولى لعام ١٩٨٣، ١٩٨٨، مرجع سابق، والبيانات عن اعوام ١٩٨٣ بالنسبة للناتج القومى عدا ايران عن عام ١٩٨١، ومن مرجع اخر هو : التوازن العسكرى لعام ١٩٨٥، المترجم عن جامعة تل ابيب، ص١٢١، وكذلك بالنسبة لباقى البنود الاخرى، فانه قد تم الرجوع الى تقرير التنمية للاعوام المذكور، نسبة الدين الخارجى من الناتج القومى، فتم الرجوع الى تقرير مفصل نشر بالأهرام الاقتصادى فى ٢٢ مارس ١٩٨٧، ص٥٦، وتقرير اخر فى ١٩٨٨/١/٢ بالاهرام الاقتصادى ايضا ص ٧٠ : ٧٣ عن ص ٥٦، وتقرير اخر فى ١٩٨٨/١/٢ بالاهرام الاقتصادى ايضا ص٧٠ : ٧٣ عن اعوام ٨٤، ٨٥، ١٩٨٦.

٢١- يمكن الرجوع إلى الكتاب السنوى للامم المتحدة لعام ١٩٨٧ باب :
Science And Technology"-
٢٢- "الأمن الغذائى العربى"، كتاب منتدى الفكر العربى بعمان، أغسطس ١٩٨٦ (مجموعة من الكتاب)، ص٥٩، وكذلك يمكن الرجوع إلى : د. خالد تحسين على، الأمن الغذائى والعمل العربى المشترك، مجلة شئون عربية، تونس، عدد (٣٥) يناير ١٩٨٤، ص ٩٧ : ١٣١.
٢٣- المجموعة الاجتماعية لدول الوطن العربى، عدد (١)، ١٩٧٨ الامانة العامة لجامعة الدول العربية، علاوة على نشرات الأوبك، والأوابك السنوية عن أعوام ١٩٨٠، وما بعدها.
٢٤- ٣١: تم الرجوع إلى تقرير التنمية فى العالم للبنك الدولى ابتداءا من أعوام ١٩٨٣، وما بعدها.
٣٢- تم الرجوع إلى الكتاب السنوى للامم المتحدة لعام ١٩٨٧، مرجع سابق.
٣٣- تم الرجوع إلى كتاب الأمن الغذائى، منتدى الفكر العربى بعمان، مرجع سابق.
٣٤- تم الرجوع إلى نشرتى الأوبك، والأوابك عام ١٩٨٠، وما بعدها، وأيضا إحصاءات مجلة المستقبل العربى لعام ١٩٨٣، مرجع سابق.
٣٥- المجموعة الاحصائية للوطن العربى، العدد (١) - ١٩٧٨، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سابق.
٣٦- د. على الدين هلال واخرون، ماذا لو اتفق العرب، الباحث العربى، مركز الدراسات العربية، لندن، عدد (١٣) ، ديسمبر ١٩٨٧، ص١٠:٢٥.
٣٧- د. على الدين هلال، المرجع السابق، ص١٣،١٦. علاوة على التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٦ والصادر عن الأهرام، ١٩٨٧، ص١٤٧:١٧٨، والذى تضمن تحليلا للتوجهات العسكرية لدول الجوار (أثيوبيا - ايران - تركيا)، علاوة على الصراع العربى الاسرائيلى.
٣٨- احمد بهاء الدين، "العالم كله ضد الوحدة العربية" مجلة العربى، الكويت مارس ١٩٧٧، ص٦:١٣ وأيضا يمكن الرجوع إلى تحليل الموقف الدولى تجاه الوحدة العربية (الغربى، السوفيتى، والاسرائيلى) لعدد من الكتاب فى مجلة المنار، باريس، عدد (١٩)، يوليو ١٩٨٦، ص٦٤:٩٧.

الفصل الرابع

العلاقات العربية الصينية

فى ظل أوضاع عالمية جديدة *

---

* عرضت فى ندوة "العرب ونظام عالمى جديد"، القاهرة ١٣-١٤ سبتمبر ١٩٩٢، الجمعية العربية للعلوم السياسية. كما نشرت فى مجلة شئون عربية، عدد ديسمبر / ١٩٩٣، ص٧:٣٦.

في خضم التحولات التي تعترى النظام الدولي، يثور التساؤل حول كيفية التعامل مع الأوضاع الجديدة، التي تتمخض عن هذه التحولات ؟ ومن بين هذه التحولات ما يتعلق بهيكل النظام الدولي، وهل أصبح هيكلا تسيطر عليه قوة دولية واحدة، أم عدة قوة دولية ؟ وعما إذا كان في النهاية يسمح بوجود قوى دولية صاعدة، ومدى إمكانية ذلك في الواقع العملي ؟ وإذا كان الأمر كذلك – جدلا – فما هي محددات مرونة النظام الدولي، الذي يسمح بصعود قوى دولية جديدة ؟. والحقيقة أنه لازال هناك اعتقادا سائدا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ – أن العالم محكوم بنظام دولي أحادي القطبية، حيث تسيطر عليه الولايات المتحدة. ولكن من جانبنا نسلم بداية بأن للولايات المتحدة هيمنة في الوقت الراهن على مقدرات النظام الدولي، ولكن هذا لايقودنا إلى التسليم بأن النظام أحادي القطبية (١). ومن ثم، فإن العرب مطالبون ألا يسلموا بحقيقة نراها زائفة، وهي المتمثلة في كون النظام الدولي أحادي القطبية، والمسألة تتوقف على الإرادات المختلفة للأنظمة الإقليمية ودولها البارزة، وقواها الصاعدة. فإذا توفرت إرادة حقيقية لكثير من الدول ذات الوزن، فإن المهمة التالية تتركز في إمكانيات البحث عن طريق؛ لخلق التوازن الدولي، والتعدد القطبي. خاصة وأننا نرى أن المصلحة الوطنية القومية لدول المنطقة العربية لا تحقق في ضوء هيمنة أحادية، إنما في وجود توازن دولي حقيقي يقوم على تعدد الفاعلين الدوليين المتكافئين. ومن بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الحاضر والمستقبل "الصين". تلك الدولة التي يبلغ حجم سكانها ربع سكان العالم، وتتوفر لديها إمكانيات وموارد ضخمة، وحققت من خلال نظامها الاشتراكي تقدما كبيرا.

ولذلك، فإن المصلحة القومية تستدعي البحث عن أسلوب؛ لتدعيم العلاقات العربية الصينية في ظل الأوضاع المالية الجديدة الحاضرة والمستقبلية. وفي ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تستهدف الكشف عن طبيعة العلاقات العربية الصينية في الحاضر، تمهيدا للإجابة على تساؤل الدراسة الأساسي، وهو

إلى أى مدى يمكن أن تتطور هذه العلاقات بين الصين والعرب ؟ وهذا يقودنا إلى محددات هذا التطور.

وتحقيقا لهدف الدراسة، فإن المسألة تتطلب معالجة ثلاث قضايا أساسية تكشف عن المضمون الحقيقى للعلاقات العربية الصينية، كما أنها تمثل الأسس نحو تدعم العلاقات فى المستقبل. وهذه القضايا هى : الناحية السياسية، والناحية الاقتصادية، وأخيرا : الناحية العسكرية.

وهذا يقود فى ضوء الإطار التحليلى للدراسة إلى تناول تفسير بيئة العلاقات بين الطرفين العربى والصينى، أو بعبارة أخرى محاولة تحليل المحددات التى تؤثر على هذه العلاقات، والتى أدت إلى تطورها بشكل معين منذ عام ١٩٨٤، وحتى الآن. وبين بيئة العلاقات، ومحدداتها يمكن استعراض الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات مع التركيز على آليات التعامل العربى الصينى فى المرحلة المقبلة، وفى ظل التحولات العالمية.

أولا :طبيعة العلاقات العربية الصينية وتطورها :

اتسمت العلاقات العربية الصينية بالمحدودية فى الحجم، وفى مجالات التعاون ولهذا أسبابه الكثيرة سنوردها فيما بعد. وقد انحصرت هذه العلاقات فى مجالين أساسيين هما : المجال الاقتصادى، والمجال العسكرى، ثم يأتى مجال آخر وهو : المجال السياسى؛ ليعبر عن حجم العلاقات المحدودة عموما، وفى المجالين الاقتصادى، والعسكرى خاصة. كما اتسمت هذه العلاقات بالتطور الحثيث، والذى ارتبط بمتغيرات عديدة سنذكرها أيضا.

١ – العلاقات الاقتصادية :

لكى تضح صورة العلاقات الاقتصادية الخارجية لكل من الطرفين (العربى والصينى) إزاء الآخر، يمكن تحليل حجم الوجود التجارى لكل طرف لدى الآخر، من خلال استعراض الخريطة التوزيعية للتجارة الخارجية لكل منهما.

أ- الطرف الصيني :

منذ الإعلان عن قيام الصين الشعبية التى يأخذ نظامها بالفكر الماركسى عام ١٩٤٩، وحجم ما تعرضت إليه من ضغوط، اضطرات معها الصين أن تتبنى سياسات العزلة فى ضوء استراتيجية الاعتماد على الذات؛ لتحقيق النهضة الكبرى، واستمر هذا الوضع حتى منتصف السبعينات، حيث بدأت سياسة بديلة تستهدف تقليص العزلة وفتح آفاق العلاقات الخارجية مع غيرها من البلدان على أساس من المساواة والمصلحة المتبادلة، وهو ما عرف فيما بعد باستراتيجية الباب المفتوح. ومنذ ذلك الحين حدثت تغييرات كبيرة وملحوظة فى المبادلات الاقتصادية الدولية للصين، حيث زاد حجم الإجمالى للصادرات والواردت بمعدل ٢٧,٤% سنويا بين عامى ١٩٧٧، ١٩٧٩. وأظهر عام ١٩٨٠زيادة على عام ١٩٧٩، تقدر بأكثر من ٢٠%. فى حين سجل عام ١٩٨٠ زيادة تبلغ ١٢% على السنوات السابقة. وفى عام ١٩٨١ حدثت زيادة كبيرة أخرى قدرها ٢٩% على سنة ١٩٨٠، ويمثل هذا بعد التحليل ارتفاعا كبيرا فى التصدير قدره ٣٥,٦% (زيادة صافية ١٨% بعد التسوية بالنسبة إلى تقلبات الأسعار) فى حين ارتفعت الواردات بمقدار ٢٣,١% (بنسبة قدرها ٥%) كذلك، ففى عام ١٩٧٦، كان مائة بلد ومنطقة قد أقامت علاقات تجارية مع الصين، وارتفع العدد إلى ١٧٤ فى عام ١٩٨٠، ١٨٢ فى عام ١٩٨١. كما أبرم ثمانية وثمانون بلدا ومنطقة اتفاقيات، أو بروتوكولات تجارية مع الصين فى عام ١٩٨٠. وفى أواخر عام ١٩٨٠ وقعت الصين اتفاقيات ائتمانية أجنبية مجموعها ٢٠ بليون دولار أمريكى، وأنشئ أكثر من ٣٦٠ شركة خاصة مشتركة بأموال أجنبية، تقدر بمبلغ ١,٥ بليون دولار. ومع ذلك يميل الصينيون إلى الاعتقاد بأن هذا ليس إلا بداية، وأن الاتصالات الاقتصادية بين الصين وغيرها من البلاد لم تزل غير كافية. ومثال ذلك : أن إجمالى صادرات الصين يبلغ ١% فقط إجمالى صادرات العالم التجارية، ومع ذلك فهذا أقل من مستوى الـ ٢% الذى بلغته ذات مرة فى الخمسينات (٢).

وكما هو واضح من استعراض التطور العام للعلاقات الاقتصادية الخارجية للصين، فإن هذه العلاقات رغم تطورها اتسمت بالمحدودية. وهذا يقود إلى استعراض خريطة التوزيع الجغرافي لهذه العلاقات على المستوى العالمي؛ لكي نتبين حجم وجود غالبية دول المنطقة العربية في هذه الخريطة. ويوضح الجدول رقم (١) : الاتجاهات الجغرافية لحركة التجارة الخارجية للصين (صادرات وواردات)، حيث أمكنه الاعتماد على تقسيم المناطق الجغرافية إلى ثلاثة هي : منطقة الدول الصناعية، والدول النامية، والاتحاد السوفيتي وبعض دول الكتلة الشرقية. ويوضح الجدول نسبة كل منطقة من هذه المناطق الثلاث من حجم الصادرات وواردات الصين وتطورها خلال الفترة من (١٩٨٤ - ١٩٩٠)، وهو ما أمكن توفيره من معلومات (٣).

ومن الجدول يتضح ما يلي :

- أن هناك انخفاضا عاما في صادرات الصين إلى الدول الصناعية بين عامي ١٩٨٤ ، ١٩٩٠، حيث انخفضت من ٤٢% إلى ٣٧,٧%، وبنسبة ٤,٣%. يوازيها انخفاضا عاما في الواردات الصينية من الدول الصناعية في نفس الفترة، وذلك من ٦٩,٢% عام ١٩٨٤، ٧٠,٤% إلى ٤٤,٤% عام ١٩٩٠، وبنسبة تفوق ٢٥%، وهذا يدل على انخفاض التعامل الصيني مع الدول الصناعية الغربية، وهو ما يعكس توجها سياسيا للصين بكل تأكيد.

- كما أن هذا الانخفاض في التعامل الصيني مع الدول الصناعية، تم تعويضه عن طريق تكثيف التعامل مع الدول النامية، فزادات حجم الصادرات الصينية لها من ٥٣,٩% عام ١٩٨٤ إلى ٥٦,٨% عام ١٩٩٠، وكذا زادت الواردات الصينية من الدول النامية، من ٢٥% عام ١٩٨٤ إلى ٤٧% عام ١٩٩٠، وبنسبة زيادة قدرها ٢٢%.

- كما اتسعت العلاقة التجارية بين الصين والاتحاد السوفيتي بالاستقرار النسبي، حيث كانت النسبة ترتفع وتنخفض على مدار الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٠ بمقدار بسيط لا يتجاوز تقريبا ١% .

وهو ما يعنى فى المجمل العام أن حركة التجارة الخارجية للصين اتجهت ناحية الدول النامية بديلاعن العلاقات التجارية مع الدول الصناعية، خاصة فى مجال الواردات كما سبق إيضاحه.

ومن ناحية أخرى، فإن تبيان حركة التجارة الخارجية للصين مع مجموعات الدول النامية، تكشف لنا عن موقع دول المنطقة العربية، وتطور العلاقات بينها وبين الصين.ويشير الجدول رقم (٢) إلى تطور نسب توزيع التجارة الخارجية للصين مع الدول النامية، التى قسمت إلى خمس مجموعات هى : أفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وذلك خلال الفترة من ٨٤ -١٩٩٠.

ويلاحظ من الجدول السابق، أن هناك انخفاضا بسيطا فى تجارة الصين الخارجية سواء الصادرات أم الواردات مع كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. إضافة إلى أن العلاقات التجارية من أوروبا الشرقية اتسمت بالاستقرار النسبى بين انخفاض بسيط وزيادة بسيطة، إلا أن العلاقات التى شهدت تغييرا حادا، هى علاقات الصين بكل من آسيا والشرق الأوسط. فعلاقات الصين الخارجية مع آسيا اتجهت نحو الارتفاع بمعدلات كبيرة وبشكل تصاعدى، فقد زادت نسبة الصادرات من ٣٧,٧% عام ١٩٨٤ إلى ٥٠,١% عام ١٩٩٠ وبنسبة تغيير تقترب من ٥٠% زيادة، وكذا ارتفعت الواردات من ١٦% عام ١٩٨٤، إلى ٣٨,٣% عام ١٩٩٠، وبنسبة تتجاوز ١٣٠% تقريبا.

وعلى العكس من ذلك، فإن صادرات الصين إلى الشرق الأوسط شهدت تدهورا حادا، حيث انخفضت من ٩,٨% عام ١٩٨٤، إلى ٢% عام ١٩٩٠، وبنسبة تتجاوز ٤٠٠%، إلا أن الواردات اتسمت بالاستقرار النسبى، ولم تشهد تغييرا حادا مثلما حدث فى الصادرات.

ولهذا تفسيره من حيث أن الصين شهدت سياسة جديدة على المستوى الإقليمى، يزيد من ارتباطها بالدائرة الإقليمية على المستوى الآسيوى، وسيتضح تفسيرات ذلك فيما بعد، بشكل أكثر تكاملا.

إلا أنه يجب أنْ نشير إلى أن الشرق الأوسط طبقا للتقسيم الذى أخذنا به فى ضوء توافر البيانات، يضم ١٥ دولة بينها إيران، وهى الدولة الوحيدة فى التقسيم غير عربية، بينما الدول الأربعة عشر الأخرى هى دول عربية، وبالتحديد هى الدول العربية الآسيوية إضافة إلى مصر. بينما وردت الدول العربية المتبقية وهى ست دول، فى أفريقيا، وقد لاحظنا أن وزن تعامل الصين مع هذه الدول الستة ضعيف للغاية، ولايكاد يذكر من واقع التقرير السنوى لاتجاهات التجارة الدولية.

وفى ضوء ذلك، فإنه يتضح أن تعامل الصين مع دول المنطقة العربية كما ضمنتها مجموعة الشرق الأوسط، كان يشهد انخفاضا حادا فى صادرات الصين إلى هذه البلدان، بينما الواردات كانت تتسم بالاستقرار، أو الثبات النسبى.

وعلى هذا، فإن حجم وجود غالبية دول المنطقة العربية فى حركة التجارة الخارجية للصين، يزداد انخفاضا، وبشكل ملحوظ. وهذا إن دل، فإنما يدل على أن دول المنطقة العربية لا تفتح أسواقها بشكل كبير للمنتجات الصينية، والتى فضلت أن تتحرك فى الدول الآسيوية؛ لقرب أسواقها، وسعيا وراء زيادة نفوذها أو تعويضا عن أسواق دول المنطقة العربية.

وهذا يقود إلى ضرورة تحليل الصورة على الجانب الآخر، المتمثل فى توجهات التجارة الخارجية لدول المنطقة العربية.

ب- الطرف العربى:

بتكامل استغلال دول المنطقة العربية، سواء برحيل الاستقرار عنها، أو السيطرة على مواردها القومية، وخاصة ما يتعلق منها بالموارد الأولية، وفى

مقدمتها النفط، كان من المنطقى أن ترسم هذه الدول أساليب للتعامل مع دول العالم، بشكل لا يكرس العلاقات القديمة مع المستعمرين، بل يصبح التعامل وقد اتسم بالتوازن فى إدارة العلاقات التجارية الخارجية؛ تجنبا للوقوع فى شرك استمرارية التبعية للغرب، ولكن الواقع الفعلى شهد ارتفاع نسب التركيز الجغرافى للصادرات والواردات، وخاصة بالنسبة للسلع الحبوبية الاستراتيجية، سواء بمقارنة الوضع العربى الراهن فى تطوره خلال حقبة النفط، أو فى مقابلته مع مناطق العالم الأخرى. وقد عكس هذا انكشافا تجاريا للوطن العربى. ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله : إنه كان من المنطقى أن يقودنا هذا كله إلى زيادة تعرض الاقتصاديات العربية لأزمات النظام الرأسمالى العالمى (أزمات الركود، والتضخم، والنقد... إلخ)، وللإجراءات الاقتصادية العدائية (الضغوط التى مارسها الغرب، من أجل خفض أسعار النفط، وللحد من تصريف المنتجات الصناعية العربية فى أسواقه.. إلخ)، وإضعاف القدرة التفاوضية للبلدان العربية فى مجال تحسين شروط التبادل التجارى (٤).

ويؤكد ذلك الاستنتاج، أن المواد الخام وبالذات النفط قدمت حوالى ٩٣,٤% من الصادرات العربية فى عام ١٩٨٣، وتليها السلع المصنعة بنسبة ٣,٥%، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ١,٦%. وفى المقابل، فإن السلع المصنعة والآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية مثلث ٧٢,١%، من إجمالى قيمة الواردات، واحتلت الأغذية، والمشروبات، والمواد الخام ٢٧,١%، من هذه القيمة فى نفس العام. ولم تشهد هذه النسب تغيرا هاما بين منتصف السبعينات وبداية الثمانينات (٥).

كذلك، فإن الملاحظ فى إطار التطور التاريخى للتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للدول العربية، أن الدول الرأسمالية الصناعية التى تمثل سوق التصريف الرئيسى للنفط العربى، ومصدر الواردات الصناعية الغذائية الأساسى له، مثلت – منطقيا – الشريك الرئيسى فى التبادل التجارى الخارجى العربى، وهكذا نالت البلدان المذكورة ٥٩%، من الصادرات العربية، وقدمت ٦٤%، ثم

٧١% من الواردات العربية بين عامى ١٩٧٥و ١٩٨٤. ومع الثبات النسبى لـهذا التبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن نصيب الدول الاشتراكية كان هزيـلا ومتناقضا من التجارة الخارجية العربية، حيث لم يتعد ٠,٩% مـن الصـادرات العربية، ٢% من الواردات العربية فى عام ١٩٨٤ (٦).

وتؤكد المعلومات التالية الفترة من ١٩٨٤، وحتـى عـام ١٩٩٠ هـذه الحقائق وهو ما يكشف عنه الجدول التالى رقم (٣) * التوزيع الجغرافى للتجـارة الخارجية لغالبية دول المنطقة العربية (٧).

ومن الجدول السابق يتضح : أن هناك اسـتقرارا نسـبيا فـى التوزيـع الجغرافى للتجارة الخارجية للدول العربية، حيث ترتفع الصـادرات والـواردات وتهبط فى حدود بسيطة. ولم يلاحظ اختلال واضح فى خريطة التوزيع الجغرافى باستثناء زيادة ملحوظة بعض الشىء فى صادرات المنطقة العربية إلى الاتحـاد السوفيتى، ولكن لا تتواكب معها زيادة مماثلة فى حجم الواردات منه.

ويشير هذا الاستقرار النسبى فى التوزيع الجغرافى للتجـارة الخارجيـة العربية، هيمنة ملحوظة للدول الصناعية على حركـة الصـادرات والـواردات العربية، حيث يذهب ما يقرب من ثلثى حجم الصادرات العربية إلى هذه الـدول الصناعية، وتقوم بتوريد سلع إلى البلدان العربية بما يتقرب مـن ثلاثـة أربـاع (٧١% تقريبا). وهذا يؤكد من ناحية أخرى استقرار التجارة الخارجية فى حركـة توزيعها الجغرافى فى السنوات الأخيرة امتدادا للسنوات السابقة عليها.

أما عن حركة التجارة الخارجية للدول العربية مع الدول الناميـة، فـإن الجدول التالى رقم (٤)، يوضح تطور هذه التجارة فى الفترة من ٨٤-١٩٩٠.

ومن الجدول السابق يلاحظ : أن هناك استقرارا نسـبيا ملحوظـا فـى التوزيع الجغرافى للدول العربية، داخل مجموعات الدول النامية. ويسـتثنى مـن

ذلك زيادة الواردات من آسيا من ٨,١% عام ١٩٨٤ إلى ١٠,٩ عام ١٩٩٠، مع ثبات نسبى لحركة الصادرات العربية معها. فى نفس الوقت الذى يلاحظ انخفاض فى نسبة الصادرات إلى أوروبا من ٥,٩% عام ١٩٨٤ إلى ٤,١% علم ١٩٩٠، وكذا نسبة الواردات من ٦,٩% عام ١٩٨٤ إلى – ٥,٠% عام ١٩٩٠. وهو ما يؤكد أن زيادة حركة التجارة الخارجية مع آسيا كان على حساب الحركة التجارية مع أوروبا.

وهكذا، فإن التجارة الخارجية لدول المنطقة العربية، قد عكست انكشافا متزايدا، تمثل فى الاعتماد على تصدير سلعة رئيسية واحدة هى (النفط)، وكذا فى الاتجاه إلى التعامل مع مجموعة دولية واحدة هى الغرب. وكان من شأن هذا التركيز السلعى – الجغرافى أن أضعف من القوة الاقتصادية العربية؛ نظرا لعدم القدرة على المناورة فى حال تقلب أوضاع السوق العالمية، كسوق النفط، أو اتخاذ إجراءات اقتصادية عدائية ضد العالم العربى، كما يحدث من قبل الغرب (٨).

وفى ضوء تحليل التجارة الخارجية للصين عامة، وحجم دول المنطقة العربية فيها، وكذا التجارة الخارجية لدول المنطقة العربية، خاصة ما أشير إليها فى التحليل، ووزن آسيا والمتضمنة الصين – فى هذه التجارة – يتضح، أن حجم هذه التجارة محدود ولا يزداد، إن لم يكن فى انخفاض. ففى الوقت الذى يصبح متوقعا أن يزداد حجم التجارة الخارجية للدول العربية إلى آسيا، وخاصة الصين الشعبية باعتباره من القوى العظمى الخمسة، وفى الوقت الذى يمكن أن تتوقع فيه زيادة حجم التجارة الصينية إلى دول المنطقة العربية، نجد أن هذا لم يتحقق فى السنوات الأخيرة، بل تزداد النسب تراجعا بالمقارنة بحجم التجارة الخارجية بالأطراف الأخرى فى العالم. وهذا يقود إلى ضرورة الكشف عن الأسباب التى تحول دون تحقق هذه التوقعات، وتحليلها علميا. فكل دولة تدير علاقاتها الخارجية فى ضوء محددات معينة، وعليها أن تتحرك فى ضوئها، وهذا ما يمكن أن تحاول تبيانه فيما بعد.

٢- الناحية العسكرية :-

تشير تطورات العلاقات العربية الصينية فى المجال العسكرى، إلـــى أن هذه العلاقات بدأت متأخرة، حيث بدأت فى منتصف السبعينات موازنة لعدد مــن العوامل لدى كل من الجانبين، إضافة إلى أن هذه العلاقات العسكرية بمحدودية الحجم، وفاعلية الكيف، خاصة بعض أنواع التسليح.

فالعلاقات العسكرية بين الجانبين بدأت مصاحبة للسياسات الصينية، التـى انتهجت فى السبعينات معبرة عن توجه مضاد للعزلة، التى كانت الصين تفرضها على نفسها منذ إعلان الصين الشعبية بتوجهها الاشتراكى فى عام ١٩٤٩. كمـا أن هذه العلاقات جاءت تعبيرا عن بدء بعض الأطراف العربية فى انتهاج سياسة تعدد مصادر التسليح، بدلا من الاعتماد على مصدر واحد. وكانت مصر أول من بدأ هذه السياسة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، واستطاعت شراء الأسلحة مـن الصين وقطع الغيار، وأمكن رصد ذلك فى الفترة من ١٩٧٦، وما بعدهـا حتـى نهاية فترة الرئيس السادات عام ١٩٨١، وإلـــى الآن مـــع اختـــلاف الظـروف ومعدلات التسلح ونوعياتها (٩(. ثم تبع مصر فى التعامل مع الصين فى مجـال التسليح العراق، وذلك ابتداءا من عام ١٩٨١، وذلك فى إطار الحرب العراقيـة الإيرانية، وحاجة العراق الماسة للأسلحة بأى وسيلة ومـن أى مصـدر؛ لتدعـم قدراته العسكرية. ثم تبعت ذلك المملكة العربية السعودية بصفتها الشهيرة، التـى تمت فى الخفاء وبعيدا عن أعين المخابرات العالمية فى عام ١٩٨٥، ولم تعلن إلا عام ١٩٨٨. وكانت هذه الصفقة عبارة عن عدد من الصواريـــخ البلســتيكية - أرض - أرض - متوسطة المدى، وقادرة على حمل رؤوس نووية إلـى مـدى يصل إلى نحو (٣٦٠٠) كيلو متر تقريبا، ويطلق الصينيون على هذه الصواريـخ اسم ٣- (Deng Feng ٣) أى (ريح الشرق ٣)، بينما تعرف لـــه دوائـر حلـف الأطلسى باسم "س. س-٢ css) "-(١٠) ٢ . وقد تم تركيز هذه الصواريـــخ فـى قاعدة جيدة التموية فى "الديلام"، التى تقع على نحـــو ٩٦ ك. م إلـى الجنـوب الرياض، حيث تم بناء مجمعين مع ملاجئ تحت الأرض، وأبراج مراقبـة لـهذا

الغرض (١١). ويجب فى هذا المقام ألا تغفل ردود الفعل الغربية، عندما عرفت الصفقة، وبعد ثلاث سنوات من عقدها. فقد أجمعت هذه الدوائر على أن امتلاك السعودية لهذه الصواريخ سوف يتيح لها قدرة ردع جيدة، وتأثير عسكرى متزايد، حيث يمكن استخدامها ضد أهداف المنطقة، خاصة وأنه قد تم تدريب أطقم سعودية على استعمالها لمدة سنتين. ولم تستطع إسرائيل أن تخفى انزعاجها، فهددت بالقيام بتوجيه ضربة وقائية؛ لتدمير هذه الصواريخ فى قواعدها. وبينما رصد قمر صناعى أمريكى؛ للتجسس قيام طائرات "ف-١٥" إسرائيلية بالتحليق فوق منطقة تواجد هذه الصواريخ جنوبى الرياض، نجد الرئيس الأمريكى "ريجان" يحذر إسرائيل من مهاجمتها، خاصة أنها لم تصبح بعد "عملياتيه" - أى قابلة للاستخدام عمليا (١٢). وبعيدا عن الملابسات التى صاحبت هذه الصفقة الصينية للسعودية، وردود الفعل إزائها، إلا أنه يبقى أن الصين استطاعت أن تدخل موردة لأخطر الأسلحة إلى المنطقة العربية، حيث يدور فيها الصراع العربى الإسرائيلى، وأن هذه الصواريخ الصينية ليس فى مقدورها - فحسب - أن تصل إلى إسرائيل - فحسب -، بل يمكن أن تصل إلى إيران، وتركيا، وأثيوبيا. ويكفى القول أن السعودية بعد امتلاكها لهذه الصواريخ، استطاعت أن تصبح الدولة الأولى فى منطقة الشرق الأوسط، التى تتوافر لديها هذه الصواريخ، مما أعطاها ميزة حقيقية فى امتلاك مقدرات القوة العسكرية. بل الأكثر من ذلك، هو قدرة السعودية ذاتها على شراء السلاح الذى تريده من أى مكان فى العالم، بغض النظر عن مدى الترابط الاستراتيجى، أو التوافق الأيديولوجى. وكان لهذه الصفقة تأثير إيجابى للسعودية من زاوية أخرى، وهى فتح أسواق السلاح أمامها فى الدول الكبرى كبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، إضافة إلى مراجعة الكونجرس لمواقفه من منع بيع السلاح للسعودية، وذلك لعدم فقد المملكة كحليف استراتيجى. وتؤكد الأرقام المتعلقة بالإنفاق العسكرى هذه الحقيقة.

حيث بلغ إجمالى الإنفاق العربى العسكرى فى السنوات (٧٦-١٩٨٥)، ٣٨٠ بليون دولار، وصل نصيب السعودية وحدها إلى ٥٣% منه، ولم يقل

نصيبها فى السنوات التالية لذلك بعد اتمام الصفقة مع الصين فـــى عـــام ١٩٨٥ (١٣). كما قامت سوريا بالاتجاه نحو الصين؛ لشراء أسلحة، وقطع غيار، وعقدت صفقات عديدة، من أهمها الصفقة الأخيرة، وهى صفقة الصواريـــخ (أم -٩)، الذى يبلغ مداه نحو ٣٧٥ ميلا، ومادار بشأنها من ملابسات، خاصة أنـــها تمت وسط الحديث عن السلام والتفاوض العربى الإسرائيلى (١٤).

تضاف إلى الدول العربية الأربعة (مصر، والعراق، والسعودية، وسوريا) دولة السودان كدولة خامسة مشترية للسلاح من الصيـــن، ورغـــم أن علاقاتـــها بالصين فى هذا المضمار يعود إلى الستينات، إلا أنها كانت لا تمثل قيمة تذكـــر، من حيث الحجم، أو النوعية المتواضعة (١٥). إضافة إلى ذلـــك، فـــإن هنـــاك معلومات حديثة بشأن توريد الصين لمفاعلات نووية لعدد من الدول العربية، مـــن بينها سوريا؛ لاستخدامها فى النواحى العلمية، وأيضا السعودية، وكذا إلى أحـــدى الدول غير العربية المجاورة، وهى : ايران (١٦).

ومما سبق يتضح تطور العلاقات الصينية العربية فى المجال العســكرى، وحيث أن مجال التسليح يعد من المجالات العامة للمنطقة العربية؛ نظرا لأهميتـــها الاستراتيجية، ونظرا لوجود صراع إسرائيلى بها. ويؤكد ذلك أن العالم العربـــى، هو أهم مشترى للسلاح فى العالم الثالث، ولم تقل مساهمته فـــى واردات العـــالم الثالث فى السنوات العشرة الأخيرة عن النصف، بل فى الفترة مـــن (٨١-١٩٨٥) كان نصيب تسع دول عربية فقط من واردات العالم الثالث من أنظمـــة التســـليح الكبرى نحو ٥٠,٤%، وتبرز هذه الدول فى قائمة أكبر عشرين دولة للسلاح فـــى العالم، وهى (العراق - مصر - سوريا - السعودية - ليبيا - الأردن - الجزائـــر - المغرب وأخيرا : الكويت) (١٧).

ونظرا لهذه الأهمية، فإنه يجب الإشارة إلى حجـــم العلاقـــات الصينيـــة العربية فى هذا المجال مقارنة بالدول الموردة للسلاح إلى دول المنطقة العربيـــة، وخاصة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، وفرنســـا، وبريطانيـــا، وألمانيـــا الغربية، وإيطاليا، وعدد من دول العالم الثالث (١٨).

ففى مجال توزيع نظم الأسلحة الرئيسية لدى الدول العربية حسب المصدر، يتضح من خلال الجدول رقم (٥)، أن الصين تورد دبابات بنسبة ٨%، وناقلات جنود بنسبة ١%، وطائرات قتال بنسبة ٩%، ويوضح الجدول ذلك مقارنة بالدول الأخرى، الموردة لهذه الأنواع وغيرها.

ومن ناحية توزيع قيمة واردات الأسلحة الرئيسية العربية حسب المصدر، بملايين الدولارات، ونسبة ذلك مقارنة بالدول الموردة للسلاح، يتضح أن الصين وردت أسلحة لمصر حتى عام ١٩٨٥، بنسبة ٨% مقارنة بالدول الموردة لها الأخرى، كما وردت للعراق بنسبة ١% عن نفس الفترة، ولعمان ١% أيضا، والصومال ١١%، والسودان ٧%، وتونس ٠,٤٤%. وذلك بخلاف السعودية وسوريا اللتين عقدتا صفقاتهما فيما بعد (١٩). وبالإجمالى فقد بلغت قيمة واردات الأسلحة الرئيسية العربية من جميع الدول فى الفترة من ٧١-١٩٨٥، ١٢٦٨٧٧,٢٧ مليون دولار، كان للصين نصيب فيها قدرة (٢١٥٩) مليون دولار، وبنسبة ٢% من إجمالى قيمة الواردات من هذه الأسلحة. وهى لاشك نسبة ضعيفة. ولكنها ارتفعت مع نهاية الثمانينات بعقد الصفقات الجديدة مع السعودية وسوريا والعراق وغيرهم.

٣- الناحية السياسية :

تراوحت العلاقات العربية الصينية على المستوى السياسى بين التوتر والهدوء والتنسيق. ومرت هذه العلاقات عبر ظروف عديدة، كان لها أبلغ الأثر على تكوينها. وقد اختلفت المحددات التى حكمت التوجه الصينى تجاه العرب، عن المحددات التى حكمت التوجهات العربية تجاه الصين (٢٠).

وقد أفصح هذا التطور فى العلاقات بين الطرفين، عن طبيعة العلاقات الجدلية بين التأييد الصينى للقضية الفلسطينية - تحديدا - وبين الاعتراف العربى بالصين الشعبية التى أعلنت فى عام ١٩٤٩، وسارت الأمور على هذا النحو إلى

أزمة الخليج الثانية ابتداء من غزو العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، وحتى إعلان دول التحالف الحرب على العراق إلى أن خرجت الأخيرة من الكويت.

وفى هذا الإطار فإنه يمكن تناول تطور الموقف العربى إزاء الاعتراف بالصين الشعبية، ثم تطور الموقف الصينى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى عامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة باعتبارها جوهر الصراع، إضافة إلى تناول الموقف الصينى إزاء أزمة الخليج الثانية.

أ – الموقف العربى إزاء الاعتراف بالصين الشعبية :

تأخرت الدول العربية عن الاعتراف بالصين الشعبية، بالمقارنة بالعديد من دول العالم، وخاصة إسرائيل. ففى الوقت الذى نرى فيه إسرائيل وقد سارعت بالاعتراف بالصين الشعبية فى ١/٩ /١٩٥٠، ولم يكن قد مضى عدة أشهر على قيام الصين، نجد أن أول دولة عربية تعترف بالصين كانت مصر، وذلك عام ١٩٥٦، وبعد وقوع العدوان الثلاثى عليها، أى اعترفت أول دولة عربية بها بعد حوالى سبع سنوات، ثم توالت الدول العربية فى اعترافها بالصين، حيث سارعت سورية واليمن قبل نهاية عام ١٩٥٦. ثم اعترفت المغرب بالصين عام ١٩٥٧ ثم العراق والسودان عام ١٩٥٨ (٢١). واستمرت الدول العربية فى الاعتراف، حتى كانت آخر دولة عربية هى المملكة العربية السعودية نجدها تعترف بالصين الشعبية وتلغى اعترافها بتايوان، ثم تقيم علاقات دبلوماسية بينها وبين الصين الشعبية، وذلك فى ٢١/يوليو/١٩٩٠ وبعد مساع وعلاقات اقتصادية وعسكرية بين الطرفين منذ عام ١٩٥٦، ولأهمية هذا القرار أشادت الصحف السعودية، خاصة وأن الصين تتجه؛ لكى تصبح قوة عظمى تتمتع بتأثير فى القرارات الدولية (٢٢).

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصين لم تكن فى سلوكها – إجمالا – تجاه الدول العربية محددا بمدى اعتراف الأخيرة بها، بل اتسم السلوك الصينى

بالمبادرة الإيجابية تجاه العرب، على الرغم من أسبقية إسرائيل فـــى الاعـــتراف بالصين الشعبية كأول دولة من منطقة الشرق الأوسط، وقبل اعتراف أول دولـــة عربية بسبع سنوات. واتخذت الصين مواقف إيجابية تجـــاه الصـــراع العربـــى الإسرائيلى لصالح العرب كما سيرد، بل يجب الإشارة إلى أن الصين كـــانت أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة فى عام ١٩٥٨. ومن ثم لم تكن الصيـن باعتبار أنها صاحبة توجه سياسى أيديولوجى، تقيس الأمور من منظور المنفعـــة المتبادلة آنذاك. وهذا ما يؤكد عوامل عديدة حكمت الموقف الصينى تجاه قضايـــا المنطقة العربية عموما.

ب- الموقف الصينى إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى:

على الرغم من أن الموقف الصينى إزاء القضيـــة الفلســطينية خاصـــة، والصراع العربى الإسرائيلى عامة، قد اتسم بالتغير عبر التطور التـــاريخى منـــذ الخمسينات وحتى الآن، إلا أنه يمكن القول أن الصين لم تتخلـــى عـــن تأييدهـــا للقضية الفلسطينية والعرب خلال هذه الفترة. مؤكدا ذلك موقفها إزاء إســـرائيل، ورفض الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها، حتى يناير الماضى (١٩٩٢) فقط، حيث تم تأسيس هذه العلاقات فى ضوء ظروف ومستجدات فى النظام العـــالمى. ومن خلال استعراض المراحل التاريخية المختلفة (٢٣)، يتضح أنه فـــى خـــلال حقبة الخمسينات، كانت الصين تنظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة من دول العـــالم الثالث، خاصة فى ضوء التصرف الإسرائيلى السريع الذى اعترف بها، ومع ذلك لم تقابل الصين ذلك بإجراء مماثل. وكان الصينيون يميلون إلى اعتبار أن المسألة بين العرب وإسرائيل قائمة، نظرا لوجود عوامل خارجيـــة تغذيـــها ســـواء مـــن الأمريكيين أو السوفييت على حد سواء. كما أن حل هذه المسألة يتأتى بضـــرورة السلام المباشر دون وسطاء خارجيين، والذين يمثلون فـــى القـــوى الإمبرياليـــة والأجنبية، وقد اتبع الصينيون سياسة مضمونها الحياد إزاء القضيـــة، مـــع ميـــل بعض الشئ نحو إسرائيل، والذى يبرره سرعة اعتراف إسرائيل بها. إلا أنه بعـــد وقوع الحرب الكورية ودخول الولايات المتحدة طرفا فيها وتأييد إسرائيل للموقف

الأمريكى ضد الصين عام ١٩٥١، كان من شأنه أن تجعل الصين إسرائيل فى كفة واحدة مع الولايات المتحدة، بل نظرت إليها باعتبارها أداة الإمبريالية؛ لتمزيق الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة، بل زاد الأمر حدة بالتعاطف الصينى مع العرب وضد إسرائيل - وقوع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، والذى شاركت فيه مع إسرائيل كل من إنجلترا وفرنسا، وكان هذا من شأنه أن يشجع العرب على الاقتراب من الصين بعد شجبها العدوان الثلاثى والوقوف مع مصر والعرب، وكان هذا الموقف بداية للاعترافات العربية للصين الشعبية (٢٤). بل من العوامل الأخرى الهامة التى قربت بين الصين والعرب - التنسيق المشترك بشأن الإعداد لحركة عدم الانحياز من منتصف الخمسينات، واعتبار الصين نفسها دولة من دول العالم الثالث غير المنحاز.

أما فى مرحلة الستينات، فإن الصين بدأت ترى التناقض بين العرب من ناحية، وإسرائيل والإمبريالية الأمريكية من ناحية أخرى، وليس بين العرب وإسرائيل والإمبريالية الأمريكية من ناحية أخرى، وليس بين العرب وإسرائيل فحسب كما كان فى إدراكها من قبل. ومن ثم فإن النظرية التى حكمت التعامل الصينى مع القضية العربية الفلسطينية هى نظرية "ماوتس تونج" بالثورة إلى الأمام، أى أصبحت حرب الشعب طويلة الأمد هى طريق العرب الحتمى؛ لتحرير فلسطين، ومن ثم لا يمكن حل الصراع العربى الإسرائيلى سلميا. ولأول مرة يمكن ملاحظة أن الصين أصبحت تنادى علانية بالقضاء التام على إسرائيل (٢٥). ولاشك أن حرب ١٩٦٧ والعدوان الإسرائيلى على العرب وبفعل الولايات المتحدة، لعبت دورا فى تطور الموقف الصينى إلى المزيد من الإيجابية، ووصل الأمر إلى تصريحات رسمية لشواين لاى (رئيس الوزراء الصينى آنذاك) يؤكد فيها على استعداد بلاده لمساندة العرب بكل شئ (٢٦).

ثم تأتى المرحلة الثالثة خلال السبعينات، حيث بدأت الصين ترى الأمور من منظور خلافاتها مع الاتحاد السوفيتى. فأصبحت ترى جوهر مشكلة الشرق الأوسط، هو العدوان الإسرائيلى والتنافس بين الدولتين العظميين للسيطرة على

المنطقة. وأصبح التناقض القائم هو تناقض بين الدولتين العظميين مـــن ناحيــة، ونضال الشعب الفلسطينى والشعوب العربية ضد السيطرة والعدوان (٢٧).

ويمكن القول بأنه منذ بداية التقارب الأمريكى الصينى، ودخولـــها الأمـــم المتحدة عام ١٩٧١ كأحد أعضاء مجلس الأمن الخمس الدائمين الصين عن دعـم حركات التحرير، أو المناداة بالكفاح المسلح، وانتقلت إلى إقامة تحالفات دبلوماسية مع أى حكومة تناهض الاتحاد السوفيتى. وبالتالى توقفت الصين عـــن المنـــاداة بالقضاء على إسرائيل، وأصبحت تعتبرها "أمرا واقعا" ونشر ذلك فـــى صحيفـــة الأهرام القاهرية فى ٧٢/٢/٢٨ نقلا عن رسالة حملها : / الســيد ريــاض لــدى عودته مـــن الصيـــن عـــام ١٩٧٢. وتضمـــن الخـــبر أن "الصيـــن لا توافـــق على القضاء على إسرائيل، ولكنها لن تعترف بها قبل تســـوية الـــنزاع العربـــى الإسرائيلى (٢٨).

وطبقا لما يراه البعض بأنه يمكن الاستناج على ضوء ما سبق، إضافـــة إلى التأييد الواضح الذى أبدته الصين لاتفاقات "كامب ديفيد" والمعاهد المصريـــة الإسرائيلية عامى ١٩٧٨، ١٩٧٩، أن الصين اتجهت خلال السبعينات إلى تـــأييد تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى على نحو يضمن التواجد الأمريكـــى فـــى المنطقة؛ ليكون طوقا حول الاتحاد السوفيتى، الذى أصبح العدو الأول لها، وهـــذا من شانه يعوق التقدم السوفيتى فى جنوب شرق آسيا (٢٩).

ومن ثم فقد شهدت السبعينات تقدما ما فى العلاقات بين الصين وإسرائيل، توجت فى بداية التسعينات إلى إعلان العلاقات الدبلوماسية بينـــهما فـــى ينـــاير ١٩٩٢ لأول مرة، حيث لم يسبق أن أقيمت علاقات دبلوماســـية بينـــهما رغـــم الاعتراف الإسرائيلى بالصين الشعبية منذ عام ١٩٥١(٣٠).

وتعتبر السياسة الصينية فى الثمانيات امتدادت للسبعينات. فلـــم تتوانـــى الصين عن إدانة الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، والإصرار كما ورد علـــى

لسان أعلى المسئولين فيه، على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان وبدون شروط، مع تأييدها للشعبين اللبنانى والفلسطينى فى كفاحهما ضد العدوان (٣١) وعلى لسان مندوب الصين الدائم فى الأمم المتحدة أشار إلى ضرورة تحقيق العدالة فى الشرق الأوسط، وأعرب عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى لهذا المؤتمر (٣٢). وتكررت الأحاديث على لسان العديد من المسئولين الصينيين وفى مناسبات مختلفة عن تأييد بلادهم لعقد المؤتمر الدولى للسلام يحضره جميع الأطراف المعينة، وبحضور الأعضاء الخمس الدائمين وتحت رعاية الأمم المتحدة، باعتباره الطريق نحو حل قضية الشرق الأوسط (٣٣).

ويتضح إذن أن فترة الثمانينات امتداد للسبعينات، حيث استمر الموقف الصينى مؤيدا للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وكأسلوب ملائم لحل الصراع العربى الإسرائيلى بديلا عن الكفاح المسلح، وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل فى عقد المؤتمر الدولى للسلام.

ومع ذلك فإن الصين رغم التغير فى وسائل التعبير عن سياساتها بين تحبيذ الكفاح المسلح، وتأييد التسوية السلمية، إلا أنها لم تغير موقفها الإيجابى المؤيد للعرب وقضيتهم الفلسطينية. بل يزداد هذا الأمر تأكيدا، فإنه على الرغم من توتر العلاقات فى بعض الأحيان بين بعض الدول العربية ومنها مصر، وبين الصين، وكذلك لسياسة معادية للعرب فى مواجهتهم لإسرائيل، والولايات المتحدة.

جـ- الموقف الصينى خلال أزمة الخليج الثانية : -

اتسم الموقف الصينى بالحضور المستمر خلال أزمة الخليج منذ أن بدأ غزو العراق للكويت، ولكن هذا الحضور الصينى هو حضور متوازن، بمعنى أن هذا التواجد الصينى فى الأزمة كانت له حسابات كبيرة لدى الصينيين. فقد بدأت الصين بمبادرة فور اندلاع الأزمة بوقف بيع الأسلحة للعراق مع استنكار الغزو،

كما صدر بيان رسمى من قبل نائب وزير الخارجية الصينى أوضح فيه الموقف الصينى فى ١٩٩٠/٩/٦، تضمن أربع نقاط هى : شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقى للكويت، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادته ووحدة أراضيه، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات، ومطالبة العراق للإذعان لوساطة الجامعة العربية ولنداءات الجماعة الدولية، وأن يسحب قواته من الكويت فى أقرب فرصة ممكنة. وقد أكد وزير الخارجية الصينى فى اليوم التالى نفس المبادئ السابقة. وتمت اتصالات عربية صينية متبادلة منذ وقوع الأزمة وشملت كل الأطراف المؤيدة للعراق والمناوئة له. فقد زار بكين نائب رئيس الوزراء العراقى (طه ياسين) فى ٩٠/٩/٦، وحثه رئيس الوزراء الصينى (لى بنج) على ضرورة الانسحاب من الكويت واقتناص أى فرصة للتسوية من خلال الحل العربى. وأيضا زار الصين لما اتخذته السعودية للدفاع عن نفسها (٣٤).

كما قام وزير الخارجية بزيارة دول المنطقة العربية، شملت مصر والسعودية والأردن والعراق فى الفترة من ١١/٦ - ١٩٩٠/١١/١٥، وأكد فى تصريحاته خلال زيارته لكل دولة على حدة ضرورة الحل السلمى، وضرورة انسحاب العراق، ورفض بلاده لاستخدام القوة فى حل أزمة الخليج. فى نفس الوقت الذى أشار إلى أن الصين لن تستخدم حق الفيتو لرفض قرار مجلس الأمن، الذى يدعو لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق. كذلك قام أمير الكويت بزيارة الصين فى أواخر ديسمبر ٩٠/ وصدر بيان ختامى فى ٩٠/١٢/٢٨ تضمن رفض الغزو العراقى، والمطالبة بانسحاب قوات الغزو دون شروط، مع احترام سيادة واستقلال الكويت.

أولا : إن هذا كله قد تمخض عن موقف ذى طبيعة توازنية : ففى الوقت الذى أيدت فيه الصين جميع قرارات مجلس الأمن ضد العراق منذ الغزو، والذى قضت جميعها إلى استخدام العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية، إلا أنها رفضت قرارين هما : (٦٧٨) الصادر فى ٩٠/١١/٢٩ المتعلق بالسماح باستخدام القوة

العسكرية ضد العراق فى حالة عدم انسحابه من الكويت فى موعد أقصاه ٩١/١/١٥، وكذا القرار ٦٨٦ المتعلق بشروط وقف إطلاق النار، والذى صدر فى ١٩٩١/٤/٣ (٣٦).

ويؤكد البعض ذلك، بأن موقف الصين قد اتسم بالغموض خلال أزمة الخليج، وذلك بسبب محاولتها تنفيذ هدفين متناقضين فى نفس الوقت، فقد أرادت الصين أن تمحو من ذاكرة المجتمع الدولى أحداث "تيان أن من المأسلوية" ورأت فى أزمة الخليج فرصتها إلى ذلك، فقامت بالموافقة على القرارات الأولى للأمم المتحدة وحققت بذلك هذا الهدف. ولكنها من ناحية أخرى أرادت أن تؤكد اختلافها عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وانتماءها إلى العالم الثالث وتفهمها لمشكلاته ومتناقضاته، لذلك امتنعت بكين عن التصويت على القرارين ٦٧٨، ٦٨٦ (٣٧). والسابق الإشارة إليها. بل إنه من الأهمية عدم إغفال أن الصين استطاعت أن تكسب ود الولايات المتحدة خلال فترة الأزمة، وذلك بتحقيق عدة مكاسب منها رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين من قبل الولايات المتحدة، مع توقيع اتفاق تجارى فى أعقاب زيارة وزير خارجية الصين لواشنطن فى ٩٠/١١/٣٠ بمبلغ (١٠) مليار دولار، مع الوعد بأن تحظى الصين بالدولة ذات الرعاية فى السياسة التجارية للولايات المتحدة (٣٨). كما أنه فى نفس الوقت الذى كانت كل من واشنطن ولندن تحذر بكين من طرح أى مبادرة سلمية من جانبها لأزمة الخليج، كانت كلاهما يربطان هذا التحذير بإمكانية التعاون الاقتصادى بينهما، حتى أن الحكومة البريطانية - تحديدا - أشادت إلى اعتزامها إقامة مشروعات مشتركة مع الصين خلال العام التالى لوقوع الأزمة (١٩٩١) تصل قيمتها إلى أكثر من مليار جنيه استرالينى؛ لتدعيم الاقتصادى الصينى بعد رفع العقوبات عنها (٣٩).

وعلى أية حال فإن تحليل طبيعة العلاقات السياسية بين العرب والصين مع واقع النقاط الثلاثة السابقة، تؤكد مدى الأهمية الواضحة للمنطقة العربية لدى الصين، وكذلك أهمية الصين لدول المنطقة العربية، وهذا قد انعكس فى تطلع كل

من الطرفين للطرف الآخر. ولكن يثار التساؤل حول ماهيـــة المحـــددات التـــى تحركت فيها هذه العلاقات، والتى أدت بهذه العلاقات أن تبقى فى إطـــار وحجـــم معين، وفى توضيح هذه المحددات أهمية كبيرة فى الكشف عن آفـــاق المســـتقبل لهذه العلاقات العربية الصينية.

ثانيا : محددات العلاقات العربية الصينية :

يمكن أن نوضح عددا من المحددات كما يلى :-

١ - محددات نابعة من البيئة الداخلية :

فقد كان للعزلة التى فرضتها الصين على نفسها منذ إعلان قيام الدولة فى ١٩٤٩، وذلك بهدف تحقيق التنمية الذاتية والمستقلة، وتعوض الصين عن الوقـت وعنصر الزمن الذى أعطى الفرصة لدول أخرى أن تتجاوزها وتصبح من الـدول العظمى، كان لهذه العزلة تأثير كبير على إدارة العلاقات الخارجية لها، وممارسة دور عالمى يتفق ووزن هذه الدولة الكبيرة. وقد لاحظنا ضعف التجارة الخارجيـة للصين مع دول العالم خلال الخمسينات والستينات وهى فترة العزلة ولكـــن مـــن ناحية أخرى كان للصين دور سياسى عالمى ولكنه محدود، وذلك فى ضوء مـــا أعلنته أنها دولة من العالم الثالث، وجزء من حركة عدم الانحياز، وفـــى طليعـــة حركات التحرر العالمى، كما أعلنت تأييدها لقضايا عديدة مـــن العـــالم الثـــالث، وكانت لها مواقف سياسية مساندة لهذا التجمع العالمى (٤٠).

وبدأت أسوار هذه العزلة تتفتح رويدا بمواكبه انضمام الصين إلى الأمـــم المتحدة واعتلائها مقعد دائم داخل مجلس الأمن، فى بداية الســـبعينات، وشـــهدت الصين مجموعة من التغيرات الداخلية بالانفتاح على العالم بكل اتجاهاتـــه. كمـــا شهدت بداية السبعينات إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وبـــدأت هذه العلاقات تتوطد فى مجالات عديدة منـــها المجـــال الاقتصـــادى والمجـــال العسكرى وغيرهما. إلا أن المهم هو زيادة درجة التفاعل بين الصيـــن والعـــالم الخارجى، وبدأ الدور الصينى بحفر مجراه وسط قوى العالم المختلفة (٤١).

ومن ثم فإن فترة السبعينات تعتبر هى فترة الانتقالية بين سنوات العزلة وسنوات الانفتاح والتحديث الصينى الشامل. وقد لوحظ أن القيادة الصينية فى نهاية السبعينات كانت مقتنعة أن سنوات العزلة، وما ترتب عليها من تخلف اقتصادى، وسياسى، وعسكرى، لابد من القضاء عليه خاصة أن مواجهته كانت مواجهة جزئية فى العقود السابقة. إلا أن القادة الصينين اعتقدوا بسلامة القضاء على التخلف، ضرورة يستتبعه الاضطلاع بالدور البارز، الذى يعد دورا إيجابيا فى الشئون الآسيوية والعالمية. كما أن القيادة الصينية أرجعت هذا التخلف والضعف، من خلال ملاحظة للوتيرة السريعة للتغير التكنولوجى الذى يزداد تعقيدا باستمرار، ويؤثر على المؤسسات الدفاعية وأحوال الحياة فى معظم أقطار العالم (٤٢).

ومن ثم فإن التحرك الصينى صوب المنطقة العربية خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط رغم أهميته بالنسبة للصين، إلا أنه كان محكوما بمحدد العزلة، ولكنه كان يتسم بالإيجابية التى تمثلت فى التأييد الصينى للقضية الفلسطينية ومساندة العرب فى صراعهم مع إسرائيل والولايات المتحدة. وقد أتى هذا الفهم الصينى للقضية العربية فى ضوء الأيديولوجية الصينية، التى انطلقت من معاداة الإمبريالية والاستعمار ومساندة حركات التحرر، علاوة على عدد من الظروف والملابسات التى أثرت على درجة التأييد الصينى للعرب "سبق إيضاحها".

٢- محددات نابعة من البيئة الإقليمية :

فالصين بحكم التاريخ تعرضت لحروب ومباحثات إقليمية عديدة مع الدول المجاورة لها، منها اليابان، وروسيا، وكوريا، وفيتنام. وبحكم الوضع الجغرافى حيث مساحتها الضخمة مما يجعلها مجاورة جغرافيا لعدد كبير من الدول.

ومن ثم فقد كان هذا مدخلا للمشاحنات بين الصين وبين بعض هذه الدول. ولذلك فإن هذا الوضع شكل قيدا على السياسة الخارجية الصينية تجاه

العالم من زاوية أن الاستقرار الإقليمى حولها، مع الميل لبنـــاء قدرتـــها الذاتيـــة أصبحتا هدفين متلازمين، وأنهما بمثابة الطريق نحو نمو الدور العالمى للصيـــن فيما بعد. وفى ضوء ذلك سعت الصين، إلى جـــانب بنـــاء قدرتـــها العســـكرية الاستراتيجية، إلى محاصرة خلافاتها الإقليمية.

ومع تغير الأوضاع فى داخل كل من الاتحاد السوفيتى والصينـــى فـــى الثمانينيات، بدأت العلاقات بينهما تتحسن، خاصة وأن الصين كانت تنظر للاتحـــاد السوفيتى كمستعمر، نظرا لاستيلائه على مساحات من أراضـــى الصيـــن. وتـــم تسوية الموقف بين الدولتين وتوقيع اتفاقية للحدود فى مايو ١٩٩١ تمهيدا لتثبيـــت دعائم العلاقات بينهما (٤٣). وتبادلت الدولتان على مســـتوى القمـــة الزيـــارات الرسمية. وقد كان هذا سببا لانزعاج الغرب، وعبر عن ذلـــك هـــنرى كيســـنجر (وزير الخارجية الأمريكى الأسبق) فى مقال له بمجلة "النيوزويك" بعنوان (ســـعيا وراء توازن جديد فى آسيا - رحلة جورباتشوف تطرح على واشـــنطن تحـــدى إعادة التفكير فى سياستها إزاء المنطقة) (٤٤). عـــبر فيـــه عـــن قلقـــه لزيـــارة جورباتشوف للصين، ونحو العلاقات الصينية السوفيتية، مشيرا إلى أنه لا يجـــب النظر إلى زيارة جورباتشوف "لبكين" على أنها دراما صارخة حولت أمريكا إلـــى متفرج سلبى، بل يجب بالأحرى أن ينظر إليها كتحد يدفعنا إلى إعادة التفكير فـــى دورنا الأمريكى الخاص فى تشكيل مستقبل آسيا.

ومن ثم فإن البيئة الإقليمية والوضع الجيبولتيكى للصين شـــكل محـــددا لسياستها الخارجية خلال الخمسينات والستينات، وجعلها تعطى الأولوية القصـــوى لهذه الدائرة المحيطة بها أولا؛ تحقيقا لأمنها الإقليمى (٤٥). ومع انكسار العزلـــة فى السبعينات بدأت الصين فى توسيع أولويتها والاهتمـــام بالأوضـــاع العالميـــة بدرجة أكبر مما كان سائدا. واحتلت المنطقة العربية بالتالى وبحكم ابتعاد المســـافة الجغرافية عن الصين موقعا متواضعا فى أولويات السياسة الخارجية الصينيـــة، خاصة فى ضوء استمرارية الصراعات الإقليمية حول الصين، كفيتنام التـــى لـــم تدخل دائرة الحل إلا مع بدء السبعينات.

٣- محددات نابعة من البيئة الدولية :

تؤدى عدد من العوامل الدولية دورا فى تنفيذ ممارسة الصين لدورها العالمى بصفة عامة، ودورها إزاء المنطقة العربية. وقبل أن نعرض لهذه العوامل، فإنه من الواجب الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية للصين من وراء امتلاكها للقوات والأسلحة الاستراتيجية النووية وتمثل فى : -

أ - ردع أى هجوم نووى محتمل قد يقوم به طرف خارجى ما، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى يشكل "الخطر المحتمل الأول" للصين.

ب - عدم استبعاد الخطر الأمريكى المحتمل أيضا، والتركيز على استقلالية القرار الصينى الاستراتيجى والسياسى العالمى، وذلك بهدف التوصل إلى نوع من الردع المتبادل مع الدولتين الكبيرتين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

جـ - تركيز صورة الصين العالمية كدولة كبرى ذات مصالح وأهداف استراتيجية مستقلة وقادرة على التأثير الإيجابى على مجريات الأوضاع الدولية. وبالطبع فإن مثل هذه الصورة تستلزم الحفاظ على خيار نووى استراتيجى مستقل وفعال (٤٦).

ومن أجل ردع العدو السوفيتى، فإن الصين تسعى إلى تقوية التعاون الاستراتيجى مع الغرب، وتشجيع الوجود العسكرى الأمريكى فى الشرق الأقصى خاصة بعد دخول السوفيت إلى افغانستان، حيث وافقت الصين رسميا على هذا التواجد العسكرى، علاوة على أنها سبقت أن طلبت ذلك من واشنطن عند زيارة رئيس الوزراء الصينى (دنغ شياوبنغ) لها عام ١٩٧٨ إضافة إلى قيام الصين لدعم إعادة التسليح اليابانى بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والسلام مع اليابان عام ١٩٧٨، وتم بعد ذلك تكوين محور جديد (صينى - يابانى) على الصعيدين العسكرى والاقتصادى، حتى أصبحت اليابان الشريك التجارى الأول للصين فى

السنوات العشرة الأخيرة، وهذا يستهدف مواجهة نمو القـــدرات الســـوفيتية فـــى الشرق الأقصى، ومحاولات الهيمنة السوفيتية على الشرق. كذلك يضاف إلى مـــا سبق دعم الصين للقوى المناوئة للسوفيت فى انجولا، وعمان (إبان ثورة ظفـــار)، وأفغانستان، وباكستان، وغيرهم (٤٧).

وكما هو واضح إذن أن الصين أدارت علاقاتها الدوليـــة مـــن منظـــور اعتبار أن الاتحاد السوفيتى هو العدو الأول، ويشكل تهديدا مباشرا للصين علـــى المستوى الإقليمى والدولى، ولمواجهة هذا التحـــدى الســـوفيتى لـــدور الصينـــى الإقليمى والعالمى تحركت الصين بأسلوبين : هما : تقوية القدرة العسكرية الذاتية، وتقوية التنسيق مع الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وفى خضم هـــذه الأولوية فى السياسة الخارجية للصين تعرضت وهى تمارس علاقاتها الخارجيـــة فى المجال العسكرى خاصة، لضغوط بايقاف هذه العلاقات أو تجميعها بما يخـــل بالتوازن العسكرى خاصة فى المناطق الساخنة ومنها المنطقـــة العربيـــة، وقـــد مورست هذه الضغوط عليها من الولايات المتحدة والغرب (٤٨). وظـــهر هـــذا واضحا بعد صفقة الصواريخ الصينية ذات المدى الاستراتيجى المتوسط للسعودية عام ١٩٨٨، وكذلك ظهرت هذه الضغوط فى الآونة الأخيرة بعد صفقة الأســـلحة والصواريخ لسوريا. وتمثلت هذه الضغوط بتهديد الصين برفع التعريفة الجمركيـــة على السلع الواردة منها للولايات المتحدة، وإلغاء ميزة الدولة الأولى بالرعاية فـــى المجالات التجارية، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على الصين. وترجـــم ذلك فى مواقـــف عمليـــة، حيـــث رفـــض مجلـــس النـــواب الأمريكـــى فـــى ١٠/يوليو/١٩٩١، بأغلبية ٢٢٣ صوتا ضد ٢٠٤ قرار تجديد الرئيس الأمريكـــى العمل بالمعاملة التفضيلية للصين والذى أعلنه فى الشهر المـــاضى، كمـــا وافـــق المجلس بأغلبية ٣١٣ صوتا ضد ١١٢ صوتا على أن يرتهن هذا التحديـــد فـــى العام القادم بتقييم أداء الصين فى مجال حقوق الإنسان، كمـــا اشـــترط المجلـــس الحصول على تأكيدات صينية بشأن الحد من صادراتها النووية من الصواريـــخ طويلة المدى إلى مناطق التوتر العالمى (٤٩). إضافـــة إلـــى جـــهود الرئيـــس

الأمريكى خلال زيارة الرئيس "بوش" للصين ومطالبته الصين رسميا بعدم بيع الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى للدول العربية، بدعوى عدم الإخلال بالتوازن فى المنطقة (٥٠). كما أرسل الرئيس الأمريكى "بوش" كبار مساعديه وفى مقدمتهم وزير الخارجية "جيمس بيكر"، وبعض مساعديه ومنهم (ريجنالد بارثولومبو) للضغط على الحكومة الصينية وإقناعها بالحد من مبيعات الصواريخ الصينية لدول العالم الثالث (٥١).

وعلى الجانب الصينى، توالت ردود الأفعال إزاء هذه التهديدات وهذه التصرفات العملية بالوعد بالاستجابة بالحد من بيع الأسلحة تارة، وبتحذير واشنطن من إلغاء المزايا التجارية الممنوحة لها تارة أخرى، وتارة ثالثة توجه الصين تهديداتها بشن حرب تجارية ضد أمريكا فى حالة قيام واشنطن بفرض تعريفات جمركية انتقامية على المنتجات الصينية، علاوة على رفض التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية للصين عندما يقرر مجلس النواب الأمريكى، الربط بين الميزة التجارية للصين بمنحها الدولة الأولى بالرعاية، وبين تحسين حقوق الإنسان لديها ووصلت درجة الهجوم من الصحافة الصينية لسياسة أمريكا لضبط التسلح وتناقضاتها، حيث تحرص على مطالبة الصين بعدم عقد صفقات الأسلحة مع دول الشرق الأوسط، فى نفس الوقت الذى تعلن عن صفقة لبيع طائرات مقاتلة إلى إسرائيل (٥٢).

ويتضح إذن أن تنامى وتعاظم القدرة العسكرية الصينية، أفسح المجال أمامها لانتهاج سياسات مستقلة فعالة وقادرة على التأثير فى بعض المناطق، بما يعكس وجودا دوليا للصين فى الصراعات الإقليمية، كما يمكنها الحصول على عوائد ضخمة مقابل بيع السلاح، تدعم من قدراتها الاقتصادية. أى أن بيع السلاح بالنسبة للصين يحقق أهدافا استراتيجية من زاوية الدور الدولى لها وتناميه، وأهدافا اقتصادية من حيث العائد الضخم من هذه العملية التجارية (٥٣). كما تحقق أهدافا سياسية من حيث أنها أصبحت تشعر جميع الأطراف الدولية بقدرتها على الإخلال بموازين القوة فى مناطق الصراع الحساسة فى العالم.

ومع كل ذلك، والأخذ فى الاعتبار أهداف الصين التى تسعى؛ لتحقيقـــها، فإن الضغوط التى مورست ضدها من الغرب قد أثمرت، وإن كانت الثمرة ليســت كبيرة. حيث أن توريد السلاح للمنطقة العربية قائم، والعلاقات الاقتصادية قائمــة، إنما تتضاءل قيمتها، ويتراجع حجم هذه العلاقــات مــن جــانب الصيــن علــى المستويين العسكرى، والاقتصادى كما سبق أن أوضحنا.

كذلك، فإن الصين، وهى فى طريقها لممارسة دور عالمى أقامت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى يناير الماضى (١٩٩٢)، وذلك كسبيل للمشاركة فـــى مؤتمر السلام فى "الشرق الأوسط" على مستوى المفاوضات متعددة الأطـــراف – التى بدأت فى موسكو فى يناير ١٩٩٢، باعتبار أن الصين من الـــدول الخمســة الكبرى الدائمة فى مجلس الأمن، وقبلت بذلك الضغوط الأمريكية والإسرائيلية فى هذا الصدد. وقد يشير البعض هنا إلى الأهداف المتخذة من جانب كل طرف تجاه الآخر بإقامة هذه العلاقات الدبلوماسية (٥٤). إلا أنه يبقى أن هذه الخطوة لها من التأثير المستقبلى على العلاقات العربية الصينية بالسلب، مع إمكانية تجاوز هـــذه المسألة، واستثمارها، بما يجنبنا كعرب خسارة الطرف الصينى باعتباره مـــوردا للسلاح يحل محل الاتحاد السوفيتى بعد أن تفكك فى نهاية ديسمبر ١٩٩١.

وخلاصة هذا الجزء أن هناك مجموعة من العوامل شكلت فيمــا بينــها ضوابط للسياسة الخارجية للصين تجاه العرب، وأسهمت فـــى محدوديــة هــذه العلاقات، وكذا تطورها البطئ. وهذه الضوابط على المستويات الثلاث الداخليــة، والإقليمية، والدولية، تعد أيضا محدد للسياسات العربية تجاه الصين مع اختـــلاف الدرجة والأهداف، فالعرب ليسوا دولة واحدة، وبالتالى تتعدد أهدافهم وتتفرد كــل دولة برسم علاقاتها الخارجية، علاوة على أن هناك ارتباطات بين غالبية الـــدول العربية والغرب.. خاصة الولايات المتحدة، ومن ثم فإن هذه الدول تخضـــع فـــى الغالب لضغوط الغرب فى جعل العلاقات العربية مع الصين محدودة. ومع ذلـــك يبقى هامش حركة لهذه الدول، تستطيع فى إطـــاره أن تنـــاور للحصـــول علـــى

السلاح، وخاصة تكنولوجيا الصواريخ بما يعيد التوازن المفقود فى القـــوى مـــع إسرائيل، فى نفس الوقت يمكن من تدعيم العلاقات الاقتصاديـــة مـــع الصيـــن. والواقع الحالى لا يمكن الآمال المرجوة، ولكن مجرد التعرف على الضوابط على حركة العلاقات بين الطرفين العربى والصينى، هو السبيل للبحث عـــن صيـــغ؛ لتدعيم هذه العلاقات مستقبلا.

ثالثا : مستقبل العلاقات فى ضوء الواقع الدولى الجديد :

على الرغم من مجموعة الضوابط التى كان لها تأثير على طبيعة وحجـم العلاقات العربية الصينية، والتى سبق إيضاحها، إلا أن مستقبل هـــذه العلاقـــات يمكن له أن يتجاوز هذه المحددات، وذلك فى ضوء الواقع الدولى الجديد.

فمن استخلاصات هذا البحث أن حجم العلاقات العربية الصينية ارتبـــط بمتغيرات دولية أساسية أهمها : التنافس الدولى بين الدولتين العظمييـــن، وهمـــا الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة على المنطقة العربية، وأن هذا التنافس جعل الصين تزكى اتجاه ألا تنفرد أيا من القوتين بالمنطقة مهما كان الأمر. خاصة وأن الصينيين كانوا يعتبرون أحيانا أن نتائج المواجهة بين القوتين العظميين تحدد بمن يسيطر على "الشرق الأوسط" (٥٥). ولذلك، فإن الصين كانت دائما ضد سـيطرة قوة خارجية واحدة على المنطقة. والمنطقة العربية إذن أساســية فـــى المنظـــور الصينى، وسياستها الدولية تنعكس على صالح الصين الشـــعبية، ولكـــن دون أن يكون للأخيرة القدرة على التأثير فى مجريات الأحداث، بالدرجة الضرورية التـــى يمكن من التحكم فى انعكاساتها (٥٦). ولكن فى ضوء تفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية العام الماضى (١٩٩١)، وسعى الولايات المتحدة بالانفراد الكامل بالمنطقـــة العربية. خاصة بعد أزمة الخليج الثانية بعد احتلال العراق للكويت، فإن التحـــدى يصبح ماثلا أمام الصين فى ضوء اختفاء إحدى القوتين المتنافستين على المنطقـــة العربية، وكيفية ممارسة دورها، وهل ستظل بلا فاعلية مباشرة فـــى ظـــل هـــذا الوضع الجديد، أم تستطيع أن تمارس دورا إيجابيا يحل محل الإتحاد الســـوفيتى فيها، ويعبر عن الدور الدولى المنشود للصين فى مناطق الصراعات الإقليميـــة،

وهو ما يتفق والأهداف الاستراتيجية التى كانت تسعى إليها والسابق الإشارة لـــها من قبل ؟

بعبارة أخرى هل ستصبح الصين قوة مناسبة فى المنطقة العربيـــة فـــى ضوء تغيرات الواقع العالمى. بدلا من كونها تحاول الحيلولة دون انفـــراد قـــوة دولية بالمنطقة ؟ وإذا طرحت الصين نفسها كقوة منافسة، فإن السؤال المثار هـو: هل ستصمد أمام الضغوط الأمريكية ؟.

ولاشك أن المحلل السياسى يصعب عليه فى هـــذه الفـــترة التـــى تشـــهد تحولات جذرية فى الواقع الدولى، أن يجب عليها.

ولكن هذه الدراسة تشير إلى أهمية تقوية العلاقـــات العربيـــة الصينيـــة، باعتبار أن هناك مصلحة عربية أصيلة فى أهمية وجود أكثر مـــن قـــوة دوليـــة متنافسة، تتحقق بموجبها فائدة أكثر للعرب فى صراعهم مع إســـرائيل. كمـــا أن هناك مصلحة صينية أكيدة أيضا من وراء تدعيم علاقاتها مع العرب - خاصة - حيث ستحقق الصين حلمها فى الدور العالمى من خلال تواجدها فى خضم صراع إقليمى. وهو الصراع العربى الإسرائيلى، كما أنه ســـتتحقق مصـــالح اقتصاديـــة للصين من وراء بيع السلاح، وزيادة التبادل التجارى، وتسويق المنتجات الصينية لدى السوق العربية الضخمة.

ولكسب الصين بجانب العرب باعتبارها قوة دولية عظمى، فإن العـــرب مطالبون بتحديد نقاط التقاطع فى الأهداف وفى المصالح فى قضايا حيوية مهمـــة بما يوثق العلاقات بين الطرفين العربى والصينى فى مجالات، عدة، منها (مثـــلا) (٥٧): -

- تأييد العرب للصين الشعبية فى قضيتين أساستين لها، هـــى تـــايوان، وهونج كونج، فيما لو رفضت بريطانيا التخلى عن هونـــج كونـــج عـــام ١٩٩٧

(مثلا)، وأقامت محاولات أمريكية لإعادة تايوان دوليا. وسيكون لـــهذا الموقـــف العربى وزن سياسى ودبلوماسى كبير فى بلورة تيار دولى؛ لتأييد الصيـــن فـــى هاتين القضتين.

– تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث أن لكل منهما مصلحة سياسية فى دعم استقرار الطرف الأخر، والمحافظة على التوجه الخارجى الذى تنتهجـــة. وهنا تركز على زيادة حجم التبادل التجارى بين الطرفين، وتوجيه الدول العربيـــة النفطية لجزء من أموالها لاستثمارها فى الصين بما يخفف من كاهلـــها ضغـــوط الغرب فى ذلك.

– التعاون فى تطوير العلاقات العسكرية بين الطرفين، باعتبار أن الصين هى مورد رئيسى للسلاح فى المستقبل لدول المنطقة العربية بعد تفكـــك الاتحـــاد السوفيتى، وبما يحافظ على توازن القوى فى المنطقة، وكذلك إمكانية التعاون فـــى التصنيع العسكرى وتكنولوجيا السلاح الحديثة.

– التوجه نحو تنشيط حركة عدم الانحياز، وتقوية دورها وإعـــادة رســـم أهدافها الكبرى فى ضوء الواقع الدولى المتغير، ومن ثم، فإن التعـــاون العربـــى الصينى فى هذا الإطار يطمئن بوجود قطب عربى له ثقله فى الحركة يمكـــن أن يدعمها فى مواجهة أى منافسة دولية.

أن مجالات تدعيم العلاقات بين الصين والعرب يمكن أن تزداد حجمـــا، وتتنوع كيفا، ولكن القضية الأساسية تصبح فى ذلك الخيار السياسى الذى علـــى العرب أن يحسموه فى تدعيم العلاقات مع الصين، بما يخلق تنوعا فى علاقاتـــهم الخارجية، وهذا الخيار يتوقف على قدرتهم على امتلاك الإردة السياسية، وحرية الحركة الدولية. أى بعبارة أخرى، فإن المسألة تتوقف على حجم هامش الاستقلال المتاح لهم فى هذه الظروف الصعبة فى ظل الواقع الدولـــى الجديـــد. وإذا كـــان الحجم لم يصل بعد إلى توليد القدرة على الحركة العربية نحو الشـــرق، وتدعيـــم

العلاقات صوب هذه الناحية وحتى الصين، فإن الجهود الشعبية مطالبة بالبدء فـي خلق هذا الهامش (٥٨). والتأكيد على ضرورة تدعيم العلاقات العربية الصينيـة، فها هو القطب الصيني جاهز لأن يكون قوة عظمى لها دور عالمي بـارز فـي ضوء الواقع الدولي الحالي، وها هم العـرب يحتـاجون إلـى تقويـة موقفـهم التفاوضي، وكيانهم القومي، ومن ثم فالمصالح بين الطرفين ضرورية. فإذا مـالم يستغل العرب في هذه الفترة هذا الأمر.. فمتى نستطيع أن نوظف مثل هذا الواقـع لخدمة الكيان العربي ومصير شعوبه ؟ هذا هو السؤال.. المطروح؛ لكي يجيـب عليه كل صاحب ضمير عربي.

هوامش الفصل الرابع

١- يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى رأينا بشكل واضح ومتكامل فى عدة مقـــالات بعنـــوان "انعكاسات أحداث الكتلة الشرقية" : (١) هيكلة النظام الدولى الجديد، والأهرام الاقتصادى، القاهرة، عدد ١٩٩٠/٤/١٦ ص٧٥، والأعداد التالية.

٢- دونج فورنج، بعض المشـــكلات المتعلقـــة باســـتراتيجية الصيـــن للعلاقـــات الخارجيـــة الاقتصادية، ترجمة : أحمد رضا محمد، فى : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عـــدد ٥٦ يوليو / سبتمبر ١٩٨٤، (ص٣٦ : ٤٩)، ص٣٩ : ٤٢.

٣- Direction of Trade statistics (Year Book) K ١٩٩١, Tnternational Monetary Fund.

مع ملاحظة أن الباحث التزم بالتقسيم الوارد فى هذا التقرير السنوى فيما يتعلق بتصنيـــف دول العالم.

٤- انظر : د. طه عبد العليم طه، قضايا الاقتصاد السياسى للانكشاف والأمـــن فـــى الوطـــن العربى، فى : النظام الإقليمى العربى (الوضع الراهن والتحديـــات المســـتقلة) - أعمـــال المؤتمر الاستراتيجى الغربى الأول بعمـــان ١٥-١٧ ســـبتمبر ١٩٨٧، القـــاهرة، ١٩٨٩ (ص١٢٤:١٩٣)، ص١٤٩:١٥٠.

٥- يمكن الرجوع إلى التقرير الاقتصادى العربـــى لعـــامى ١٩٨٥، ١٩٨٦ جامعـــة الـــدول العربية، ص٣٥٦، ثم ص١٧٦ بترتيب السنوات.

٦- د. طه عبد العليم طه، مرجع سابق، ص١٥١ وأيضا : التقرير الاقتصادى العربى الموحـــد لعام ١٩٩٠، ص١٢٩، ٣١٠.

٧- Direction of Trade statistics , op. Cit., p.p. ٤٠-٤٢.

٨- د. طه عبد العليم طه، مرجع سابق، ص١٥١.

٩- يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل فى كتاب، د. سامى منصور، تجارة السلاح والأمـــن القومى العربى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩١، الفصل الثالث من البـــاب الأول بعنـــوان (السوق العربية)، ص٨٧-١١٥، وكذلك الأهرام، ١٩٨٢/١٢/٢٢ الـــذى أورد تصريـــح لوزير الدفاع العصرى (المشير عبد الحليم أبو غزالة - انذاك) بأن مصر ستحصل علـــى ٨٠ طائرة ف-٧ وهى الطراز الصينى المعدل للميج ٢١.

١٠- انظر، سعد فاعور، "صواريخ الريح الشرقية فى السعودية"، الموقف العربى، العدد ٣١٣، ١١-١٩٨٨/٤/١٧، ص٢٠:٢٣.

وكذلك :

- Armed Farces , August ١٩٨٨ , vol., ٧, No. p.٣٤٨.

١١- سعد فاعور، "التسلح السعودى. ١٩٨٠ - ١٩٨٧ (الجزء الثانى)"، الفكـــر الاســـتراتيجى العربى، عدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩، (ص٨٩:١٥٩)، ص١١٩، ١٢٠.

١٢- المرجع السابق، ص١٢٠.

١٣-Ritaa Tullberg, World Miliary Expenditure, in STPRT Yearbook, ١٩٨٨, Table ١١ A.٣, PP. ٢٣٣-٢٣٧.

١٤- جريدة الأهرام (القاهرة)، ١٤/٦/١٩٩١، وجريدة الوفد، (القاهرة)، ١٥/٦/١٩٩١.

١٥- جريدة الأهرام (القاهرة)، ١٤/٦/١٩٩١، وجريدة الوفد، (القاهرة)، ١٥/٦/١٩٩١.

١٥- د. سامى منصور، مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

١٦- الأهرام، ١٢/١١/١٩٩١، ٢٧/٦/١٩٩١، ٢٠/٦/١٩٩١، وأيضا الوفد، ١١/٤/١٩٩١.

١٧- د. محمد السيد سعيد، "معضلات الاقتصاد السياسى للدفاع فى الوطن العربـــى" فـــى : النظام الإقليمى العربى (الوضع الراهن والتحديات المستقبلية)، مرجع ســـابق، ص١٩٤، ص٢٠٣.

١٨- انظر دراسة، يزيد يوسف صايغ، خريطة السوق التسليحية فى الشرق الأوســـط : مـــن يصدر الأسلحة إلى الدول العربية ومن يستوردها، جريدة الحياة، لندن، عدد (٩٨٧٨)، ١٦ يناير ١٩٩٠، ص٥.

١٩- أوضح الجدول رقم (٦) بيانات عن وجود دول عربية كعمان، والصومال، وتونس ضمن الدول التى تعاملت فى استيراد السلاح من الصين، وهو مالم يكن الإشارة إليه فى المتـــن بالجزء الخاص بتطور العلاقات الصينية العربية فى هذا المجال، وهذا نظرا لعدم توافـــر معلومات تفصيلية من جانب، وأيضا لضعف القيمة المادية للتعامل العسكرى مـــن ناحيـــة أخرى.

٢٠- يمكن الرجوع إلى عدة مصادر أساسية وهامة فى شأن تطور العلاقات السياســـية بيـــن العرب والصين ومنها : -

- محمد السيد سليم، "الصين الشعبية والقضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، عدد ٢٥، يوليـــو ١٩٧١، ص ٥٨ : ٨٣.

- Yitzhak Shichor, The Middle East in China 's Foreign policy (١٩٤٩-١٩٧٧), cambidge University Press, ١٩٧٩.

- سلافة حجاوى، الصين والصراع العربى - الإسرائيلى حتى عام ١٩٨٠، شئون عربية، عدد ٣٣-٣٤ نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٣، ص٣٦٣ : ٣٨٠.

- أنس مصطفى كامل : "الصين والصراع العربى الإسرائيلى"، المستقبل العربى، عدد (٢٥)، مارس ١٩٨١.
- د. بكر مصباح تنيره، تطور سياسة الصين الشعبية من الصراع العربى - الإسرائيلى، المستقبل العربى، عدد ١١٨، ديسمبر ١٩٨٨.

٢١- سلافة حجاوى، مرجع سابق، ص٣٧٧، وكذلك : محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٦٤، ٦٥.

٢٢- جريدة الأهرم، القاهرة، يومى ٧/٢٣، ١٩٩٠/٧/٢٤.

٢٣- يمكن الرجوع إلى الدراسة الهامة للاستاذ / محمد السيد سليم، السابق الإشارة إليها، حيث حدد فى دراسته ثلاث فترات تاريخية مرت بها السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية، وهى : المرحلة الأولى : فى الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٥، حيث اتسعت بغيبة الصين عن حقائق القضية الفلسطينية، والثانية : من ١٩٥٥-١٩٦٤، أى منذ انعقاد مؤتمر باندونج، وحتى مرحلة الاحتكاك الصينى الأولى بالقضية الفلسطينية، حيث اتسمت بالاعتدال، والثالثة : تمتد من ١٩٦٤ وحتى بداية السبعينات، وهى مرحلة التفهم الصينى الحقيقى للقضية ولطبيعة الوجود الإسرائيلى، واتسمت بالتأييد الكامل للعرب، مرجع سابق، ص٦٩:٨٣.

٢٤-Shichor, Op. Cit., P.P. ٢٧-٦٩.

وكذلك : سلافة حجاوى، مرجع سابق، ص٣٦٦:٣٦٨، وأيضا : محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٦٤،٦٥.

٢٥- يمكن الرجوع إلى المرجعين السابقين، إضافة إلى مرجع آخر هو :
- Kooley, "china and the palestinians" , Journal of palestine studies, Vol. ٦, No. ٢ (١٩٧٩), P.P. ٢٤-٢٥.

٢٦- سلامة حجاوى، مرجع سابق، ص٣٦٩.

٢٧- أنس مصطفى، مرجع سابق.

٢٨- يمكن الرجوع إلى تفاصيل تطورات هذا الموقف الصينى فى :
- shichor, op. cit., p.p. ١٤٥-١٦٥.

٢٩- سلامة حجاوى، مرجع سابق، ص٣٧١.

٣٠- لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الصينية الإسرائيلية، يمكن الرجوع إلى التقرير الهام للباحث (أسامة مخيمر) بالسياسة الدولية، بعنوان "العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل"، عدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢، ص٢٥٩:٢٦١، وكذلك يمكن الرجوع إلى الدراسة الهامة للدكتور / حامد ربيع حول "تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية" فى : علاقات إسرائيل الدولية، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص١٧:٥٥،

- وقد سبقت هذه الدراسات، دراسة هامة للأستاذ / محمد السيد سليم بعنوان : "الصين الشعبية والقضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٥٩:٦١، ٦٦،٦٧.

٣١- د. بكر مصباح تنيره، مرجع سابق، ص٦٤.

٣٢- جريدة القبس الكويتية، ١٩٨٧/٣/٢٩.

٣٣- انظر : خالد زكريا السرجانى، الموقف الصينى إزاء المؤتمر الدولى للسلام فى الشــرق الأوسط والسياسة الدولية، عدد (٩٠)، أكتوبر ١٩٨٧.

٣٤- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠، القـــاهرة، مركـز الدراســات الاســتراتيجية بالأهرام، ١٠٩.

٣٥- المرجع السابق، ص١٠٩، ١١٠.

٣٦- انظر وثائق حرب الخليج بعددى مجلة السياسة الدولية رقم (١٠٤)، أبريــل ٩١، ورقــم (١٠٥)، يوليو ١٩٩١.

٣٧- فرانسوا جواير، الشرق الأقصى وأحداث الخليج "مجلة السياسة الدولية (بالفرنسية)، عــدد ٥١، ربيع ١٩٩١، والترجمة على صفحات السياسة الدولية (القاهرة)، عدد (١٠٥) يوليــو ١٩٩١، ص١٦٣:٢٦٦.

٣٨- التقرير الاستراتيجى، مرجع سابق، ص١١٠.

٣٩- جريدة الأهرام، ١٩٩٠/١١/٥، ص٤.

٤٠- د. عبد المنعم مرتضى، السياسة الصينية بين عثرات الماضى وواقعية الحاضر"، المنـار، العدد الثانى، فبراير، ص١٠:١٧. وأيضا يمكن الرجوع إلى دراسة محمد الســـيد ســليم، مرجع سابق، ص٦١، ٦٢، والتى ركز فيها على العامل الأيديولوجى الـــذى لعــب دورا رئيسيا فى تكييف السياسة الخارجية الصينية تجاه "الشرق الأوسط"، والقضية الفلسطينية.

٤١- يمكن الرجوع لعدة مقالات تشير إلى ذلك التغير الذى شهدته الصين فى السبعينات ومنها على سبيل المثال : عدنان بدر، التطورات الأخيرة فى الصين : التباعد عن الماركســـية، والتقارب مع الاتحاد السوفيتى المنار عدد (٢)، فـــبراير ١٩٨٥، ص١٨:٢٤ وكذلــك د. مصطفى نور الدين عطية، "الصين : من أممية الثورة، إلى أمميـــة الإصـــلاح"، المنـــار العربية للدراسات والنشر، ١٨٩٢، ص٥٩ : ٦٤.

٤٣- جريدة الأهرام، ١٦، ١٧، ١٩٩١/٥/٢١.

- Henry Kissinger, News Week, ٢٢-٥-١٩٨٩.

٤٥- انظر تحليلا بحجم الخلافات وتطورها بين الصين والاتحاد السوفيتى، وعددا من الـــدول المجاورة فى : سعد هجرس، جورباتشوف يقتحم سور الصين العظيم، المنار عــدد (٥٤)، يونية ١٩٨٩، ص٩٦:١٠٦.

٤٦- حسين أغا واخرون، الصين واليابان، الشرق الأقصى، مرجع ســـابق، فصــل بعنـــوان "القوات الاستراتيجية النووية فى الصين"، ص٤٥:٤١.
٤٧- المرجع الســـابق، فصــل بعنـــوان "التوجـــهات الاســـتراتيجية الصينيــة" المعضـــلات والانعكاسات"، ص ٢٥ : ٣٣.
٤٨- يمكن الرجوع إلى تفاصيل تطور العلاقات الأمريكية الصينية فى :
- Huan Xiang, "On sino - U.S. Rrlations" , Foreign Affairs, Fall ١٩٨١ , p.p. ٣٥-٥٣.

٤٩- الأهرام، ١٩٩١/٧/١٢.
٥٠- الأهرام، ١٩٨٩/٢/٢٧.
٥١- الأهرام، ١٩٩١/٦/١٧.
٥٢- الأهرام، ١٩٩٢/٢/٢٧، (مرجع سابق) وكذلك : الأهرام ١٩٩١/٥/١١، وأيضا الأهرام ١٩٩٢/١/٨، ١٩٩٢/٧/٩، ١٩٩٢/٧/١٣.
٥٣- يمكن مراجعة المقالات التالية تفصيلا : مراد إبراهيم الدسوقى "النظام الأمنـــى وتجـــارة السلاح فى الشرق الأوسط"، ١٩٩١/٤/١٩، وأيضا يزيد يوسف صايغ "خريطـــة الســـوق التسليحية فى الشرق الأوسط" جريدة الحياة، ١٩٩٠/١/١٦.
٥٤- د. حامد ربيع، مرجع سابق، ص٤٢:٥٣، وأسامة مخيمر، مرجـــع ســـابق، ص٢٦٠، ٢٦١.
وكذلك موسى جعفر، التعاون الصينى الإسرائيلى فى ميدان التسلح، المنار العدد (٩)، ســـبتمبر ١٩٨٥، ص٢٠١:٢١١.
٥٥- Y. shichor, op. cit., p. ١٨٨- ١٨٩.
٥٦- انظر الدراسة الهامة للدكتور ناصيف حتى، القوى الخمسة الكبرى والوطـــن العربـــى، دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص١٠٥.
٥٧- المرجع السابق، ص١٣٢.
٥٨- تولت اللجنة المصرية للتضامن بالتعاون مع لجنة الصداقة الصينية مع البلدان الأجنبيـــة، تنفيذ أول حوار عربى / صينى فى بكين فى مايو الماضى (١٩٩٢)، واستمر الإعداد لـــه لمدة عام تقريبا، الوفد، ١٩٩٢/٥/١١.

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات العربية / العربية في ضوء المعادلة بين توازن القوى وتوازن المصالح *

---

* بحث قدم إلى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، ١٤-١٦ ديسمبر /١٩٩١)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

طرحت أزمة الخليج وفكرة التجمعات العربية المختلفة والأشكال التعاونية العربية الأخرى، تداعيات كثيرة تفرض على الباحثين فى هموم المجتمع العربـــى حاضرا ومستقبلا، أن يفكروا بجدية فى مستقبل العلاقات العربية العربية. فبيـــن الحين والآخر تضيع الفرص من تاريخ هذه الأمة فى أن تتحقق طموحات الشعب العربى من وراء هذه الفرص. فبعد أن تقطع الأمة العربية شوطا فى سباق الزمن نحو تجسيد حلم الوحدة العربية، فإننا نفاجئ بمخاطر ووقائع تعيد عقارب الســاعة إلى البدايات مرة أخرى، ويصبح التحدى بالتالى هو كيف نبدأ الطريق من جديد.. ؟ والملاحظ أن كل الأشكال التعاونية فيما بين الأقطار العربية - حتى الآن - لـم تفلح فى أن تغرس الجذور فى قاع الأرض، بما يصعب اجتثاثها، ولذلك، فإنه من السهل تقويض كل هذه الأشكال التعاونية بسهولة، وبالشكل وبالدرجة بما يتشـــابه مع إعلانها فى البداية.

ويطرح هذا الواقع بأحداثه وتداعياته تحديا حقيقيا يتمحور حــول كيفيــة خلق الاندماج الحقيقى الذى يصل إلى عمق الجذور، بما لا يسهل اقتلاعــه مــن ناحية، وبما يؤدى إلى تلاشى إمكانية تكرار أزمة الخليج، وأية حروب عربيـــة / عربية أخرى ؟.

والاندماج العربى المستهدف يتحقق عاكسا طبيعـــة كـــل قطـــر عربـــى ومكانته، ومن ثم يمكن تصور وجود دول عربية لها دور الريادة، ودول أخـــرى تتعاون بمنطق المساواة ودول أخرى تابعة لدول عربية مهيمنة. ولذلك، فإن فـــهم طبيعة ترتيب القوى العربية يقود إلى فهم إمكانية تحقيق هذا الاندماج. ومن ثـــم، فإن هناك علاقة بين ميزان القوى السائد على المستوى العربى، وميزان المصالح الذى يمكن أن يتحقق بين الدول العربية. بعبارة أخرى : فإن تـــوازن المصـــالح المنشود عربيا، سيعكس ميزان القوى السائد. وأن الاتجاه إلـــى تعميـــق تـــوازن المصالح إذن هو الأساس؛ لتجنب نشوب حرب عربية / عربية من ناحية، ومـــن ناحية أخرى سيكون أساسا؛ لتوازن قوى حقيقى مــــع إســـرائيل ودول الجـــوار الجغرافى، وتتدافع التساؤلات حول طبيعة الواقع العربى والإمكانيات المتاحة فيه؛

لخلق اندماج حقيقى فى ضوء ميزانى القوى والمصالح العربيين. فالواقع يشهد بتوافر إمكانيات ضخمة فى دول المنطقة العربية تقود إلى تحقيق هذا الاندماج سواء على مدار التاريخ أو بحكم العوامل الجغرافية، نظرا لتلاحم هذه الدول من حيث الموقع الجغرافى واستراتيجيته، فالمنطقة العربية تتوافر فيها عوامل الإندماج بحكم التاريخ والجغرافيا، ولكن يبقى التحدى بين الضرورة والإمكانية "فالضرورة تكمن فى حتمية توحيد الجهود، والإمكانيات فى كيفية ترجمة هذه الضرورة أو تلك إلى واقع عملى". وفى ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تتصدى بالبحث عن طبيعة العلاقة بين ميزانى المصالح والقوى العربيين بما يحقق عدم نشوب حرب عربية / عربية، وبما يحقق ميزان قوى لصالح الأطراف العربية فى مواجهة إسرائيل ودول الجوار الجغرافى.

وهذا يقودنا إلى تحليل عدة نقاط على النحو التالى :

أولا : مفهوم "توازن المصالح" والعلاقة الجدلية مع "توازن القوى" : (تأصيل نظرى)

يعد مفهوم توازن المصالح من المفاهيم الحديثة التى دخلت دائرة الفكر السياسى مؤخرا. ويعود استخدام هذا المفهوم إلى حيث أشار إليه الرئيس السوفيتى "ميخائيل جورباتشوف" من أحاديثه المتكررة، منذ أن وصل إلى الحكم عام ١٩٨٥، وأكده بوضوح فى كتابه "البيريسترويكا". فقد كرر جورباتشوف هذا المفهوم (١٠) مرات فى سياقات متشابهة أحيانا، ومختلفة أحيانا أخرى. ومن بين ما قاله :

"كان هناك دول عديدة – منذ عدة سنوات خلت، تحدد مصالحها وتوازنها إذا استطاعت ذلك، وتلجأ إلى الحرب إذا ما فشلت. وبنيت العلاقات الدولية على أساس توازن مصالح هذه الدول العديدة..." (١).

ويقول أيضا : "من الواضح أن كل مجموعة من الدول وكـــل بلـــد لـــه مصالحه الخاصة، ومنطقيا ينبغى أن تجد كل هذه المصالح انعكاسا معقـــولا فـــى السياسة العالمية..." (٢).

وكذلك : "لايمكن بناء علاقات دولية طبيعية وعادلة، تنطلق كليـــة مـــن مصالح الاتحاد السوفيتى – مثلا – أو الولايات المتحدة، أو بريطانيا، أو اليابـــان، فهناك حاجة إلى "توازن المصالح"، وفى وقتنا الحاضر لا يوجد مثل التـــوازن؛ لأن الأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقرا. ومع ذلك فالعمليـــات التـــى يمكن أن تهز نظام العلاقات الدولية بأسره تختمر فى العالم الثالث..." (٣).

كما أنه أشار إلى ذلك أيضا بقوله : "لقد رأينا القضية الرئيســـية، وهـــى الاتجاه المتعاظم نحو الاعتماد المتبادل بين دول المجتمع العالمى..، ولذلك، فإننـــا ندعو للتعاون الدولى بكامل المسئولية مستبعدين الاعتبارات الزائفـــة "للمكانـــة".. فكلنا فى عالم اليوم نزداد اعتمادا على بعضنا البعض، ونصبح بشـــكل مـــتزايد ضروريين بعضنا البعض..."، "وفى ذلك نرى الاعتماد المتبادل بيننـــا، وتكـــامل العالم والحاجة الملحة؛ لتعبئة جهود البشرية من أجل المحافظة على نفسها، ومـــن أجل مصلحتها اليوم، وغدا وفى كافة الأوقات..." (٤).

وفى تأكيده على أهمية المساواة كأساس للعلاقات بين المجتمع فى خلـــق توازن المصالح يقول :-

"يكون ممكنا اتخاذ إجراءات للقمع، أو الرشوة، أو التحطيم، أو التفجـــير، ولكن ذلك لفترة معينة فقط. ومن وجهة نظر السياسة الطويلة الأمـــد – سياســـية الأوقات الحاسمة – فلن يكون فى مقدور أحد أن يخضع الآخرين، ولهذا الســـبب يبقى شيء واحد، وهو علاقات المساواة، وينبغى أن يدرك كل منا ذلك.." (٥).

وعن الآلية الملائمة؛ لتحقيق توازن المصالح يقول :
"صحيح أن جهود الأمم المتحدة لم تكن ناجحة على الدوام، بيد أن هـــذه المنطقة فى رأى، هى المحفل الأكثر مناسبة عن توازن المصالح بين الدول، وهو الأمر الجوهرى لاستقرار العالم.." (٦).

وعن علاقة توازن المصالح بتوازن القوى يشير جورباتشوف بقوله :

"أصبح سباق التسلح من وجهة نظر الأمن أمرا سخيفا؛ لأن منطقه نفســه يؤدى إلى إشاعة الاضطراب فى العلاقات الدولية، وإلى نزاع نووى فى النهايــة. وأن سباق التسلح إذ يحول موارد ضخمة بعيدا عن أولويات أخرى، فإنه يخفــض من مستوى الأمن، ويضعفه. إنه فى حد ذاته عدو للسلام، والطريق الوحيد إلـــى الأمن، هو من خلال القرارات السياسية، ونزع السلاح. وفـــى عصرنـــا يمكـــن ضمان الأمن الحقيقى والمتكافئ عن طريق الخفض الدائـــم لمســـتوى التـــوزان الاستراتيجى، الذى يجب أن تزال منه تماما الأسلحة النووية، وغيرها من أســلحة الدمار الشامل.."، "..تدعو النظرة الجديدة السياسية إلى الاعتراف ببديهية بســيطة أخرى : أن الأمن لا يتجزأ، فإما أن يكون أمنا متكافئا للجميع، أو لا يكون علـــى الإطلاق. والأساس الصلب الوحيد للأمن، هو الاعتراف بمصالح كافة الشـــعوب والبلدان، وبالمساواة بينها فى الشئون الدولية، وأمن كل بلد يجب أن يرتبط بـــأمن كل أعضاء المجتمع الدولى. فهل يكون من مصلحة الولايات المتحدة – مثـــلا – أن يجد الاتحاد السوفيتى نفسه فى وضع يعتبر بموجبه أنه أقل أمنا من الولايـــات المتحدة ؟ أو هل يمكن أن نستفيد من وضع معاكس ؟ يمكننى أن أقول بحزم : إننا لا نفضل ذلك. وهكذا يجب أن يصبح الخصوم شركاء، وأن يبدأوا فى البحث معا عن طريق؛ لتوصل إلى الأمن العالمى.."، ".. وهذا التفكير الجديد له علاقات فـــى العديد من البلدان؛ لأنه الطريق إلى الاتفاقات ذات المنفعة المتبادلة الحلول الوسط المتبادلة على أساس المصلحة المشتركة العليا" – (تجنـــب الكارثـــة النوويـــة) – وبالتالى لا ينبغى أن يكـــون هنـــاك أى ســـعى لأمـــن طـــرف علـــى حســـاب آخرين.." (٧)

أما عن كيفية ذلك، فإنه يقول : "إن النظرة الجديدة تؤثر بقوة مماثلة على طابع المبادئ العسكرية، إنها يجب أن تكون بحزم مبادئ للدفاع، ويرتبط ذلك بالأفكار الجديدة مثل (الكفاية المعقولة؛ للتسلح، والدفاع غير العدوانى، وإزالة عدم التوازن، وعدم التماثل فى مختلف أنواع القوات المسلحة، وفصل القوات الهجومية للحلفين، وهكذا وما إلى ذلك.."، ".. كما أن الأمن العالمى يرتكز فى عصرنا على الاعتراف بحق كل شعب فى اختيار طريقه الخاص للتطور الاجتماعى، وعن التخلى فى التدخل الشئون الداخلية للدول الأخرى.." (٨).

وفى ضوء الاستعراض السابق لأفكار جورباتشوف، إزاء مفهوم توازن المصالح، يتضح إذن : أنه يرى المسألة منطلقة من إدراكه أن هناك اتجاها متعاطفا نحو الاعتماد المتبادل بين دول المجتمع الدولى، وأن كل دولة عليها أن تحدد مصالحها، وأن العالم لا يمكن أن يسير بمصلحة الاتحاد السوفيتى، أو الولايات المتحدة فقط، وإنما لابد أن تسود المصلحة على أساس التوازن، كما أن العالم لا يسير بمصلحتهما (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى) فقط، وإنما لابد من أخذ مصالح دول العالم الثالث النامية فى الاعتبار، مما يسهم فى تحقيق الاستقرار، وبالتالى توازن فى المصالح.

وعلى عكس ما رآه البعض من أن جورباتشوف يرى فى توازن المصالح بديلا عن توازن القوى (٩)، فإن الإشارات السابقة توضح أن مفهوم توازن المصالح يأتى امتداد؛ لتوازن القوى، ولكن من منظور الأمن المتبادل. وهذا يتأكد من الآليات التى يطرحها؛ لتحقيق ذلك، والتى منها : إقرار عدد من المبادئ كحق كل دولة فى اختيار طريقها فى التطور الاجتماعى دون تدخل من أى دولة فى فرض توجهها عليها، وكذلك عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، إضافة إلى عدم استخدام الأيديولوجية فى السياسة الخارجية؛ لتعارض ذلك مع المصالح العليا المشتركة (الكارثة النووية، التنمية... إلخ)، ومن الآليات أيضا التركيز على الأمم المتحدة كأداة؛ لخلق توازن المصالح وتحقيقه، إضافة إلى آلية خفض التوزان

الاستراتيجي في الأسلحة ونزع السلاح بتكافؤ.. وتوجيه ذلك لأغراض التنمية والسلم، كذلك، فإنه يشير إلى آلية تغيير السياسات العسكرية على أساس عدة مبادئ : كالغاية المعقولة؛ للتسليح، والدفاع غير العدواني، وإزالة عدم التوازن، وعدم التماثل في مختلف أنواع القوات المسلحة، وفصل القوات الهجومية للحلفين.. إلخ.

وفوق هذا وذاك، فإن جورباتشوف يؤكد ديناميكية العلاقة بين توزان المصالح وتوازن القوى من زاوية أخرى، بأن "هذا الأمر يتخذ وجها جديدا عند كل مرحلة من التاريخ فالمصالح تتغير، ومن ثم يتغير التوازن، ويقتضي الأمر عندئذ نهج أساليب جديدة.." (١٠).

كما أنه مما يزيد تأكيد هذا الارتباط ما ذهب إليه جورباتشوف بقوله : "أنه رغم أن إعادة بناء العلاقات الدولية تتطلب وضع مصالح جميع البلدان في الاعتبار، كما تتطلب توازنا في المصالح، إلا أن الكثيرين لا يريدون أن يتنازلوا عن شيء من مصالحهم.." (١١) فلو أن توازن المصالح يسير بعيدا عن توازن القوى لما ذهب جورباتشوف إلى هذا الاستنتاج، بل تتأكد مدى رومانسية الأفكار التي طرحها، خاصة، وأنه كان يعتقد في البداية أن طرحه لفكرة توازن المصالح تتأتى مسايرة للعصر من ميل إلى الاعتماد المتبادل. إلا أن جورباتشوف بنفسه اعترف بأن الواقع يسير في اتجاه آخر بعدم ميل أي طرف للتنازل عن شيء من مصالحه. وهذا يعني أن القوى لازال يتمسك بمصالحه شعورا منه بقوته على تحقيقها بما يتفق وميزان القوى الذي يأتي في صالحه.

– كذلك، فانه قد شاعت بعض الأفكار التي تؤيد انتهاء فكرة "توازن القوى"، واستبدالها بفكرة توازن المصالح ومن منطلقات مختلفة، حيث يرى من هؤلاء أن العالم الآن يسوده "الخطاب الوظيفي، وهو خطاب المصالح، وليس خطاب توازن القوى، وأن هذا يستند إلى ظواهر التهدئة في العلاقات بين القوتين العظمتين، وعدم الالتزام بالتأييد والمساندة من جانب الدول الكبرى للدول

الصغرى فى العالم الثالث، بما يشير إلى خفوت صوت الصراع الأيديولوجى، وسيتاح لسياسات التعاون، والتفاوض، والحوار، وتحقيق المصالح المتبادلة أوسع الفرص؛ لكى تصاغ وتتحقق (١٢). كما أن هناك من يرى أن فكرة توازن المصالح "كفيلة بتعويض الخلل فى "توازن القوى"، باعتبار أن توخى توازن المصالح هو فى ظل الخلل الراهن فى توازن القوى، أداة هامة لاحتواء أخطار انفلات، وهكذا ستكون الغلبة للمصالح المتوازنة المشتركة.. (١٣).

وهذه الأفكار تحتاج إلى مناقشة نقدية، فالتاريخ الإنسانى شهد ظاهرة "توازن القوى"، وتعددت أشكاله، وأساليبه، ووسائل تحقيقه، ومضامينه (١٤)، ولكن ظلت هذه الظاهرة مستمرة، وليس مجرد تعاون الدول الكبرى فى الوقت الحاضر، وعدم التزام هذه الدول بتأييد بعض دول العالم الثالث تعكس التخلى الأيديولوجى وتجاهل ميزان القوى، فالتاريخ الإنسانى كذلك، فى الوقت الذى شهد الصراع، شهد التعاون، وفى الوقت الذى شهد توازن القوى المسيطرة والمتعارضة، شهد تبادل المصالح. ولكن مع ذلك بقى الأساس، وهو الصراع وتوازن القوى، باعتباره الإطار الذى تتحرك فيه العلاقات الدولية من تعاون وتبادل مصالح وتنسيق مواقف.. إلخ. وفى اعتقادنا أن سيادة خطاب "توازن المصالح"، رغم أنه يتفق مع طبيعة المرحلة وشهرة الأفكار الجورباتشوفية، إلا أنها لاتفهم بعيدة عن ميزان القوى السائد فى العالم. فأساس توازن المصالح، هو توازن القوى السائد، فالأساس هو ميزان القوى والناتج له هو ميزان المصالح. ولذلك، فإن إشاعة هذه الأفكار، خاصة، وأنها تتعارض مع ما جاء به جورباتشوف كما سبقت الإشارة، تتفق والأفكار الغربية بخطابها الوظيفى، وذلك من منطلق الرغبة والأمل فى سيادة الأيديولوجية الرأسمالية، والهيمنة الغربية بكل الوسائل، وفى نفس الوقت، فإن هناك سعى بهذه الأفكار إلى استغلال أحداث الكتلة الشرقية وتطوراتها؛ لإثبات فشل الأيديولوجية التى تبنتها، وبالتالى فهم فى حاجة إلى مخرجات النظام الرأسمالى باعتبارها تعبير عن التقدم الإنسانى، وهذا يحتم التعاون وتبادل المصالح، وعدم القدرة على مجاراة سباق القوى بما يتفق

والهيمنة الغربية الكاملة. ولأن توازن القوى يميل إلى الغرب، فإن التحول نحـــو توازن المصالح يأتى أيضا فى صالح الغرب، الذى يتحكم فــــى آليـــات النظـــام الاقتصادى العالمى، ومن ثم، فإنه يفرض شروطه الكاملة، وعلى الطرف الآخـــر أن ينصاع ويتقبل هذا تماما. والواقع يشهد أن هناك وجودا للاتحاد السوفيتى كقوة كبرى لازال قائما، وبالتالى، فإن توازن المصالح لا يمكن أن يتحقق فى ضـــــوء الهيمنة الأمريكية المأمولة، والتى يشيعها البعض، بل أن ميزان المصالح محكـــوم أساسا بتوازن القوى القائم الذى مازال يستند إلى النظام العالمى ذو القطبية الثنائية المرنة، والتى تهيمن فيها الدولتان العظميان، مع أولوية للطرف الأمريكى نســـبيا فى هذه الفترة تحديدا، إضافة إلى بعض القوى الكبرى الأخــــرى علــــى النظـــام العالمى، وأن طبيعة نظام القوى السائد تؤخذ فى الاعتبار عند تبـــادل المصـــالح، وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول، حتى لو اختلفت الأيديولوجيات.

وفضلا عن ذلك، فإن من يتصور أن فكرة ميزان القوى ستدخل مرحلـــة الأفول، قد غاب عنه أن الهيكل العالمى الآخذ فى التحول من القطبية الثنائية إلـــى التعددية القطبية بتبلور قوة ومكانة دول أخرى متمثلة فـــى : أوروبـــا الموحـــدة، واليابان، والصين سيكرس هذه الفكرة ويدعمها ويجعلها الأساس فى إدارة علاقات عادلة للمصالح بين الدول المتصارعة فى عالم اليوم، وعالم الغد أيضا. ولذلـــك، فإن مستقبل فكرة ميزان القوى يميل إلى استمراريتها، وإن تعرضت للتغير فـــى الشكل أو حتى فى المضمون، بل إن ميزان القوى سيستمر أداة تحليلية صالحـــة لفهم وتحليل توازن المصالح فى عالم يتجه بقوة نحو الاعتماد المتبادل، وأيضـــا سيستمر حاكما لمجريات الأمور فى العالم وموجها لأحداثه وتطوراته.

والأكثر من ذلك، فإن فهم توازن المصالح على أساس أنها بديل لتـــوازن القوى، من شأنه أن يخلق ويكرس علاقات التبعية بين القوى والضعيف، أى تبعية الضعيف للأقوى؛ نتيجة اختلال توازن القوى بينهما (١٥). فالاعتمـــاد المتبـــادل والمتوازن لا يقوم إلا بين أطراف متكافئة متوازنة القوى والمكانة، وإلا، فإن هذا سيتسم بعدم التكافؤ، وإختلال المصالح.

ومما سبق نخلص إلى ما يلى :-

١- أن "توازن المصالح" لا يمكن فهمه وتحليله بعيدا عن "توازن القوى"، بل يأتى انعكاسا له، ومن ثم لا يمكن النظر إلى توازن المصالح على أنه بديل لتوازن القوى.

٢- أن طرح مفهوم توازن المصالح كأساس لإدارة العلاقات بين الدول لا يخرج عن دائرة الأمانى المرجوة لا تتحقق إلا بمضى الوقت، وبعد تغيير الواقع تجاهها. ولذلك لا يعد هذا المفهوم فى الوقت الحاضر إلا من قبيل الشعارات الرومانسية أو البراقة. فالعالم محكوم بتوازن القوى، ويأتى توازن المصالح فى إطاره.

٣- أن أساس الاعتماد المتبادل، وهو المفهوم المناظر لتوازن المصالح نسبيا، لا يقوم إلا بين أطراف متكافئة، فى الوقت الذى تعانى فيه دول العالم من سمة عدم التكافؤ، والدول الغنية لا تريد أن تتنازل عن شىء بما يقرب المسافات بينها وبين الدول الفقيرة. ولذلك، فإن الاعتماد المتبادل سيأتى ترجمة لهذا الوضع غير المتكافئ؛ ليكرس علاقات التبعية من الأضعف للأقوى، وهو ما يترجم فى النهاية الحالة التى يكون فيها ميزان القوى فى العالم.

٤- أن الحديث المتكرر عن خفض الأسلحة الاستراتيجية من جانب الدولتين العظميين، وكذلك اتفاقاتهما الرسمية، وأيضا الحديث عن حل المشكلات الإقليمية لا يفهم بعيدا عن توازن القوى، وأن المبادرات الفردية من جانب الاتحاد السوفيتى لا تعنى سوى المزيد من الإخلال بتوازن القوى وفى نفس الوقت لن يتحقق توازن المصالح الذى ينشده السوفييت، وهو ما اعترف به جورباتشوف فى كتابه البيريسترويكا، ومن ناحية أخرى سيسهم ذلك فى خلق ميزان قوى جديد، ستدار المصالح والعلاقات بين دول العالم على أساسه، وهو ما يتشكل فى الوقت الحاضر لصالح مستقبل غير واضح حاليا.

ثانيا : إطار لتحليل الواقع العربى فى ضوء معادلتى التوازن :

درج الفكر العربى على الحديث عن الوحدة العربيـــة كـــهدف حتمـــى، وتحدث السياسيون كثيرا عن هذه الحتمية مسايرة للفكر القومى الذى شاع. ولـــم نجد من بين هؤلاء السياسيين من أعلن عكس ذلك، والحقيقة التى لا خلاف عليها ضرورة الوحدة العربية، والمدخل الذى يستوجب عدم الخـــلاف حولـــه لإنجـــاز الهدف القومى العربى، هو الإندماج الاقتصادى العربى. ومـــن هنـــا، فقـــد أدت حصيلة التجارب والحوارات العربية خلال مســـيرة الســـنوات الماضيـــة، التـــى تجاوزت الأربعين عاما منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، إلـــى مراجعـــة أساليب الوصول إلى تحقيق الوحدة العربية، حيث تم الإعلان عن فكرة التجمعات العربية ذات البعد الاقتصادى.

فالواقع التاريخى يشير إلى أن عمق التداخل والتغلغـــل بيـــن الأقطـــار العربية، وكثافة درجة التفاعل على المستوى الشعبى والرسمى (١٦)، يزيد مـــن تلاحم أجزاء النظام العربى، ويسهم فى إمكانية تكون موقف عربى موحد نســـبيا بصورة إيجابية. فضلا عن أن كثافة التواصل المتبادل أضحى؛ ليكون قيدا علـــى صناع القرار فى الأقطار العربية المختلفة.

كما أن الواقع أو المعطيات الجغرافية تشير إلى ذلك "التلاحم الأرضـــى" بين كافة الأقطار العربية، ويتمثل هذا فى الجوار والتلاصق قطرا بجوار قطـــر، بل أن كل قطر يجاوره عدة أقطار عربية أخرى، وزاد من عمـــق ذلـــك توافـــر الأبعاد القومية من لغة عربية واحدة، وقيم وعادات وتقـــاليد، وديـــن مشـــترك، والعرق الواحد، والمصالح المشتركة، وإن اختلف الأمر فـــى تقديـــر وزن كـــل عنصر، إلا أنه يبقى أنها عبرت عن وجود جماعة إنسانية عربيـــة ذات روابـــط متماسكة ومشتركة، تعكس فى النهاية وحدة مصير هذه الجماعة، ويتأكد بالتـــالى وجود الولاء المشترك والمتبادل بين أفراد هذه الجماعة الإنسانية العربيـــة، ممـــا يجعلها فى النهاية متماسكة.

وهكذا، فإن بعدى المكان والزمان يتلاحمان فى المنطقة العربية بأقطارها العديدة. ولذلك، فإن تحليل الواقع العربى فى الحاضر استشرافا لمستقبل يجنب نشوب حروب جديدة بين أقطاره، يستلزم الاستعانة بعدد من المداخل الأساسية هى :-

١ - مدخل توازن القوى :

هذا المدخل يعد من أكثر المداخل أهمية وشيوعا فى تحليل وتفسير طبيعة العلاقات بين الدول، حيث يوضح الطريقة التى تدير بها الدول هذه العلاقات، وعلى الرغم من أنه يعد من النظريات القديمة فى العلاقات الدولية، إلا أنه يقف صامدا كأداة تحليلية صالحة؛ لفهم العلاقات الدولية. وقد سبق تناول ذلك ردا على ما يشاع من أن توازن المصالح سيصبح بديلا عنه. ويقودنا هذا إلى الاعتقاد بأن توازن المصالح المنشود سيأتى انعكاسا لتوازن القوى السائد بين الأطراف الداخلة فى علاقات تبادلية.

ولكن يثور التساؤل حول صلاحية مدخل توازن القوى لتحليل العلاقات العربية العربية، أو بين أطراف يجمعها عنصرى التاريخى والجغرافيا ؟

والواقع أننا قد شهدنا نزاعات عربية وصلت فى بعضها إلى مواجهات مسلحة، منها ما وقع بين مصر وليبيا، وبين الجزائر والغرب حول الصحراء الغربية، ومنها ما بين اليمنين، وما بين اليمن الشمالى والسعودية، وما بين اليمن الجنوبى وعمان، وبين قطر والبحرين (١٧)، وأخيرا : ما حدث فى العام الماضى (١٩٩٠) بقيام العراق بغزو الكويت واحتلالها، وما أدى إليه من وقوف أطراف عربية فى مواجهة أطراف عربية أخرى وصل إلى حد الاشتراك فى المواجهة العسكرية التى تمت فى ١٧ يناير ١٩٩١ ضد العراق.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن تفسير ما تم من تجمعات بين أطراف عربية مكونة مجالس للتعاون، كمجلس التعاون الخليجى (١٩٨١)، ومجلس

التعاون العربى (١٩٨٩)، والاتحاد المغاربى (١٩٨٩) كلها أتت فى الغالب فـــى إطار صياغة تحالفات، وهذا ما يتسق معع نظرية توازن القوى التى تشير فى أحد أساليبها إلى أن الدخول فى التحالفات سواء بين القوى الضعيفة، وطرف، أو أكثر قوى، أو سواء بين أطراف متكافئة فى القوى يدعم من درجة التوازن المنشـــود للدول الأعضاء فى هذا التحالف (١٨). خاصة وأن هذه التحالفات عـــبرت عـــن أهدافها الحقيقية عند نشوب أزمة الخليج، وما أدت إليه من حرب، بغض النظـــر عن حسن نية بعض الأطراف الداخلة فيها تجاوبا مع الشعور الوحدوى العربى.

وهذا يقود إلى التساؤل هل "توازن القوى" يمكن أن يجنب المنطقة العربية ويلات الحروب فيما بين أقطارها ؟ وتستدعى الإجابة على هذا بتناول المدخـــل الثانى.

٧-مدخل توازن المصالح :

هذا المدخل ينبثق أساسا من فكرة الاعتماد المتبـــادل(Interdepndence) ، الذى يؤكد على الطبيعة التعاونية فى العلاقات بين الدول. ويشير البعض إلـــى أن الاعتماد المتبادل يفترض أنه عند درجة معينة من الكثافة، والتعقيد، والتشابك فـــى تبادل المصالح بين دولتين أو أكثر، يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى انتقاء امكانيات الصراع بينهما (١٩)، ولكن هؤلاء يتحفظون على هذه العلاقات بأنـــها لا تعنـــى بأى طريقة المساواة؛ لأن علاقات الدول بطبيعتها غير متكافئـــة، وتتوقـــف فـــى النهاية على خصائص العلاقة وتوجهات النخب الحاكمة، إضافة إلـــى مســـتويات القوة الكلية لأطراف العلاقة (٢٠). وهذا يتفق مع ما سبق أن أكدناه بأن تـــوازن المصالح يأتى فى إطار توازن القوى السائد.

كما أن البعض يشير إلى أن القوة العسكرية لا تستخدم بين الدول عندمـــا تصل العلاقات فيما بينها إلى درجة معقدة من الاعتماد المتبادل، حيث أن القـــوة العسكرية تصبح وسيلة غير مؤثرة فى هذه الحالة، خاصة، وأن العلاقات عـــابرة القومية، والتحالفات البيروقراطية الدولية، والفاعلون غير الحكوميين من كل نـــوع يلعبون دورا حاسما فى عمليات صنع القرار، وهذا يجعل الدول الضعيفة قـــادرة

على أخذ المبادرة والقدرة على المساومة، وليس فى موقف التابع له باستمرار. أى أن حجم الاستفادة من العلاقة فى الاعتماد المتبادل لا يكون مساويا لهيكل توازن القوى بين الأطراف الداخلة فى العلاقة (٢١).

وإن كان هذا ما يراه البعض من النتائج المترتبة على تدعيم الاعتماد المتبادل بين الدول، إلا أننا لا نذهب معهم إلى هذا على المستوى الكلى، باعتبار أن الصراع حقيقة إنسانية، ولا يمكن أن تنفيها مجرد المصلحة المتبادلة، والتاريخ يؤيدنا فى ذلك، وما يحدث الآن فى العالم ليس بالضرورة أن يؤدى لإلغاء الصراع، وإنما فى إطار السياق التاريخى للبشرية. وإنما نذهب معهم إلى ما آلوا إليه على المستوى الجزئى، أى على مستوى التجمع الإنسانى ذى الروابط المشتركة كالمنطقة العربية وغيرها من المناطق المتشابهة. وهنا أيضا التاريخ والجغرافيا يؤيدان هذه النتيجة، بأن عمق الترابط والتشابك فى العلاقات يجنبان المواجهة العسكرية بين الأقطار العربية. وفى التاريخ الحديث للمنطقة العربية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هناك عوامل عديدة ساهمت مجتمعة فى الحيلولة دون تعميق العلاقات العربية العربية. وهذا يفسر لنا فشل جميع المحاولات، والتجارب الوحدوية بين قطرين عربيين أو أكثر، ومن ثم، فإن فكرة توازن المصالح على المستوى العربى تأتى ترجمة لحتمية التعاون والإندماج العربى بحكم الجغرافيا السياسية والمصالح المشتركة، وهذا ما يمثل الجانب المادى، وبحكم الأبعاد القومية والمتمثلة فى الجانب المعنوى والنفسى، فى نفس الوقت، فإن ميزان المصالح عربيا سيعكس حجم التفاوت وعدم التكافؤ فى القوة الشاملة بين مختلف الأقطار العربية.

وهذا يقودنا إلى اعتماد بأن التوازن فى المصالح المشتركة لجميع الأطراف كلما ازداد عمقا، وازداد كثافة، كلما أدى ذلك تدريجيا إلى أن يتحقق الميزان فى ضوء التاريخ، والجغرافيا، والقومية، وليس انعكاسا لميزان القوى السائد. بل من ناحية سيقود هذا التلاقى الحقيقى فى المصالح إلى توازن قوى عربى فى مواجهة الأطراف الداخلة فى صراع مع المنطقة العربية، سواء أكانت إسرائيل _، ودول الجوار الجغرافى فى ضوء تحديات المستقبل.

وفى ضوء المدخلين السابقين يمكن استعراض ميزانى القوى والمصالح الحالى بالتركيز على البعد الاقتصادى، والبعد العسكرى للوقوف على تحديات المستقبل.

ثالثا : طبيعة الواقع الاقتصادى العربى : -

يشكل المتغير الاقتصادى مكونا رئيسيا فى توازن المصالح. ولذا، فإن تحليل الواقع الاقتصادى باعتباره أساسا لخلق المصالح المشتركة بين الأقطار العربية مقارنة بالدول المتصارعة معها، سواء على المستوى المركزى (إسرائيل)، أو على مستوى الجوار الجغرافى (تركيا - إيران - أثيوبيا) يعد مسألة بالغة الأهمية.

ويمكن تناول نقطتين رئيسيتين فى هذا الإطار وهما : -

١ - وزن القدرات الاقتصادية العربية بالدول المتصارعة معها :

فى دارسة سابقة للباحث (٢١) لدارسة التجمعات الاقتصادية العربية الثلاث، وهى : (مجلس التعاون الخليجى، ومجلس التعاون العربى، والإتحاد المغاربى) مقارنة بالدول المتصارعة معها، حيث تم التركيز على قياس القدرات الاقتصادية للدول العربية الأعضاء فى هذه التجمعات مقارنة بكل من إسرائيل، وتركيا، وإيران، وأثيوبيا، إضافة إلى القدارات الاقتصادية التى أمكن قياسها من خلال (١٢) مؤشرا هى :

حجم الناتج الإجمالى، ومتوسط نصيب الفرد منه، ونسبة خدمة الدين الخارجى إلى الناتج القومى، ومعدل النمو السنوى للإنتاج، والمعدل لسنوى لاستهلاك الطاقة، وحجم العمالة فى الصناعة، وصافى ميزان المدفوعات، ونسبة الإنفاق على البحث العلمى، ودرجة الاكتفاء الذاتى من القمح، وإنتاج الطاقة (النفط)، وإنتاج المعادن الاستراتيجية، خاصة، الحديد، والمنجنيز، والقاعدة الصناعية من خلال مؤشر حجم إنتاج الدول من الصلب.

وقد خلصت الدارسة من خلال وزن القدرات الاقتصادية إلى ما يلى :-

أ- وزن القدرات الاقتصادية للمجموعة الأولى :

وتضم هذه المجموعة كل من مصر، والعراق، والأردن، واليمن الموحدة، وسوريا، وإسرائيل، وتركيا. وقد اتضح أن :

- مصر تحتل المركز الأول بوزن قدره (٣٣,٥)، فالعراق بوزن (٣٠,٨)، فإسرائيل بوزن (٢٨,٢٥)، فتركيا بوزن (٢٨,١)، فسوريا بوزن (٢٤,٧٥)، ثم الأردن بوزن (٢١,٤)، ثم اليمن الشمالى بوزن (١٩,٧)، واليمن الجنوبى بوزن (١٤,٢٥). والجدول التالى يبين ذلك :

ب- وزن القدرات الاقتصادية للمجموعة الثانية :

وتضم هذه المجموعة كل من السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، وعمان، وإيران. وقد اتضح أن :-

السعودية تحتل المركز الأول بوزن (٢٧,٥) درجة، تليها الإمارات بوزن (٢٤.٧)، ثم إيران بوزن (٢٧,٧)، فالكويت بوزن (٢٠,٩)، ثم عمان بوزن (٥١,١)، فالبحرين بوزن (١٤,٩)،و أخيرا : قطر بوزن (١٤,٣٥). والجدول التالى يبين ذلك* :

---

*- قدم إلى ندوة "مفهوم وآليات النظام العالمى الجديد التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، (٢٤-٢٧ ديسمبر / ١٩٩٢).

جـ - وزن القدرات الاقتصادية للمجموعة الثالثة :

وتضم هذه المجموعة كل من ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا وأثيوبيا. وقد اتضح أن:-

- ليبيا تحتل المركز الأول بوزن (٣٠,٦)، تليها الجزائر بوزن (٢٨,٥)، ثم تونس بوزن (٢٥,١) , فالمغرب بوزن (٢١,٤)، ثم موريتانيا بوزن (١٦,٢)، وأخيرا : أثيوبيا بوزن (١٥,٧). والجدول التالى يبين:-

د-الوزن العام للقدرات الاقتصادية للمجموعات الثلاثة معا :

يتضح من خلال استعراض أوزان القــدرات الاقتصاديــة للمجموعــات الثلاث معا فى الجدول التالى مايلى :-

ومن خلال استعراض وزن كل مجموعة على حدة، واستعراض الــوزن العام لهذه التجمعات، مقارنة بالأطراف المتصارعة معها، يمكن رصد ما يلى :-

أ- أن هناك عوامل قوة تقابلها عوامل ضعف فى اقتصاد كل دولة، وكل تجمع.

ب- يلاحظ أن عوامل القوة ترجع عن عوامل الضعف لدى عدد كبير من الــدول العربية فى مواجهة الأطراف المتصارعة معها.

جـ- أن إسرائيل تهتم بعناصر معينة فى النواحى الاقتصاديــة، منــها ارتفــاع نصيب الفرد من الدخل القومى، وارتفاع نسبة الإنفاق علــى البحــث العلمــى، وارتفاع درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب، وارتفاع نسبة العمالة فى الصناعــة، وانخفاض صافى ميزان المدفوعات، والتميز فى حجم إنتاج الصلب بمــا يفــوق مصر، وهى الدولة الوحيدة الأخرى المنتجة له. وهذا يعكس بــالضرورة علــى ميزان قواتها العسكرية.

كما أن هذا الاهتمام بالعناصر المعنوية ينسحب على الاقتصاد التركى إلى حد كبير، وأيضا على الاقتصاد الإيرانى الذى يجمع بين النوعية، كــالتفوق فــى الإنفاق على البحث العلمى، وانخفاض المديونية، وارتفاع نســبة العمالــة فــى الصناعة، إضافة إلى التفوق فى الدخل من البترول خاصة بعد تفــوق الحــرب العراقية الإيرانية. وهذا على عكس أثيوبيا التى يظهر مــن خــلال تحليــل وزن قدرتها الاقتصادية - الضعف الواضح، وعدم تميزهــا فــى أى مــن العنــاصر الخاضعة للقياس. (ويمكن الرجوع إلى الجداول المرفقة فــى نهايــة الدارســة، الموضح بها المعلومات الخاصة بكل مجموعة دول على حــده، وبــأوزان كــل العناصر الخاضعة للقياس).

د- أن الدراسة انطلقت من افتراض أساسى أوجده الواقع العربى، وهو التشــكل الاتحادى الذى يمثل فى التجمعات العربية الثلاثة، والتى ارتكزت فى وجودها إلى الأهداف الاقتصادية لأعضائها، ورغم أزمة الخليج التى جمدت وضع واحد مــن

هذه التجمعات دون إلغائه، بل وأوجدت شكل تنسيقى جديـــد بيـــن دول مجلـــس التعاون الخليجى، وكل من مصر، وسوريا، الذى عبر عن نفسه بمســـمى اتفـــاق دمشق (مارس ١٩٩١)، وهو بعد لم يخرج إلى الوجود الحقيقى، ومع ذلك، فـــإن التجمعات الثلاثة لازالت قائمة، ولذلك، فإن هذا يقودنا إلى إمكانية تصور تجميـــع قدرات الدول الأعضاء فى كل تجمع على حـــدة، مقارنـــة بـــالطرف الرئيســـى المتصارع معا. كما أن هذا يقودنا أيضا إلى إمكانية تجميـــع قـــدرات أعضـــاء التجمعات الثلاثة معا فى مواجهة تصور بتجميع قدرات الأطراف المتصارعة من المنطقة العربية. وبغض النظـــر عـــن واقعيـــة هـــذا التصـــور، فإنـــه يتضـــح ما يلى:-

أنه بإجمالى وزن التجمعات العربية الثلاثة معا، فإنـــه يبلـــغ (٣٥٨,٩)، وبإجمالى وزن الدول الأربعة المتصارعة مع هذه الاتحادات، فإنه يتضح أن هـــذا الوزن يبلغ (١٤,٧٥). وبالمقارنة بينهما، فإنه يتضـــح أن وزن هـــذه التجمعـــات يعادل أمثال الدول الأربعة الأخرى، أى (٣ : ١)، وبضم سوريا لهذه التجمعـــات يصل وزنها إلى (٣٨٣,٦٥)، وبالمقارنة مرة أخرى مع الدول الأربعة الأخـــرى، يتضح أن وزن هذه التجمعات يعادل ما يقرب من ثلاثة أمثال ونصـــف الـــدول الأربعة الأخرى، أى (١:٣:٤). وهذا يوضح لنا إلى أى مدى يمكـــن أن يســـاهم تصور إمكانية تحقيق تنسيق، وتكامل اقتصادى بين الأطراف العربية فى مواجهة الأطراف المتصارعة معها، والتى لا يغيب عنا تصور إمكانية التنسيق فيما بينـــها أيضا، وهو ما يحدث فعلا من تعاون إيرانى / إسرائيلى، بغـــض النظـــر عـــن الأهداف، وتعاون إيرانى / تركى، وتعاون أثيوبى / إسرائيلى، وهو ما ســـيحدث مستقبلا، مع إثارة القضايا الإقليمية ذات البعد الدولى فى مؤتمر السلام الذى عقـــد فى مرحلته الأولى فى مدريد فى ١٩٩١/١٠/٣٠. ومن ثم يتضح حتميـــة اتفـــاق العرب فى الحاضر، وإن صعب الأمر، فإن الحتمية تتفق والمستقبل.

ب- طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة بين الأقطار العربية :

من أهم المؤشرات التى توضح طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية، مؤشر حجم العلاقات التجارية بينهم. حيث اتضح، أنه طبقا لبيانات عام ١٩٨٨، أن حجم الصادرات العربية البينية بلغ (٥٢٧٢) مليون دولار، ويمثل ٦,٥% من إجمالى الصادرات العربية، وأن حجم الواردات العربية البينية بلغ (٦٠٢٠) مليون دولار، ويمثل ٦,٤٤% من إجمالى الوادرات العربية (٢٢)، وبالمتوسط، فإنه قد بلغت نسبة التبادل التجارى (صادرات وواردات) البينى من إجمالى التجارة العربية ٩,٥% (٢٣). ويعلق أحد التقارير على ذلك بأنه من الواضح أن التبادل التجارى بين الدول العربية لايزال يمثل نسبة ضئيلة من مجمل هذه التجارة، ويرجع هذا الوزن الضئيل إلى عدة عوامل أهمها : ضيق القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية، وعدم توافر السلع المنتجة محليا لمقابلة احتياجات الأسواق العربية، وكذلك عدم تطور الخدمات اللازمة؛ لنمو هذه التجارة كالمواصلات والإعلام والتمويل، بالمقارنة بما يتوفر فى هذه الخدمات للتجارة الدولية (٢٤).

وإذا كان مؤشر التبادل التجارى يكشف واقع العلاقات الاقتصادية السائدة بين الأقطار العربية، إلا أنه يكشف أيضا عن العورات الدقيقة لهذا النظام الاقتصادى، والذى يجعل من النظام التجارى بين العرب دون ال ١٠%، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة الواردات من الغذاء والحبوب، خاصة القمح، ولعل الفجوة الغذائية التى تتضح فى الجداول المرفقة بالدراسة بين ما ينتج فى الداخل، وما يستورد؛ لسد حاجة الاستهلاك تؤكد ذلك.

كما أن حركة رؤوس الأموال العربية التى تتجه خارج المنطقة، فى الوقت الذى تقوم فيه دول عربية بالاستدانة من المصارف، والدول، والصناديق غير العربية، بما يمثل عبء ثقيل على اقتصاديات الدول العربية، والتى يوجد بها مجالات استثمار واسعة، يمكنها استغلال الأموال العربية الفاضة.

إضافة إلى حركة العمالة العربية هى التى تكشف عن فقدان العرب للكيفية التى ينظمون بها استثمار العمالة الزائدة فى بعض الدول العربية، التى

تعانى كثافة بشرية، إلى البلاد العربية الأخرى التى تحتاج لذلك. بل إن بعض الدول العربية تخشى اللجوء للعمالة العربية مستعينة بعمالة من الشرق الأسيوى. وكل هذا يؤدى إلى إهدار العنصر البشرى، وإهدار الموارد العربية التى تنتقل إلى الخارج لأسباب متعددة، فتفقد مرة أخرى العنصر البشرى الذى لا يتوفر له فرص الاستثمار الداخلى لاستيعابه.

والسؤال هنا أليست هناك إمكانية حقيقية يمكن أن تخلق واقع اقتصادى أفضل، يقوم على زيادة درجة التبادل التجارى فى إطار متكامل ؟ الواقع يشهد بأنه توجد موارد وإمكانيات عربية غير مستثمرة. فالأرض – مثلا – موجودة ولا تزرع، فماذا لو زرعت.. ! ؟ ألا توفر الغذاء للبشر وبصورة مستقرة بعيدة عن أى ضغوط خارجية تتحكم فى إرادة الشعوب ؟ العربية ؟ فالمنطقة العربية تعانى من عجز كبير فى إنتاج المواد الغذائية، فى الوقت الذى توجد فيه إمكانيات مواجهة ذلك بحلول سهلة وبسيطة (٢٥). ومن ناحية أخرى، فإن استمرارية هذه الأوضاع تقود إلى خلق مخاطر تهدد الأمن الاقتصادى القومى العربى، وبالتالى الأمن العربى الشامل، وتتمثل هذه المخاطر فى عدم كفاءة استخدام عناصر القوة الاقتصادية وغير الاقتصادية العربية، بحيث أضحت عوامل ضعف أضيفت إلى غيرها، خصما من حساب الوطن العربى، وإضافة إلى رصيد أعداء هذا الوطن، ومن هذه المؤشرات الانكشاف البنيوى، والتجارى، والغذائى، والمالى (الدائن والمدين، أو الفوائض والمديونية)، والتكنولوجى، والاستثمارى، وفى مجال العمالة، ونتيجة الاختراق المتعاظم للشركات متعددة الجنسية بدعم من دولها "الأم" (فى المراكز الرأسمالية المسيطرة)، وعبر كل القنوات فى الاقتصاديات العربية (٢٦).

وفى ضوء ما سبق تحليله من وزن القدرات الاقتصادية العربية، مقارنة بالدول المتصارعة معها، وما سبق تحليله من طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية السائدة، تتضح مدى إمكانية خلق توازن مصالح، هدفه الأساسى تعميق الاندماج الاقتصادى وزيادة فعاليته، بما يسهم فى خلق منطقة اقتصادية موحدة، تتكامل فيما بينها عناصرها الاقتصادية الشاملة. ومن هنا، فإن توازن المصالح المنشود يأتى

معبرا عن ذلك اللاتكافؤ القائم بالفعل فى القدرات الاقتصادية، كما اتضح عند وزن عناصرها فى الدول العربية المختلفة. ولكن سيصل عدم التكافؤ عند تعميق الاندماج الحقيقى بمرور الوقت إلى تكافؤ نسبى، خاصة بين الأقطاب الرئيسيين للنظام العربى الإقليمى، بما يؤدى إلى تعدد الأقطاب العرب الفاعليين، دون انفراد أى قطب عربى وحيد بالهيمنة على النظام العربى.

رابعا : طبيعة الواقع العسكرى :

من خلال استعراض طبيعة الواقع العسكرى من حيث القدرات على المستوى العربى يتضح، أن هناك خمس دول عربية تحتل مرتبة متميزة، من حيث امتلاكها قدرات عسكرية شاملة، وهذه الدول هى (مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر، والأردن)، بينما هناك ثلاث دول عربية أخرى تحتل مرتبة تالية، من حيث امتلاك القدرات العسكرية، وهى : "السعودية " وليبيا، والمغرب" (٢٧). وقد تم استخلاص ذلك من واقع عدة مؤشرات رئيسية؛ هى : كامتلاك عدد الطائرات المقاتلة، والدبابات، والإنفاق العسكرى، وعدد القوات المسلحة، إضافة إلى مؤشرات أخرى كثيرة تم أخذها فى الاعتبار. وفى ضوء ذلك اتضح، أن أعلى خمس دول عربية لديها قوات عسكرية ضخمة هى (العراق مليون جندى)، ومصر (٤٤٥ ألف)، ثم سوريا (٤٠٧,٥ ألف مقاتل)، والمغرب (٢٠٣,٥ ألف مقاتل ثم الجزائر (١٦٩ ألف). أما على مستوى امتلاك الدبابات اتضح، أن أعلى ست دول هى : (العراق ٤٥٠٠ دبابة)، تليها سوريا (٤٠٠٠ دبابة) ثم ليبيا (٣٢٨٠ دبابة)، فمصر (٣٢٥٠ دبابة)، ثم الجزائر (١٠٠٠ دبابة)، وأخيرا : الأردن (٩٨٦ دبابة). كذلك على مستوى امتلاك المقاتلة، فقد احتلت ليبيا المقدمة بعدد (٥٤٤ طائرة)، تليها العراق بعدد (٥٠٠ طائرة)، ثم سوريا بعدد (٤٧٨ طائرة)، ثم الجزائر بعدد (٣٤٦ طائرة)، وأخيرا : السعودية بعدد (٢٢٦ طائرة مقاتلة). أما على مستوى الإنفاق العسكرى.. فقد لوحظ بعض التغيير، حيث أن سبع دول عربية تدور نسبة إنفاقها العسكرية من حجم إنتاجها القومى بين ١٥% إلى ٢٥% تقريبا، وهى : (سوريا، والأردن، والسعودية، وعمان، واليمن،

والصومال، والمغرب)، بينما مصر، فتقترب نسبة إنفاقها العسكرية من ٨% فقط. إلا أن لدى مصر منظومة المعدات العسكرية الأخرى، كالسلاح البحرى الذى لا يتوافر لدى أغلب هذه الدول العربية، وتحقق فيه تفوقا واضحا.

ومن خلال القراءة السابقة للواقع العسكرى يتضح، أن ميزان القوى العسكرى العربى يميل إلى صالح من (٥ : ٨) دول عربية من إجمالى (٢١) دولة عربية. كما أنه من بين الدول الخمسة الذين يحتلون المقدمة الثلاثة دول هى : (مصر، وسوريا، والأردن) لا يتوافر فيها الثروة، التى تتلائم مع قدرتها العسكرية والتحديات التى تواجهها، بينما هناك دولتان هما (العراق والجزائر) تتوافر فيهما ثروات طبيعية تقودها إلى هذا الوضع المتميز عسكريا. أما الدول الثلاثة الأخرى، والتى تأتى فى المرتبة الثانية، وهى (السعودية وليبيا) تعد من الدول مالكة الثروة العربية ولديها فائض – فى الدخل القومى – واضح ومتميز، أما المغرب فهى من الدول العربية محدود الثروة، إلا أنها تأتى فى هذه المرتبة وتهتم بقدراتها العسكرية، وذلك نظرا لمشكلة الصحراء الغربية فى الجنوب المغربى.

كذلك، فإن هناك ميل كبير لعدد غير صغير من الدول العربية، لشراء السلاح وتكدسه دون الاستفادة منه، كما يحدث فى أغلب دول الخليج العربى المالكة للثروة (٢٨)، وهذا يعود إلى الرغبة فى الحفاظ على أمن الخليج.

كما أنه يلاحظ أن هناك وجود لأسلحة ضخمة، وذات نوعية متميزة لدى بلاد عربية ليست لديها قدرات بشرية تقوم باستخدام هذه الأسلحة، كالسعودية وجميع دول الخليج العربى، بل مما يكرس ذلك نظام التجنيد المعمول به فى هذه البلدان، والذى يتسم بأنه نظام غير إجبارى.

وبالمقارنة مع دول الجوار أو الدول المتصارعة من النظام العربى وتشمل كل من : "إسرائيل، وإيران، وتركيا، وأثيوبيا"، وتتوازى عسكريا مع دول المقدمة فى النظام العربى الخمسة السابق الإشارة إليهم، وهم (مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، والجزائر). وبترتيب هذه الدول المتصارعة مع النظام العربى يتضح، أن إسرائيل تأتى فى المقدمة بنسبة إنفاق عسكرى تصل إلى ٣٤% من

ناتجها القومى، تليها إيران بحجم ١٤%، ثم تركيا، فأثيوبيا. ومـن حيث حجم القوات المسلحة، فإن دول إسرائيل، وإيران، وتركيا تتقارب بحجم يتراوح بين (٥٠٠ ألف إلى ٧٥٠ ألف) جندى، بينما يتراجع حجم القوات الأثيوبية إلى نحو (٢٠٠) ألف جندى. أما من حيث الدبابات، فإن إسرائيل تمتلك ما يقرب من (٤٠٠٠) دبابة، تليها تركيا بنحو (٣٠٠٠) دبابة، ثم إيران بنحو (٢٠٠٠) دبابة، فأثيوبيا بعدد (١٠٠٠) دبابة تقريبا. بينما من حيث عدد الطائرات، فتحتل إسرائيل المقدمة بإجمالى (٦٧٦) طائرة، تليها تركيا بنحو (٣٨٨) طائرة، ثم أثيوبيا بنحو (١٥٠) طائرة، فإيران بنحو (٨٠) طائرة (٢٩).

وإذا كان الواقع العسكرى يشير من خلال القراءة السابقة، إلى أن العراق قبل أزمة الخليج – كان يعد ضمن الدول الفاعلة فى النظام العربى، والتى تؤخذ فى الاعتبار عند إجراء توازن للقوى بين العرب وإسرائيل، أو العرب ودول الجوار الجغرافى، إلا أن أزمة الخليج وما ترتب عليها من قيام التحالف بضرب وتدمير القدرة العسكرية العراقية، فإن العراق يصبح خارج معادلة توازن القوى. ومن ثم، فإن تدمير العراق يخل بالتوازن الإقليمى تباعا. خاصة وأن العراق كأحد عناصر التوازن العسكرى العربى الإسرئيلى، كان الطرف العربى الوحيد الذى يمتلك صواريخ متوسطة المدى، ذات مدى كبير من (٣٠٠) كم، باستثناء السعودية، ويمتلك ترسانة أسلحة كيماوية معلن عنها، وهو ما ساهم به خلال عام ١٩٩٠ فى إرساء أسس ردع استراتيجى عربى متبادل مع إسرائيل إلى حد كبير، مما أدى إلى تراجع هام فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عن نظرية الضربة المسبقة أو الإجهاضية. إلا أن ما أصاب الميزان العربى الإسرائيلى من خلل، قد يعيد إسرائيل إلى ممارسة "الضربة المسبقة". وفى المعنى الأخير، فإن انهيار القوة العسكرية العراقية سوف يترك تأثيراته الحادة على الأوضاع الاستراتيجية فى المنطقة (٣٠). وبخروج العراق إذن من المعادلة الأمنية الاستراتيجية، أو بعبارة أدق من معادلة ميزان القوى العربى بإسرائيل ودول الجوار، يجعل من الدول العربية الأخرى فى وضع استراتيجى مختل. وبالتالى،

فإن أى تفكير فى تدعيم فكرة المصالح سيأتى فى إطار عدم التكافؤ فـى تـوازن القوى القائم المضاد للطرف العربى.

وباستثناء التنسيق العسكرى العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، خاصة بين الطرف المصرى والطرف السورى، فإنه يصعب تصور وجود تنسـيق عربـى عسكرى. بينما نلاحظ تنسيقا عسكريا تم بالفعل بين إيـران وإسـرائيل، خـلال الحرب العراقية الإيرانية بهدف تدعيم القـدرة العسـكرية الإيرانيـة؛ لإحـراز الانتصار على الطرف العراقى، كما أنه تم بالفعل تنسيق إسرائيلى أثيوبى، هدفـه تدعيم القدرة الأثيوبية؛ لفرض إرادتها على دول حوض النيـل، وفـى مقدمتـها مصر؛ للضغط المستمر على مصر، وفتح محورا وجبهة أخـرى تخفـف مـن الضغط المكثف على الجبهة الشرقية لمصر تجاه إسرائيل حـال نشـوب حـرب جديدة. كما يلاحظ أيضا التنسيق بين تركيا، وإسرائيل بشـأن الميـاه، والأكـثر ملاحظة أن تركيا تعد المخزون الاستراتيجى العسكرى لإسرائيل حـال نشـوب حرب مع العرب، نظرا لوجود قواعد أمريكية فيها.

أما على المستوى العربى ذاته، فإنه يلاحظ فى أواخر الثمانينات تدعيـم التقارب العربى / العربى، فى شكل التجمعات المختلفة، أو هى وسيلة، لتجميـع عدة دول عربية فى مواجهة عدة دول عربية أخرى. بمعنى خلق وسائل لتدعيـم موقف عدة دول معا، بما يقوى منها فى مواجهة أطراف أخرى أيا كانت.

ولعل التحالف هو وسيلة من وسائل حفظ توازن القوى.

فتوازن القوى العربى / العربى، يجعل الميزان يميل إلى هيمنة حوالـى (٤) أربع دول – بعد خروج العراق مؤقتا من المعادلة – على النظام الإقليمـى العربى، بينما بقية الدول العربية ليس لها مجال فى التنافس فى مـيزان القـوى العربى / العربى، باستثناء الدول الثلاثة، التى يتكدس فيها السلاح دون اتساق مـع العنصر البشرى.

أما على المستوى الاقتصادى، فإن الغالب أن الدول لتى تتمتـع بقـدرة اقتصادية عالية هى نفسها – إلى حد كبير – التى تتوازى عسكريا، وتتقدم علـى

بقية الدول العربية الأخرى فى امتلاكها قدرة عسكرية موازية للقدرة الاقتصادية الموجودة لديها.

الخلاصة :

السؤال الطبيعى فى ختام هذه الدراسة التحليلية للواقع العربى، بهدف الكشف عن العلاقة بين ميزانى القوى والمصالح هو : ما هى خلاصة هذا البحث؟ فمن خلال التعرض للبعدين الاقتصادى والعسكرى على المستوى العربى مقارنا بالدول المتصارعة بالنظام العربى، أمكن استخلاص، أن توازن المصالح العربية يأتى انعكاسا للتفاوت بين أقطار الوطن العربى فى القدرات الاقتصادية. بمعنى أن ميزان المصالح يأتى معبرا عن حقيقة هذا التفاوت، وامتداد للواقع الاقتصادى القائم، حيث تهيمن على النظام الاقتصادى العربى عدة قوى عربية محدودة. فى نفس الوقت، فإن هذا التفاوت فى القدرات الاقتصادية يتسق إلى حد كبير مع التفاوت فى القدرات العسكرية، حيث تهيمن أيضا عدة أقطار قليلة العدد.. ومن بين القوى العسكرية العربية المهيمنة، قوى اقتصادية عربية مهيمنة أيضا، بل هناك تطابق نسبى إلى حد كبير، وهذا يقود إلى أن توازن القوى يعد بمثابة الأساس؛ لتوازن المصالح عربيا. وإلا بماذا نفسر ما دفعته الكويت، ودول الخليج من أموال ضخمة إلى العراق خلال حربه مع إيران ؟ ولماذا تحرص الدول العربية الأكثر ثراء على العلاقات المتوازنة مع الدول العربية ذات القوة العسكرية كمصر وسوريا، وهكذا ؟

ولكن فى غياب التنسيق العربى، وضعف الاعتماد المتبادل القائم حاليا بين الأقطار العربية، والذى لا يتجاوز ١٠% من حجم العلاقات الخارجية العربية مع بقية دول العالم، وغياب التنسيق العسكرى أيضا، فإن الطرف العربى فى معادلة توازن القوى مع الدول المتصارعة معه، فإن الميزان لا يأتى فى صالحه.

وهذا يقودنا إلى أن توازن المصالح المنشودة عربيا يأتى ترجمة لحتمية التعاون والاندماج العربى / العربى، بما يتفق مع التاريخ والجغرافيا والنزعة القومية وغير ذلك، أما التوازن القائم فى المصالح، فيأتى انعكاسا لميزان القوى

السائد عربيا، الذى يميل فى صالح عدة أقطار عربية مهيمنة فى ضوء قوتهم الحقيقية الشاملة. بعبارة أخرى، فإن توازن المصالح يصلح كأداة هامة فى تعميق الاعتماد المتبادل، وزيادة درجة التفاعل فيما بين الأقطار العربية، وكلما ازداد هذا أدى إلى تدعيم التنسيق، الذى بدوره يمكن أن يجنب العرب من خلال "دول القوة" أن يستخدموا "فجوة القوة" إلى إشعال الحروب مع العرب ذاتهم متمثلين فى "دول الثروة" . بل سيقود إلى تدعيم ميزان القوى العربى الشامل فى مواجهة إسرائيل والدول المجاورة، التى تدخل فى علاقات صراعية مع المنطقة العربية. أى أن توازن المصالح عندما يتحقق بين العرب، فإنه سيصبح وسيلة؛ لتعبئة العرب أنفسهم؛ لمواجهة تحدياتهم مع الأطراف الخارجية، وليس لمواجهة بعضهم البعض، كما حدث فى أزمة الخليج الأخيرة. حيث أن توازن المصالح وما يستتبعه من تعميق لدرجة الاندماج والتكامل يجعل من الصعب – وإن لم يكن من المستحيل – على أى طرف عربى أن يتعامل مع غيره من الأشقاء العرب بغير الوسائل السلمية، مهما كان ميزان القوى فى صالح هذا الطرف.

ولا أجد ما اختتم به هذا البحث سوى القول قياسا على ما أشار به "جورباتشوف" حول "البيت الأوربى المشترك" (٣١)، بأن الدعوة فى خلق توازن مصالح حقيقى بين العرب أنفسهم يحتاج إلى تعميق فكرة "البيت العربى المشترك"، حيث أن لكل بلد عربى مشاكله، ويميل إلى أن يحيا حياته الخاصة، وأن يتبع تقاليده الخاصة. فالبيت العربى مشترك كحقيقة تاريخية وجغرافية، ولكن لكل أسرة شقتها الخاصة، وهناك مداخل مختلفة أيضا. وبإمكان العرب إذن أن ينقذوا بيتهم ويحموه، ضد الحريق وضد الكوارث الأخرى , وضد نهب الأخرين، وأن يجلعوه أفضل وأكثر أمنا، ويحافظوا عليه فى وضع مناسب إذا عملوا معا، وبشكل جماعى، واتبعوا القواعد المعقولة؛ للتعايش السلمى.

ومفهوم البيت العربى المشترك يوحى بدرجة من التكامل، حتى ولو كانت دولها تنتمى إلى أنظمة اجتماعية مختلفة، واتجاهات، أو تحالفات عسكرية سياسية متعارضة، وأنه فى المعنى الأخير يجمع بين "الضرورة والإمكانية".

مراجع الفصل الخامس

١- ميخائيل جورباتشوف، والبيريسترويكا، ترجمة : حمدى عبد الجواد، القاهرة، دار الشـروق، ١٩٨٨، ص١٦١، ص١٦٢.
٢- المرجع السابق، ص١٦٢.
٣- المرجع السابق، ص١٦٢، ص١٦٣.
٤- المرجع السابق، ص١٦٣، ص١٦٤.
٥- المرجع السابق، ص١٦٥.
٦- المرجع السابق، ص١٦٧.
٧- المرجع السابق، ص١٦٩، ص١٧٠.
٨- المرجع السابق، ص١٧٠، ١٧١.
٩- انظر فى ذلك : محمد سيد أحمـد، "تـوازن القـوى.. وتـوازن المصـالح" الأهـرام، ١٢/٤/١٩٨٩، ص٧، وأيضا : السيد يسن، "النظام العربى الجديد . قراءة للعالم المتغـير ورؤية للمستقبل البعيد" الأهرام٢/٦/١٩٨٩، ص٦، وكذلك : محمد سـيد أحمـد، "قمـة جورباتشوف – بوش، هل فكرة توازن المصالح كفيلة بتعويض الخلل فى توازن القوى ؟ "، الأهرام، ٣١/٥/١٩٩٠، ص٦.
١٠- ميخائيل جورباتشوف، مرجع سابق، ص٢٥٧.
١١- المرجع السابق، ص٢٠٦.
١٢- السيد يسن، مرجع سابق، ص٦.
١٣- محمد سيد أحمد، هل فكرة توازن المصالح كفيلة بتعويض الخلل فـى تـوازن القـوى، مرجع سابق، ص٦.
١٤- انظر فى ذلك عدد من المراجع الأساسية فى موضوع توازن القوى وهى : -

- Kenerh Waltz, "Theory of Intetnational Relations ",Ik F. Greenstein and N. pelsby (ed., Handbook of political science : International politics, vol. ٨. Reading : Addision Wesloy, ١١٩٦٥.
- I. Clawde, power and Internations, New York : Random House, ١٩٥٢.
- H. Motgenthau, politics Among Nations, ٥ th ed., New York : Knopf, ١١٩٧٣.
- James E. Dougherty and others. contending Theoring of International Relations, Lippincott company, New York , ١٩٧١.

ومن المراجع العربية الهامة :
- د. محمود إسماعيل محمد، "نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى" المجلـــة الاجتماعيـــة، القاهرة، عدد سبتمبر ١٩٨٢، ص٧٧:٩٧.
- د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت جامعة الكويت، ١٩٧١.
- أمين النافورى، مفهوم التوازن الاستراتيجى من منظور تاريخى عسكرى، بـــيروت، معـــهد الإنماء العربى، ١٩٨١.

١٥- وردت هذه الفكرة ضمن مقال له : "تـــوازن القـــوى.. وتـــوازن المصـــالح"، الأهـــرام ١٩٨٩/٤/١٢ , ص٧.

١٦- انظر، د. على الدين هلال، وجميل مطر، النظام الاقليمى العربـــى، بـــيروت، مركـــز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثانية ١٩٨٠، ص٢٩:٥٣.

١٧- مزيد من التفاصيل، انظر، د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص١١٠:١٨٧.

١٨- Hans Motganthau , op. cit, pp.١٨١

١٩. ١٨٩ - د. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافى، بيروت، مركـــز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٣٠.

٢٠- المرجع السابق، ص٣١.

ropert. o. Keohance and joseph S.Nye, "Interntional Interdepence and Integration", in : Fred I. Creentein and Nelson, W.polsly, eds. The Hand Book of political science: International Relationg (Reading, Mass : Addison - Wesly , ١٩٧٥) , pp. ٣٦٧ - ٣٦٨.

وأيضا :

World politice in: Keohance, power and Interdepence . o.Ropert- ٢. Little, Borwn, ١٩٧٧), Chap:Transition (Boston .

٢٢- انظر نص الدراسة لـــ / د. جمال على زهران "الاتحادات العربية الفرعيـــة : محاولـــة لقياس القوة فى إطار الصراعات المحيطة" , الفكر الاستراتيجى العربى، بـــيروت، عـــدد (٣١)، يناير ١٩٩٠، ص٢٠٩، ص٢٣٤.

٢٣- انظر تطور التجارة العربية البينية (٨٥ - ١٩٨٨)، التقرير الاقتصادى العربى الموحـــد لعام ١٩٩٠، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ٣٠٨.

٢٤- المرجع السابق، ص١٣٠.

٢٦-د. فؤاد مرسى، "مشكلة الحياة والحل الممكن" والمنار، القــاهرة / بــاريس عــدد (١١)، نوفمبر ١٩٨٥، ص٧٠:٧٧.

٢٧- د. طه عبد العليم طه، "قضايا الاقتصاد السياسى للانكشاف والأمن فى الوطن العربى" فى : النظام الإقليمى العربى (الوضع الراهــن والتحديــات المســتقبلية)، أعمــال المؤتمــر الاستراتيجى الأول، عمان : ١٩٨٧، ص ١٢٤ : ١٦٧.

٢٨- انظر الجدول المرفق حول الميزان العسكرى للدول العربية مقارنا باسرائيل، رقــم (٧)، والمستخرج من :

Militaty Balance, llss, London, ١٩٨٧/١٩٨٨, And, ١٩٨٨/١٩٨٧.

٢٨- انظر الكتاب الهام د. سامى منصور، تجارة السلاح والأمن القومى العربــى، القــاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩١، ص٨٧ : ١٤٢.

٢٩- انظر مزيدا من التفاصيل لدى، د. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجــوار الجغرافــى، مرجع سابق، ص٧٢ : ٩٥.

٣٠- انظر : جميل مطر، حوار مع جريدة الجمهورية، ١٩٩١/٢/٢٨، وكذلك المقال الــهام، لمحمد عبد السلام الآثار الاستراتيجية لانهيار القوة العسكرية العراقية"، جريدة الأهــرام، ١٩٩١/٥/٢٤، ص٦.

٣١- ميخائيل جورباتشوف، البيريسترويكا، مرجع سابق، ص٢٣٤، ٢٣٥.

الفصل السادس

مستقبل النظام الإقليمى العربى
وسط النظم الإقليمية الأخرى
فى ظل الحقبة الجديدة للنظام الدولى

النظم الإقليمية فى ظل الحقبة الجديدة
للنظام العالمى الدولى

مقدمة :

فى خضم الصراع الدولى بين قطبيه الرئيسيين، والمتمثلين فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الثمانينات، عاشت وتعايشت، بل وتبلورت أساسا بعض هذه النظم الإقليمية. واستطاعت هذه النظم أن تتأرجح بين الحفاظ على الهوية والاستقلالية من ناحية، وبين التبعية تنسيقا، أو تحالفا، أو اندماجا مع أحد القطبين الدوليين.

ودون الدخول فى تفاصيل تطورات العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولى خلال ما يقرب من خمسين عاما، فإن التطور الذى يشهده النظام الدولى مع نهاية الثمانينات، والذى تمثل فى اختفاء الاتحاد السوفيتى بتفككه إلى ١٥ جمهورية، من خريطة الصراع أو التنافس الدولى، خلق وضعا جديدا فى شكل النظام الدولى، خاصة، وأنه لم يدخل حلبة هذا النظام قطب موازى للاتحاد السوفيتى، مما أوجد الولايات المتحدة فى صورة الملاكم بلا منافس. وعلى الرغم من أن هذا لا يعنى التسليم من جانبنا بأن الولايات المتحدة أصبحت المنفردة بالعالم، إلا أن السؤال المنطقى الذى طرح نفسه بإلحاح هو : ما هو وضع النظم الإقليمية التى مكثت متعايشة مع نظام دولى يقوم على الصراع بين قطبين، فى ظل حقبة جديدة لنظام دولى اختفت منه إحدى القوتين ؟ بعبارة أخرى، هل يمكن القول بأن هذه النظم الإقليمية يمكن لها أن تستمر فى ظل وضع جديد ؟ وإن استطاعت أن تستمر ما هو وضع هذه النظم فى ظل الصياغة الجديدة للنظام الدولى ؟ أم هذه النظم يصعب الحديث عن إمكانية وجودها بالشكل الحالى أساسا ؟ ومن ثم هل يمكن الحديث اذن عن صياغات جديدة لهذه النظم الإقليمية للتكيف مع النظام الدولى فى حقبته الجديدة ؟

هذه التساؤلات المشروعة، تسعى هذه الدراسة للتصدى لها سعيا نحو طرح إجابات مبدئية يقع جزء قليل منها خلال استقراء الحاضر، وجزء كبير منها يقع فى المستقبل، وهو ما يستوجب التنبيه إليه البداية.

وفى ضوء ذلك، فإنه يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى عدة أجزاء، حيث يتعرض الجزء الأول للمنطلقات النظرية للدراسة من واقع التعرض للأدب

النظرى فى طبيعة العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولـــى، والثـــانى يتعلـــق بتطورات العلاقة بين النظم الإقليمية المختلفة والنظام الدولى فى ظل الصراع بين قطبيه الرئيسيين، أما الجزء الثالث فيتعلق بوضع النظم الإقليمية فى ظـــل حقبـــة النظام الدولى الجديدة، ثم أخيرا : خاتمة الدراسة.

أولا : المنطلقات النظرية للعلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولى :

تدور فكرة هذه الدراسة حول طبيعة الارتباط بين النظم الإقليمية والنظـام الدولى، سواء فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل، وذلك فى ضوء المتغـــيرات الأساسية التى يشهدها النظام الدولى أو النظم الإقليمية بصفة عامة، بيـــن حقبـــة وأخرى. ومن ثم، فإن تحليل هذه العلاقة الارتباطية يتطلـــب إيضـــاح المفـــاهيم والمنطلقات النظرية التى تتحرك هذه الدراسة فى ضوئها.

ويجب التسليم بداية بأن مفهوم النظام الإقليمى، أو المنطقة، أو "الحـــزام" الإقليمى * بالمعنى السياسى، يمكن أن يرد إلى أنه نتاج للحـــرب البـــاردة بيـــن طرفى النظام الدولى المتنافسين على قيادته، والمتمثلان فى الشرق بقيادة الاتحـــاد السوفيتى، والغرب بقيادة الولايات المتحدة، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت له بعض السوابق التاريخية من قبل مما لا يمكن تجاهله. وبهذا المعنـــى، فإن النظام الإقليمى ولد معبرا عن فكرة سياسية فى أتون صراع الشرق والغرب، حيث سعى كلا من العملاقين إلى بسط نفوذه على منطقة إقليمية ما تمثل له مجالا حيويا يتفق وأمنه القومى. وهو ما أدى فى النهاية إلى تقسيم لمناطق العـــالم مـــن وجهة كل طرف، ثم أدار كل منهما الصراع، وتزايدت حدته، وأصبح عنيفا ولكنه متعدد الدرجات طبقا لمدى أهمية وثقل كل منطقة إقليمية.

ويفسر هذا الاستخلاص، ويدعمه عدد من الشواهد ا حيه منها : حـــرص الولايات المتحدة على التواجد فى أوروبا الغربية يقابلها حرص الاتحاد الســـوفيتى

---

*– يرى البعض : أنه يمكن اعتبار بعض هذه النظم الإقليمية بأنها نظم دولية فرعية استنادا إلى كونها جـــزء من النظام الدولى السائد، ومناطق نفوذ مباشرة للدول الكبرى المهيمنة على ذلك النظام الدولى. والواقع أن لـــهذه المسألة اجتهادات شتى، وهى محل خلاف علمى لسنا بصدد حسمه نهائيا فى هذه الورقة.

على التواجد فى أوروبا الشرقية، وكذلك الرفض السوفيتى، والذى وصـــل إلـــى مرحلة المقاومة المباشرة لفكرة الأحلاف الغربية التى تحيط بحـــدوده الجنوبيـــة، ووصل به الأمر إلى تدخله فى أفغانستان للحيلولة دون سقوط نظام ماركسى تابع له باعتبارها مجالا حيويا للأمن القومى السوفيتى. وعلى الجانب الآخر يلاحـــظ الرفض الأمريكى الصارم فى عهد جون كينيدى لقواعد الصواريخ التى أقيمـــت فى كوب عام ١٩٦٢، وهددت بحدوث مواجهة نوويـــة فـــى حالـــة عـــدم فـــك الصورايخ، وتمخض الأمر على إنهاء المسألة لصالح الولايات المتحدة باعتبار أن أمريكا الوسطى والجنوبية هى منطقة نفوذ لها، وتمثل مجالا حيويا لأمنها القومى. ولهذا كان الصراع شديدا ومفتوحا على المناطق الجغرافية الأخرى، ولكـــن دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة كما كان يمكن أن يحدث فى أوروبا الشرقية، أو أمريكا الوسطى، أو الجنوبية. وقد لوحظ ذلك الصراع والتنافس بين العملاقين فى أفريقيا، وطرحت خطط متبادلة من كل طرف تجاه الآخر، حيث سعى كل منـــهما إلى التواجد الذى يصل فى بعض الأحيان إلى اليهمنة على بعض الدول الأفريقيـــة سعيا وراء "تحزيم" القارة كلها لصالح طرف، وعلى حساب الطرف الأخرى. كما أمتد الصراع إلى وسط وجنوب شرق آسيا ابتداء من إيران وحتى الصين وفيتنـــام وكوريا وما بينهم من دول أخرى هامة كالهند وباكستان وغيرهما، حيـــث كـــان الطرفان يتبادلان مواقع النفوذ فى هذه المنطقة. بالإضافة إلـــى ذلـــك، المنطقـــة العربية وحزام "الشرق الأوسط"، حيث كان تمثل مجالا واســـعا للتنـــافس بيـــن الطرفين سيأتى الحديث عنه تفصيلا فيما بعد، أنما اســـتطاع الغـــرب بزعامـــة الولايات المتحدة أن يكون له وجود قوى وفعال خاصة فى منطقة الخليج العربـــى التى تمثل له مجالا حيويا يتفق ومقتضيات استمرارية النظام الرأسمالى بما تمتلكه هذه المنطقة من بترول، والذى يعد عصب هذا النظام الرأسمالى أو شريان حياتـــه واستمراريته، ولضمان هذا الوجود سعى الغرب إلى تدعيم وضمان أمن إسرائيل، بل وضمان تفوقها على العرب خاصة على المستوى النوعى بمـــا يجعـــل كفـــة التنافس فى هذه المنطقة الحيوية راجحة لصالح الولايات المتحدة خاصة والغـــرب عامة.

ومن خلال الاستعراض السريع لهذه الشواهد، يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن النظم الإقليمية. وإذا شئنا الدقة "المناطق الإقليمية" - قد تبلورت بالمعنى السياسى انعكاسا للصراع بين القوتين العظميين، وهما يمثلان قمة النظام الدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى نهائيا مع عام ١٩٩١، وأيضا تبلورت كترجمة فعلية لسعى هذه الدول الكبرى لتحقيق مصالحها وأمنها القومى المباشر وغير المباشر من خلالها.

ولذلك فقد لاحظنا وجود عدد من المصطلحات التى أطلقت على المناطق الإقليمية المختلفة، والتى تجددت وفق منظور ومصلحة من يطلقونها، "كالشرق الأوسط"، و"الشرق الأدنى"، و"الشرق الأقصى" وغيرهم كثير ولا داعى لذكرها فى هذا المقام (١).ولا شك أن هذا التناول لمفهوم المناطق الإقليمية بالمعنى السياسى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان مدخلا رئيسيا لتناوله على المستوى العلمى وعلى نطاق واسع ابتداء من الستينات وحتى الآن (٢) وبدون الخوض فى تفاصيل هذا التطور فى استخدام مفهوم النظم الإقليمية بالمعنى العلمى، فإنه يمكن الأخذ بداية بالرؤية التى تميز بين مستويات التحليل المختلفة فى مجال العلاقات الدولية قبل أن نحدد ما هو المقصود بالمعنى العلمى لهذا المفهوم (٣) :

١- مستوى النظام الدولى : ويقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، وخاصة الدولتين العظميين. والتى يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية فى العالم ككل.

٢- مستوى النظام الإقليمى أو التابع : ويقصد به نظام التفاعلات الدولية فى منطقة ما تحدد عادة على أساس جغرافى. وقد أخذت بهذا المستوى الدراسات التى تمت عن النظام الإقليمى العربى، أو فى منطقة الشرق الأوسط، أو جنوب شرق آسيا أو أفريقيا.

٣- مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولى : وفى مقدمتها الدولة التى تعدد أكثر وحدات النظام الدولى تعددا، ومن ثم يركز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجى لها، أى على السياسات الخارجية للدول. وذلك

دون تجاهل للأشكال الأخرى كالشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة والحركات الثورية التى تسعى من أجل الحصول على الاستقلال.

وتعنى الدارسة هنا بالمستويين الأول وهو النظام الدولى، والثانى وهو النظام الإقليمى. وإذا شئنا تحديدا أكثر للنظام الإقليمى كمفهوم علمى، فإنه يمكن اعتباره ذلك النظام الذى يضم عددا من العناصر الرئيسية وهى : أن يضم عددا من الوحدات الدولية، داخل منطقة جغرافية معينة، وتدخل وحدات هذا النظام الإقليمى فى شبكة كثيفة من التفاعلات الذاتية، وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات الإقليمية بالاستقلال أساسا عن النظام الدولى أو نفوذ الدول الكبرى. وقد تتوافر بين أعضاء هذا النظام وشائج قوية سواء من حيث الهوية الثقافية الموحدة، أو المصالح الحيوية والعضوية. والتى لا يمكن الاستغناء عنها تحت أى ظرف، (٤). وفى هذا الإطار الذى يحدد أبعاد مفهوم النظام الإقليمى، فإن المسألة لا تتوقف عند هذا التحديد، بل تمتد إلى ضرورة تلك العلاقة المتداخلة بين النظام الإقليمى وبين النظام الدولى. ذلك لأن الغالبية من دول العالم تتحرك فى سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، وفى إطار مدى تفاعلها مع دول الإقليم الأخرى. ومن ثم لا يمكن تحليل العلاقات الدولية لهذه الدول باعتبارها مجرد امتداد أورد فعل للسياسات الخارجية للدول العظمى. بعبارة اخرى، فإن التفاعلات الإقليمية لها مصدرها وأساسها فى إطار النظام الإقليمى ذاته، والذى يتمتع بقدر من الذاتية والاستقلال التى تربط بين أعضائه. وعلى هذا فإن هذه التفاعلات الإقليمية ليست مجرد رد فعل، أو امتداد لسياسات الدول العظمى، وكذلك هى ليست ببعيدة عن تأثيرات الدول الكبرى وتغلغلها. وهذا يسمى فى إجماله بتحليل العلاقات الدولية فى إقليم جغرافى ما من خلال : مدى التفاعلات بين دول الإقليم، والمقارنة بين الإقاليم بعضها البعض، وأشكال التغلغل الذى تمارسه القوى الكبرى إزاء الإقليم وأساليب هذا التغلغل (٥(.

أى أن الأمر يمكن أن يقودنا إلى إمكانية وجود ثلاثة نماذج للنظم الإقليمية فى علاقاتها مع النظام الدولى السائد أو القائد، هى الأول هو نموذج

الاستقلال النشيط للنظام الإقليمىعن النظام الدولى، والثانى هو نموذج التبعية الواضحة من النظام الإقليمى للنظام الدولى، والثالث هو نموذج التأثير المتبادل بين النظامين الإقليمى والدولى.

وبالنظر إلى ما أسهمت به مدرسة النظم الإقليمية التى ذاع صيتها منذ الستينات وحتى الآن، يتضح أن هذا الاسهام لا يتبلور فى مجرد إحلال "الاستقلالية" للنظم الإقليمية محل "تبعيتها" المستقاه من أنصار التأثير ذى الاتجاه الواحد، وإنما يتركز هذا الاسهام فى محاولة التأكيد على وجود تفاعلات إقليمية لها منطقها الذاتى بعيدا عن إرادة النظام الدولى السائد أو القائد (٦).

وفى ضوء ما سبق فإن منطلقات الدراسة النظرية تتحدد فيما يلى :

١- أن النظم الإقليمية لها تفاعلاتها الذاتية وهى تفاعلات محورية تؤخذ فى الاعتبار عند تقييم طبيعة علاقاتها بالنظام الدولى. ومن ثم فإن استقلالية هذه الأنظمة هى مسألة نسبية.

٢- أن علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولى، هى علاقة ليست من طرف واحد، ولكنها علاقة تبادلية أى تأثير وتأثر من كلا النظامين بعبارة أخرى أن العلاقة لا تتحصر فى تأثير ما هو دولى على ما هو إقليمى فحسب، أو تأثير ما هو إقليمى على ما هو دولى فحسب، بل تأثير كل منهما على الأخرى فى شكل ارتباطى متبادل، وبغض النظر عن حجم تأثير كل منهما على الأخر سواء أكان صغيرا أم كبيرا ضخما أم محدودا.

٣- أن مساحة الحركة وفاعلية النظم الإقليمية تزداد كثيرا بوجود درجة من الصراع بين قمة ازدواجية أو تكتل النظام الدولى، حيث تتوافر لهذه النظم الإقليمية درجة أكبر من تحسين أدائها وزيادة فاعليتها ودرجة تأثيرها فى النظام الدولى. وهذا يثير علامات الاستفهام عن طبيعة الحركة لهذه النظم فى ظل نظام دولى له سمات جديدة مختلفة فى غالبيتها عن سمات النظام السابق، وعلى هذا فإن التميز الذى سبق طرحه بين المعنى السياسى الذى تركز عليه الدول الكبرى فى تعاملها مع النظم الإقليمية، وبين المعنى العلمى الذى يتفق وطبيعة النظم الإقليمية الحقيقية التى لها مقوماتها الذاتية والتى تتعارض مع فهم الدول الكبرى

لها، له ما يبرره، وهو ما يمكن أن نستفيد منه عند تحليلنا لواقـــع العلاقـــة بيـــن النظامين الإقليمى والدولى، ومستقبلها.

ثانيا : تطور العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولى فى ظـــل صـــراع بيـــن قطبى القمة :

فى أعقاب فترة الانتهاء من الحرب العالمية الثانية، بدأت الحرب البـــاردة بين الشرق والغرب، وتحديدا بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكيـــة، وبدأ كل طرف من قمتى النظام الدولى يسعى جاهدا إلى ترســـيخ أقـــدام قيادتـــه وزعامته العالمية ليحقق تفوقا ما على الطرف الأخر. ولوحظ أن أدوات الصـــواع الرئيسية تركزت فى أداتين هما : الأداة الاقتصادية، والأداة العســـكرية. وبـــدأت ممارسة هاتين الأداتين على المسرح الأوروبى. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية طرحت الولايات المتحدة برنامجا للمعونة لدول غرب أوروبا للاسهام فى إعـــادة بنائها سمى "مشروع مارشال"، وكان الرد التالى من جانب الاتحاد السوفيتى فـــى عام ١٩٤٩، إنشاء منظمة الكوميكون بهدف دعـــم دول أوروبـــا الشـــرقية" ثـــم سارعت الولايات المتحدة بالتنسيق مع دول أوروبا الغربية بإنشاءحلف الاطلنطـــى عام ١٩٤٩، كمنظمة عسكرية تستهدف التنسيق العسكرى بيـــن الطرفيـــن فـــى مواجهة الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى أوروبا الشرقية. فما كـــان مـــن الاتحـــاد السوفيتى فى فترة لاحقة وبعد أقل من ست سنوات أن أعلن عن إنشـــاء حلـــف وارسو عام ١٩٥٥. ولم يمض عامان إلا وقد اتفقت دول غرب أوروبا على تأكيد ظاهرة التعاون وتتويجا لمشروع مارشال وذلك بإنشاء السوق، الأوروبية المشتركة فى عام ١٩٥٧. ومن ثم يلاحظ أن كل طرف كان يستخدم الأداتين تباعـــا فـــى مواجهة الطرف الأخر إما بالمباد_أة أو برد الفعل، ولكن النتيجـــة النهائيـــة هـــو ترسيخ أقدام الولايلت المتحدة فى أوروبا الغربية بعد أن أرهقتها الحرب العالميـــة الثانية من خلال مديد العون لها لكى تنهض، وكذا ترسيخ الاتحاد السوفيتى فـــى أوروبا الشرقية من خلال ذلك الترابط والتنسيق المتبادل اقتصاديـــا وعســـكريا.

وبهذا أصبح المسرح الأوروبى منقسما بين شرق وغرب تجسيدا للصراع بين قمتى النظام الدولى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى).

وبدأ الصراع بين العملاقين ينتقل من المسرح الأوروبى إلى بقية أجزاء العالم فى المنطقة العربية أو فى منطقة "الشرق الأوسط" - طبقا للاستخدام الغربى، وفى آسيا من قلبها وحتى جنوب شرقها ثم أمريكا الوسطى والجنوبية، ثم أفريقيا.

وفى إطار القراءة التحليلية لمجمل الأحداث والوقائع التى مرت بها هذه النظم الإقليمية على المستوى الكلى، عاكسة بذلك طبيعة الصراع والتنافس بين العملاقين. يمكن بلورة وتصنيف هذه النظم فى إطار علاقاتها بالنظام الدولى من خلال دول القمة فى هذا النظام، فى ثلاثة أشكال رئيسية وهى : نظم إقليمية محتكرة أو تابعة، ونظم إقليمية توازنية أو محل تفاهمات، وأخيرا نظم إقليمية بمثابة مناطق نفوذ مفتوحة للصراع والتنافس. ويمكن تناول كل شكل من هذه الأشكال على النحو التالى :

١ - نظم إقليمية محتكرة أو تابعة :

وهذه النظم هى التى تقع تحت السيطرة المباشرة والشاملة لإحدى القوتين العظميين كل على حده، بحيث لا يستطيع أحد هذه النظم أن يتحرك أو يرسم سياسة خارجية فى المجالين الاقتصادى والعسكرى تحديدا، بمفرده أو بعيدا عن التنسيق ومن ثم القبول من القوة العظمى التى يقع هذا النظام تحت هيمنتها. ولذلك فإن هذه النظم تقع فى قلب إستراتيجية كل دولة عظمى - كل بما يتبعه - باعتبارها من مقتضيات الأمن القومى لها. وتتمثل هذه النظم الإقليمية المحتكرة لإحدى القوتين العظميين فى ثلاثة هى : أوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية، وأمريكا الوسطى، والجنوبية. وفيما يلى تناول لكل منها :

(أ) النظام الإقليمى لأوروبا الشرقية :

ليس هناك من شك فى أن منطقة أوروبا الشرقية التى تضم سبع دول هى : (بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبولندا، ورومانيا، وألمانيا الشرقية)، كانت

واقعة ظاهريا وفعليا تحت الهيمنة السوفيتية مباشرة منذ انتهاء الحـرب العالميـة الثانية، وهذا يرجع إلى أنها بمثابة الفاصل الجغرافي بين الاتحاد السوفيتي وبيـن أوروبا الغربية وبالتالي الولايات المتحدة أي أنها تمثل الحائط الغربي للسـوفييت الذي يمثل حاجزا يحمي الأمن القومي السوفيتي. وقد تأكدت تبعية هـذا النظـام الإقليمي من خلال تبني الأيديولوجية الماركسية التي ينتهجها الاتحاد السـوفيتي، وكذا من خلال التنسيق الاقتصادي والعسكري متمثلا فـي منظمـة الكوميكـون للتعاون الاقتصادي وحلف وارسو الذي تخضـع بموجبـه جميـع التشـكيلات العسكرية في هذه البلدان للقيادة السوفيتية. ولذلك فإنه عبر السنوات الطويلة التـي اقتربت من الأربعين عاما بين دول هذا النظام، وبين الاتحاد السوفيتي، تغلغلـت العلاقات بين الطرفين وتشعبت لدرجة يصعب تفكيكها. في نفـس الوقـت فـإن تعرض دولتين هما المجر في عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا فـي عـام ١٩٦٨، للتدخل العسكري السوفيتي – وباسم حلف وارسو، وذلك إثر محاولتها الخـروج عن دائرة الهيمنة السوفيتية والفكر الشيوعي، أن أدى هذا إلى مزيد مـن أحكـام القبضة السوفيتية على هذا النظام، ومزيد من تبعية للاتحاد السوفيتي، بل سـاهم ذلك في استبعاد التفكير عن محاولة التمرد على التحرك خـارج دائـرة الفلـك السوفيتي (٧). وهذا ما استمر حتى جاء جورباتشوف بأفكار، الجديدة في النصف الثاني من الثمانينات وإلى أن انهارت جسور التبعية، وبدأ تفكك هـذا الارتبـاط الاحتكاري بين الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية.

(ب) النظام الإقليمي لأمريكا الوسطى واللاتينية :

يعد النظام الإقليمي لأمريكا الوسطى واللاتينية، امتداد حيويـا للولايـات المتحدة من المنظور الجغرافي الاستراتيجي. وتشكل دول أمريكا الوسطى حزامـا جغرافيا له أهمية إستراتيجية خاصة أنه يمر عبر قناة بنما الذي تربـط الغـرب بالشرق بطريق مختصر وقصير. ولذلك، فإن الوجود الأمريكي في هذه المنطقـة سواء الوسطى أم اللاتينية، كان وجودا يتفق ومقتضيات الأمن الأمريكـي. وقـد

مرت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول هذا النظام مجتمعة أو فرادى بعدد من المراحل منها :

اتباع مبدأ "مونرو" فى ١٩٢٣/١٢/٢، ثم انتهاج سياسة العصا الغليظة (policy of Big Stick)
والتى اتبعها الرئيس الأمريكى "تيودور روزفلت"، ثم سياسة حسن الجوار التى انتهجها الرئيس "فرانكلين روزفلت" عام ١٩٣٤، ثم كان من نتاج الحرب العالمية الثانية تنظيم هذه العلاقات فى شكل اتفاقية عرفت بمعاهدة "ريو" عام ١٩٤٧، والتى تضمنت إنشاء منظمة الدول الأمريكية، والتى أعلنت فعلا فى عام ١٩٤٨؛ لتنسيق العلاقات بين دول القارة الأمريكية، عاكسة بذلك الهيمنة الأمريكية على دول هذا النظام الإقليمى (٨).. ثم بدأت العلاقات تأخذ منحنى جديد بعد نجاح ثورة "كاسترو" عام ١٩٥٩ فى كوبا، باعتبارها أول ثورة اشتراكية داخل إطار هذا النظام الأمريكى. وكان من جراء ذلك محاولة حصار عدوى انتقال هذه الثورة إلى دول أخرى، وتجنبا لأن تكون ذلك بداية؛ لتواجد سوفيتى من خلال هذه الأنظمة، فى منطقة تعد بمثابة العمق الاستراتيجى للولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى. وازدادت الأمور تفاقما عندما أقام الاتحاد السوفيتى قواعد لإطلاق الصواريخ الاستراتيجية فى كوبا وعلى الحدود الأمريكية، وموجهة تجاه قلب الولايات المتحدة، وذلك فى عام ١٩٦٢، مما هدد بنشوب مواجهة نووية بين العملاقين. وهذا الحدث المعروف فى تاريخ العلاقات الدولية بأزمة "خليج الخنازير"، حيث أن الولايات المتحدة لم تتوان عن فرض حصار صارم على كوبا من جميع النواحى، حتى أجبرها، ومعها موسكو بفك هذه القواعد الصاروخية. وكان هذا بمثابة إنذار سوفيتى للولايات المتحدة مضمونة قدرة الاتحاد السوفيتى على تهديد قلب القارة الأمريكى، وذلك من خلال قدرته على اختراق هذه القارة، علاوة على أن النجاح السوفيتى تمثل فى الحفاظ على طبيعة النظام الكوبى الأيديولوجية بنهجها الماركسى. وهو ما يعنى فى المعنى الأخير عدم توافق دول القارة الأمريكية على انتهاج أيديولوجية واحدة، وذلك بالمقارنة بدول أوروبا الشرقية (٩).

في ذات الوقت، فإنه بانتهاء أحداث أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، سارت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول النظام الإقليمي لأمريكا الوسطى واللاتينية، في طريق محفوف بالتوتر، على عكس ما كان سائدا قبل الثورة الاشتراكية في كوبا عام ١٩٥٩. ولذلك، فإن قيام الثورة الاشتراكية في بلد آخر في أمريكا الوسطى لم يكن بمستغرب، حيث استطاعت الجبهة الساندينية للتحرر الوطني المشكلة عام ١٩٧٨ اقتحام العاصمة "ماناجوا" في نيكاراجوا يوم ١٩يوليو١٩٧٩، وتأسيس حكم يسارى موالى للاتحاد السوفيتي، ومنها انتقل هذا الفكر الاشتراكي إلى السلفادور. وقد تحقق هذا المد الماركسي في أمريكا الوسطى نتيجة المساعدات العسكرية، والاقتصادية الضخمة لدولها في ضوء "الغفلة" التي أصابت الولايات المتحدة في عهد كارتر (١٠) وكان هذا الانتصار للفكر الاشتراكي في نيكاراجوا مقدمة لعودة اتباع الولايات المتحدة لسياسة "العصا الغليظة" التي سبق اتباعها في عهد تيودور روزفلت، حيث بدأ [illegible] في أواخر عهده، وتبعه – بتشدد واضح – الرئيس "ريجان" اتباع سياسة [illegible] لإنقاذ أمريكا الوسطى من أن تقع فريسة للنفوذ السوفيتي داخل المجال الحيوي للولايات المتحدة. ولهذا بدأت مضاعفة المعونات الاقتصادية، وتقوية الأنظمة التابعة للولايات المتحدة، مع محاصرة الأنظمة الأخرى، خاصة نيكاراجوا، إلى أن سقط النظام الشيوعي فيها في نهاية الثمانينات (١١). إضافة إلى حماية الأنظمة الأخرى من الوقوع في قبضة الفكر الاشتراكي. ولم يبق في الساحة داخل النظام الإقليمي لأمريكا الوسطى واللاتينية سوى "كوبا"، التي سيتضح وزنها ومركزها في الحقبة الجديدة عند تناولها، فيما بعد.

ومن خلال هذا الاستعراض يتأكد أن هناك دور أمريكي ضاغط على دول النظام الإقليمي من أمريكا الوسطى واللاتينية، بهدف تأكيد النفوذ الأمريكي داخل هذه المنطقة الحيوية التي تمثل عمقا استراتيجيا للولايات المتحدة في إطار الصراع العالمي مع الاتحاد السوفيتي، وأيضا بهدف الحيلولة دون وقوع هذه المنطقة في قبضة النفوذ السوفيتي، بما يخل من توازن القوى بين الدولتين العظميين، ولهذا، فإن الولايات المتحدة لم يكن بوسعها التردد في تبني استراتيجية

المجابهة المباشرة عند اللزوم؛ لتأمين تلك المنطقة. ولذلك فإن مجمل الآليات التى تعاملت بها الولايات المتحدة مع دول النظام الإقليمى لأمريكا الوسطى واللاتينية، وتمحورت فى المعونات الاقتصادية لرفع مستوى شعوب هذه الدول، ودفع عجلة التنمية فيها إضافة إلى استخدام الأداة العسكرية عند اللزوم، وقد استخدمت بالفعل فى عدد من المرات (١٢). والاكثر من هذا، فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تستخدم إسرائيل فى ممارسة دور بديل لها، وذلك فى ضوء محاولة تجنب السياسة الأمريكية للتورط المباشر والتدخل العسكرى لإخماد تمردات شعوب هذه القارة الوسطى واللاتينية، بل استخدمتها الولايات المتحدة حينما كانت تعجز عن تقديم مساعدات عسكرية – علنا – لحكومات فاشية وعنصرية يدينها المجتمع الدولى فى هذه المنطقة. ويرجع الاستخدام الأمريكى لإسرائيل كوكيل عنها فى تلك المنطقة، نظرا لذلك الوجود الواسع الذى يصل إلى مرحلة التغلغل الملحوظ بين إسرائيل ودول أمريكا الوسطى واللاتينية (١٣).

(جـ) النظام الإقليمى لأوروبا الغربية :

منطقة غرب أوروبا هى من المناطق التى يمكن اعتبارها من النظم الإقليمية الفرعية، رغم احتوائها على دول كبرى كفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا. إلا أنها فيما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الموافقة الأمريكية على عمل مشروع مارشال لإعادة بنائها، أن أعطى هذا الوضع نفوذا أمريكيا وضحا فى هذه المنطقة. وشهدت الأحداث فيما بعد إنشاء حلف الأطلنطى الذى يضم غالبية هذه الدول، وتفكير هذه الدول فى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة؛ لتنسيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها، بالإضافة إلى أن الأرض الأوروبية كانت بمثابة المخزن الضخم للأسلحة والقوات الأمريكية تحسبا لأى تفكير سوفيتى فى الهجوم. ومن ثم، فإن أوروبا الغربية اعتبرت بمثابة مجال حيوى استراتيجى – رغم بعدها الجغرافى – للولايات المتحدة فى مواجهة السوفييت. بل أن هذا التواجد الأمريكى أعطى للولايات المتحدة نفوذا حاضرا باستمرار لدى دول هذه المنطقة. ولذلك، فإن السياسة الأوروبية لم تكن بمعزل عن السياسة الأمريكية. وأن أى خروج ولو

محدود عن هذا الخط العام بالاتصالات والزيارات المتبادلة التى كانت تتم بين قادة فرنسا وبريطانيا وبين قادة الاتحاد السوفيتى، فإنها لم تكن تخرج عن اعتبارات إعادة توزيع الأدوار أو ملء الفراغ للدور الأمريكى الذى كان يضعف خلال عام الانتخابات على الرئاسة الأمريكية (١٤).

ومن هنا يتضح، أنه مع اعتبار منطقة أوروبا الغربية نظاما إقليميا فرعيا من النظام الدولى، فان هذه المنطقة هى من المناطق المحتكرة من جانب الولايات المتحدة فى إطار الصراع المتبادل بينها وبين الاتحاد السوفيتى. حيث تعد امتداد للأيديولوجية الرأسمالية والفكر الديمقراطى، على عكس ما كان متبعا فى أوروبا الشرقية التى كانت تدين بالأيديولوجية الاشتراكية وآلياته السياسية.

٢-نظم إقليمية توازنية :

وتعرف هذه النظم بهذه الصفة التوازنية باعتبارها تمثل محل تفاهم، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر بين القوتين العظميين فى ممارسة صراعهما. ففى ضوء صراع هاتين القوتين، تسعى كل قوة منهما أن تتواجد فى المنطقة التى تتواجد فيها القوة الأخرى، بما لا يسمح بالانفراد من جانب قوة واحدة بهذه المنطقة أو تلك.

وفى الوقت الذى حرصت فيه الدولتان العظميان على التواجد الفعلى معا فى بعض المناطق، فى نفس الوقت الذى استطاعت هذه النظم الإقليمية أن تحفظ توازنها من خلال ذلك الوجود المتوازن لكل من الدولتين العظميين. وبهذه الصورة استطاعت هذه النظم أن تحتفظ بهدوئها، واستقرارها الحذر، والمحفوف بالمخاطر فى نفس الوقت. ففى وسط صراع القمة بين الدولتين العظميين، واستمرار هذا الصراع، تستطيع هذه النظم الإقليمية التى تشكل أهمية مشتركة للقوتين العظميين أن تستفيد باستمرار أوضاعها التوازنية. ولذلك، فإن أى تغيير فى طبيعة العلاقة بين دولتى القمة الدولية، سيؤدى بالتالى بلا شك إلى تغيير ما فى وضع هذه النظم، استنادا إلى تغيير الأساس الذى جعلها فى هذا الوضع المتوازن.

ومن خلال استقراء الوقائع والأحداث للنظم الإقليمية، يلاحــظ أن هنــاك ثلاثة نظم إقليمية فرعية انطبقت عليها هذه الحالة التوازنية. وهذه النظم الفرعيـــة هى : جنوب شرق آسيا، وقلب آسيا، وشرق أفريقيا.

* فجنوب شرق آسيا : حيث يوجد التواجد المتوازن المتبـــادل للقوتيـــن العظميين، ويتضح هذا من خلال التواجد السوفيتى فى فيتنـــام الشـــمالية، يقابلـــه تواجد أمريكى فى فيتنام الجنوبية. وكذلك التواجد السوفيتى فى كوريـــا الشـــمالية يقابله تواجد أمريكى فى كوريا الجنوبية. إضافة إلى النفوذ المتبادل فى جنـــوب شرق آسيا بصفة عامة، كما هـــو حـــادث فـــى لاوس، وكمبوتشـــيا، والفلبيـــن، وسنغافورة وغيرهم. وقد استطاعت هذه الدول أن تضمن حماية إحدى الدولتيـــن الكبيرتين فى حالة تعرضها لهجوم من الدولة الكبرى الأخرى المنافســـة . أى أن أمن وحماية دول هذا النظام الإقليمى أصبح مضمونا بالتوزيع المتبـــادل، وفـــى ضوء توازن الصراع بين القوتين العظميين، بنفس هاتين القوتين، بل إن كل دولة إقليمية فى هذه المنطقة كانت تلتزم بأيديولوجية الدولة الكبرى التـــى تتبعـــها أو تضمن لها وجودا فيها. وبالتالى فالنظام الإقليمى فى هذه المنطقة كان منقسما بيـن أيديولوجيتين رئيسيتين هما الشيوعية والرأسمالية، ولم تكن توجد إذن أيديولوجيـــة واحدة سائدة بالمقارنة بأوروبا الشرقية فى مواجهة أوروبا الغربية، أو المقارنـــة مع أمريكا اللاتينية.

إلا ان الميزة الكبرى لدول هذا النظام الإقليمى، هى مـــا اســتطاعت أن تحققه هذه الدول من تقدم اقتصادى ملحوظ، فى ظل منـــاخ التـــوازن والتفـــاهم الضمنى بين الدولتين العظميين (١٥).

* كذلك فقلب آسيا، اتسم بهذه الميزة التوازنية، حيث تواجد السوفيت فـــى الهند، يقابلهم الأمريكيون فى باكستان. ولم يتردد الاتحاد الســوفيتى فـــى غـــزو أفغانستان عام ١٩٧٩ عندما شعر بالتهديد على حدوده الجنوبية فى حالة وصـــول قوة سياسية للحكم لا يأمن لانتمائها إليه والتنسيق معه. وقد لاحظنا أن المقاومـــة للتدخل السوفيتى كانت تتم عبر باكستان، حيث كانت تنقل المعونات العســـكرية،

وغيرها من قبل الولايات المتحدة، ولكن بشكل غير معلن، حفاظا على التوازن في منطقة قلب آسيا (١٦) .

* بالإضافة إلى النظامين السابقين، يوجد نظام ثالث يتسم بهذه الصفة التوازنية، وهو نظام شرق أفريقيا أو منطقة القرن الأفريقى. حيث كان الوجود السوفيتى واضحا فى الصومال تحت حكم "سياد برى"، يقابله وجود أمريكى متمركز، وبدرجة كبيرة فى أثيوبيا فى ظل "هيلاسلاسى"، وبعد سقوط حكم الإمبراطورية فى أثيوبيا، وتولى الحكم نظام جمهورى شيوعى، ووقعت حرب الإوجادين بين أثيوبيا والصومال، وتفجر القلق فى منطقة القرن الأفريقى وصلت إلى حرب كبيرة، أن تحولت الصومال فى نفس عهد (سياد برى)، عن التنسيق مع السوفيت إلى التطلع إلى الأمريكيين؛ لحفظ التوازن فى المنطقة، وهو ما حدث بالفعل، وهدأت المنطقة تحت ضغوط التوازن بين العملاقين فيها (١٧). واستمرت هذه الأوضاع إلى أن تفجرت مع تغير المناخ الدولى منذ أواخر الثمانينات، ولا زالت التوترات مستمرة حتى الآن. ومما سبق يتضح، أن هذه الأنظمة الفرعية الثلاث فى آسيا وأفريقيا ارتبطت فى الاحتفاظ بهذه الدرجة التوازنية والاستقرار النسبى والظاهرى، باستمرارية درجة الصراع بين العملاقين، ولكن مع تغير هذا المناخ الصراعى، شهدت هذه النظم تغييرا ملموسا سيأتى الحديث عنه فيما بعد.

٣- نظم إقليمية مفتوحة للصراع، والتنافس الدولى :

وتشير هذه النظم، إلى كونها نظما مفتوحة للصراع، والتنافس بين قمتى النظام الدولى، حيث أنها بؤرا ساخنة، يحتدم فيها الصراع، وتتعرض بين حين وآخر إلى مواجهات عسكرية. ويصبح الأمر مطروحا باستمرار. ما هو موقف كل دولة من الدولتين العظميين إزاء الأطراف المتصارعة على مستوى كل نظام إقليمى.

واستمدت هذه النظم استمرارية المواجهات فيما بين أطرافها المختلفة، من طبيعة النظام الدولى التى تتسم بالصراع من ناحية، ومن ناحية أخرى حيث أن

هذه النظم تمثل أهمية قصوى لكل من الدولتين الكبرتين. ولذلك لا تتردد، بل لا تتوانى أى من هاتين الدولتين عن مساندة حلفائها المحليين فى مواجهة الحلفاء الآخرين للدولة الكبرى الآخرى، وتختلف هذه النظم عن النظم التوازنية من زاوية درجة الاستقرار من عدمه. حيث أن النظم التوازنية استقرت مع توازن وجود القوتين، وعدم المواجهة، خاصة، وأن علاقة الأطراف المحلية لم تتسم بالجور على حقوق الجيران بالصورة التى يمكن تلمسها فى النظم الإقليمية المفتوحة للصراع، والتى تعيش درجة المواجهة؛ نظرا لظروف أطرافها المحليين. بعبارة أخرى، فإن النظم الإقليمية المفتوحة للصراع، هى النظم التى يوجد بين أطرافها وجيرانها درجة صراع تصل إلى حد المواجهات العسكرية بين فترة وأخرى، وأن هذا الصراع لم يصل بعد إلى توافر إمكانيات استيعابه، وإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها، مما يعمق من استمرارية تعرض هذه النظم للتنافس والصراع الدولى. وتتمثل هذه النظم فى المنطقة العربية، والشرق الأوسط، والنظام الأفريقى، خاصة النصف الجنوبى من القارة الأفريقية، وكذلك منطقة الخليج العربى.

وفى ظل الحرب الباردة شهدت الوقائع والأحداث على أن هذه المناطق ظلت مواقع توتر دائم ومستمر طيلة السنوات الماضية، ومنذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية. وترتبط فى استمرارها على هذا النحو بدرجة تغير طبيعة النظام الدولى بصفة غالبة.

ويمكن أن نتعرض بصورة كلية إلى وضع هذه المناطق فى ظل حقبة الحرب الباردة كما يلى :-

*** بالنسبة للنظام الإقليمى العربى :**

تشير وقائع الأحداث وتطورات الأوضاع فى المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بدء هذه الحقبة الجديدة للنظام العالمى مع نهاية الثمانينات - أن هناك جهودا مكثفة من قيادة النظام الدولى، وصراعا واضحا وملموسا؛ للحيلولة دون بلورة، وترسيخ، وتدعيم أركان نظام عربى موحد. وذلك

بإدخاله باستمرار في صراع مع دول الجوار الجغرافي كإيران، وتركيا، وأثيوبيا، وكذلك باستمرار الصراع المركزى، متمثلا في الصراع العربى الإسرائيلى الذى لم يهدأ لحظة واحدة طوال ما يزيد عن الأربعين عاما الأخيرة. وتستهدف القوى الدولية الغربية من وراء ذلك إفقاد النظام العربى ذاتيته بمحاولة إدماجه فى نظام أوسع ناحية الشرق، وهو النظام الشرق أوسطى، مع إهمال الجزء الغربى من هذا النظام العربى (١٨). إلا أن هذا النظام العربى نشأ في ظروف ساعدت على قيامه وتدعيم أركانه، خاصة منذ الانتهاء من الحرب العالمية الثانية. منها : أن الشعوب العربية كانت تمر بمرحلة تتسم بالفورة والحماسة، أو لها أمال كبرى، وتمتلك الحلم، وترغب في التميز والانتماء إلى هوية محدودة – هى العروبة – كما كانت إمكانات الأقطار العربية شبه المستقلة أو المستقلة متقاربة، ولم توجد بينها فروق صارخة أو فجوات واسعة فى أنماط الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما كانت كل من : ايران، وتركيا، وهما دولتا الجوار للعرب، منشغلتين بشئونهما عن العرب، كذلك، فإن الغزوة الصهيونية كانت مصدرا من مصادر التحدى للوجود العربى الناشئ وحافزا لسرعة تحقيق انتماء مستقل وبناء نظام إقليمى قادر على مواجهة هذه الغزوة. بالإضافة إلى أن الحدود بين أقطار وشعوب النظام ضعيفة، بنما كانت الحدود التى تلف المنطقة العربية عالية وقوية. وأخيرا : فإن الولايات المتحدة كانت لها أولويات أخرى أهم فى مناطق أخرى من العالم، أو على أطراف الشرق الأوسط، وكانت مطمئنة إلى خبرة بريطانيا فى إدارة شئون العرب وصنع مستقبلهم (١٩). وإجمالا، فإن العوامل السابقة هى التى عززت من بلورة النظام الإقليمى العربى، وجعلته قويا فى مواجهة ما يحاك للمنطقة العربية بإفراغها من ذاتيتها، وإدماجها فى نظام آخر شرق أوسطى. ويؤكد هذا أيضا رأى أخر، حيث استخلص من خلال تحليل الخبرة الواقعية لعلاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام الدولى القائد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ومن خلال التركيز على ثلاث محاولات؛ للتكيف والمواجهة مع هذا النظام، إن النظام الإقليمى العربى لم يكن أبدا أداة طيعة فى يد قيادة النظام الدولى. حيث قام هذا النظام العربى بمحاولاته

الثلاث مستغلا الصراع على قمة النظام الدولى فى الاثنتين الأوليتين منها، محاولا التكيف والمواجهة مع الوفاق الحادث على هذه القمة الثالثة. كما أنه دخل هذه المحاولات الثلاثة بقيادة مصرية واضحة فى الأولى منها، ومصرية عربية جماعية فى الثانية، وبانقسام واضح فى الثالثة. كما تحقق عدد من الإنجازات فى كل محاولة من هذه المحاولات الثلاثة، حيث حدث الاستقلال السياسى فى المحاولة الأولى، واستمر وتراكمت فى النظام الإقليمى العربى فوائض مالية ضخمة فى المحاولة الثانية. بغض النظر عن طريقة إنفاقها أو التصرف فيها وتفجرت الانتفاضة الفلسطينية، وتحققت الوحدة اليمنية فى الثالثة وهكذا (٢٠).

وخلاصة الأمر : أن النظام العربى عبر مسيرة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، استطاع أن يحافظ على ذاتيته، ولم يفقدها لصالح نظم أخرى شرق أوسطية أو غيرها طبقا للمخططات الأجنبية - خصوصا الغربية - مستفيدا فى ذلك من عوامل التاريخ، والجغرافيا، والقومية (٢١). وفى نفس الوقت استغل ظروف النظام العالمى السائد خلال تلك الفترة، والذى كان يتسم بالصراع بين قمتى هذا النظام (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى)، مما ساعده على مزيد من حرية الحركة "إقليميا ودوليا". وبالتالى لم ينجح النظام العالمى فى تطويع النظام العربى وإفقادة ذاتيته بإدماجه فى نظام أوسع، وهو النظام الشرق أوسطى، أو محاولة انسلاخ أجزاء منه متمثلة فى نظم فرعية عربية شرق أوسطية، كما كان مطروحا نظريا وتطبيقيا فى منطقة الخليج العربى. وصمد النظام الإقليمى العربى رغم كل عثراته إلى أن بدأ العالم يدخل حقبة جديدة بطبيعة متغيرة مع نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات.

ولذلك، فقد لوحظ تعرض النظام العربى لحروب كبرى خلال الخمسين عاما على مستوى الصراع العربى الإسرائيلى (٦ جولات)، وعلى مستوى الصراع العربى مع ايران، كما كان فى الحرب العراقية الإيرانية (٨٠-١٩٨٨) (٢٢)، وغيرهم، علاوة على النزاعات العربية العربية، وجميعها كانت تعكس مدى التنافس العالمى، خاصة بين قمتى النظام على هذه المنطقة الهامة التى تقع

متاخمة للحدود السوفيتية فى نفس الوقت الذى تعد فيه إسرائيل امتداد حضاريـــا للغرب، وخاصة الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للنظام الأفريقى، وخاصة منطقة الجنوب الأفريقى :

فقد كانت هى الأخرى منطقة تنـــافس، ومحـــل صـــراع بيـــن القوتيـــن العظميين. ولذلك لم يبدأ الجنوب الأفريقى يهدأ إلا مع بدء تعاون قمة دول النظـــام العالمى. أما قبل ذلك كان الجنـــوب الأفريقـــى مشـــحونا بـــالتوتر، والصـــراع، والحروب الأهلية، التى غزتها الدول الكبرى، خاصة دولتى الاتحاد الســـوفيتى والولايات المتحدة.

فقد مثلت منطقة جنوب أفريقيا، وأنجولا، وناميبيا، وموزمبيق، وزامبيـــا، وزيمبابوى، ومالاوى، وكينشاسا، وغيرهم، مناطق صراع وتنافس بين الأطـــراف الدولية، خاصة دولتى القمة. وانقسم النظام الأفريقى بين غالبية تؤمـــن بـــالتحرر الوطنى وحقوق الإنسان والاستقلال، ومواجهة العنصرية، وأقلية بيضـــاء تقطـــن منطقة جنوب أفريقيا سعت إلى فرض سياسة الأبارتيد (الفصل العنصرى) ليـــس فى منطقتها فحسب، بل على المجتمع الأفريقى كله وبالأساليب القمعيـــة، وغـــير الإنسانية. إضافة إلى مصادرة الحريات، وفرض الأحكـــام العرفيـــة، وضـــرب قيادات الحركات الوطنية، واغتيال بعضهم، وتشريد البعض لآخر. ومن ثم، فقـــد أصبح هناك صدام مباشر بين حكومة جنوب أفريقيا العنصرية من جانب، وبيـــن الغالبية الأفريقية من جانب آخر، وبين المجتمع الدولى من جانب ثالث.

وقد استثمرت الولايات المتحدة حكومة جنوب أفريقيا كوسيلة للقيام بـــدور هام مع احتدام الحرب الباردة فى مقاومة الشيوعية فى أفريقيـــا - كجـــزء مـــن الدبلوماسية الأمريكية فى الصراع مع موسكو فى أفريقيا - والأكـــثر مـــن هـــذا استثمار هذه الحكومة فى تدعيم إسرائيل من خلال مجالات التعاون العديدة معـــها. ويأتى هذا الارتباط فى سياق المحور الدولى فى استراتيجية حكومة جنوب أفريقيا، لتدعيم سياساتها العنصرية فى الجنوب الأفريقى. بالإضافة إلى محاولاتـــها إزاء دول الجوار التى بنيت على أساس العـــدوان العســـكرى، والإضـــرار الأمنـــى،

وزعزعة استقرارها، وشق صفوفها، وممارسة الضغــوط الاقتصاديــة عليــها، خاصة تلك التى يرتبط اقتصادها بجنوب أفريقيا. ومن ناحيــة أخــرى محاولــة الالتفاف على هذه الدول المجاورة التى تنقسم إلى مجموعتين : الأولـــى كــانت موالية للغرب، ولكنها تدعم حركات التحرر فى جنوب أفريقيـــا وفـــى ناميبيـــا، والمجموعة الأخرى وتضم : موزمبيق، وأنجولا، وكانت مـــن حلفـــاء الاتحـــاد السوفيتى، فشددت الحكومة العنصرية عليهما واحتلت أجـــزاء مـــن أراضيـــهما. واستهدفت من وراء ذلك وقف مساندة حركـــات التحـــرر الوطنـــى الأفريقيـــة، ومحاربة التوجه الاشتراكى وتصفية الروابط مع الاتحاد السوفيتى، وإجلاء القوات الكوبية من أنجولا، ثم الكف عن معارضة السياسات العنصرية فى جنوب أفريقيا، والاستعمارية فى ناميبيا (٢٣). واستهدفت جنـــوب أفريقيـــا فـــى اســـتراتيجيتها استغلال التناقضات بين دول الجوار الأفريقية، بل دول النظام الأفريقى كله، حيث تتوزع أيديولوجيتها، وتنقسم تحالفاتها بين موسكو وواشنطون. أى أنها اســـتثمرت الصراع الدولى فى النظام الأفريقى بين دولتى قمة النظام العالمى. وبالتالى فـــإن النظام الأفريقى، خاصة الجزء الجنوبى منه وهو ما يعادل أكثر من نصـــف دول أفريقيا كان محل تنافس وصراع دولى، استمر مع العمر الزمنى للحرب البـــاردة عبر ما يقرب من خمسين عاما. ولا يقلل من درجة التنافس والصراع حل مشكلة أنجولا، ثم ناميبيا، وتحرر كثير من دول هذا النظام الأفريقى. واستمر هذا الوضع حتى بدأ الوفاق الدولى الجديد يتأصل، ويدخل النظام الدولى فى حقبة جديدة.

ثالثا : وضع النظم الإقليمية فى ظل الحقبة الجديدة للنظام الدولى :

بداية لابد من الإشارة إلى التغيرات التى اعترت النظام الدولـــى، والتـــى قادتنا إلى الحديث عن حقبة جديدة لهذا النظام يمر بـــها فـــى الآونـــة الأخـــيرة والحاضرة. وبغض النظر عن الرؤى التفصيلية لما جرى فى النظام الدولى، وهى عديدة، ولا مجال للخوض فيها، إنما ما يمكن بلورته من تغيرات حدثت فى النظام الدولى، ولها تأثير واضح وملموس على النظم الإقليميـــة حـــاضرا أو مســـتقبلا، تغيرين رئيسيين هما : حدوث خلل فى هيكل النظام الدولى، حيث كانت تســـيطر

عليه قوتان هما : (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة)، وهاتان القوتان مختلفتان أيديولوجيا. بل هما على النقيض تماما !! وبانسحاب الاتحاد السوفيتى وتفككه، تحول النظام إلى هيمنة أيديولوجية واحدة : هى الرأسمالية، ولكن هذه الهيمنة هى متعددة الأقطاب داخل المعسكر الرأسمالى. بالإضافة إلى ذلك التغير الذى حدث فى طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى المتنافسة، أو بعبارة أخرى، فقد شهد النظام الدولى تحولا فى ممارسة العملية السياسية من نمط الصراع إلى نمط التعاون (٢٤).

وتنحصر آثار هذين التغيريين على النظم الإقليمية فى إمكانية حدوث تفكك ما للأنظمة الإقليمية واحتياجها لإعادة هيكلتها فى ضوء التغيرات التى اعترت النظام الدولى. وكذلك أدت هذه التغيرات إلى انحسار ما فى مساحة حرية الحركة للنظم الإقليمية ودورها فى النظام الدولى، وذلك بتغير طبيعة العملية السياسية فى النظام الدولى من الحالة الصراعية، إلى الحالة التعاونية، بالإضافة إلى ذلك التغير الملوس فى أن زوال هيمنة القطب المنافس أدت إلى زوال التأثير على المناطق الحيوية، والتى تمثل امتدادا جغرافيا، وحضاريا، وأيديولوجيا، ومن ثم فإن نفوذ هذا القطب إن لم يكن قد اختفى تماما، فإنه قد تقاص إلى أدنى درجة ممكنة (٢٥).

ويقود هذا التغيير فى النظام الدولى ما يترتب عليه من آثار على مجمل النظم الإقليمية إلى طرح تساؤل محورى وهو : ما هو وضع هذه النظم الإقليمية عموما فى ظل الحقبة الجديدة للنظام الدولى ؟ فهل ستظل هذه النظم كما كانت عليه فى خضم الحرب البادرة، أى استمراريتها ؟ أم أنها ستشهد تغييرا فى وجودها أصلا ؟ أم أن هناك تغييرا سيشهد بعضها دون البعض الأخر ؟ بعبارة أخرى ما هى الصورة المتوقعة للنظم الإقليمية فى ظل هذه الأوضاع المتغيرة فى النظام الدولى ؟

والحقيقة أنه بلاشك، فإن الإجابة على هذه التساؤلات أمر يكتنفه كثير من المصاعب، خاصة، وأن العالم ونظامه الدولى حاليا لم يستقر على صورة ما. ومن ثم استقراء المستقبل من خلال واقع متغير يصبح أمرا صعبا. ومع ذلك، فإنه

فى ضوء المنطلقات النظرية للدراسة، وفى ضوء التحليل الكلى لطبيعة النظم الإقليمية فى ظل الصراع بين دولتى القمة فى النظام الدولى خلال خمسين عاما، فإنه يمكن قراءة وضع هذا النظام فى ظل النظام الدولى قيد التشكيل حاليا، فى ضوء عدد من المعايير والأسس التى يمكن من خلالها طرح اجتهاد بشأن مستقبل النظم الإقليمية. يمكن بلورة هذه الأسس المعيارية فى أربعة هى :

١- مدى توافر الذاتية ممثلة فى التاريخ، والجغرافية، والقومية، وغيرهم، فى النظام الإقليمى، والتى تعطى القدرة لهذا النظام على أن يحافظ على بقائه واستمراريته، ودون أن يتعرض للتفكك أو الإختفاء.

٢- مدى وزن النظام الإقليمى لدى النظام الدولى أو بالتحديد لدى قمة هذا النظام، من حيث أهميته، وما يمثله من مجال للتنافس الدولى فى ضوء تحولات هذا النظام الدولى. أى ما هو الوزن النسبى لكل نظام إقليمى فى إطار تغيرات النظام الدولى.

٣- توافر القائد الإقليمى الفاعل، فى كل نظام إقليمى، من عدمه، وطبيعة دور هذا القائد وسط تغيرات النظام الدولى، من حيث قدرته على الحركة، والتأثير، والفعل. وفى المعنى الأخير مدى توافر ما يمكن تسميته "بالقائد الإقليمى للنظام الدولى الفرعى".

٤- قدرة النظام الإقليمى على المناورة من عدمه من ناحية، وكذا طبيعة هذه القدرة على المناورة من خلال هامش حرية الحركة، الذى يستطيع هذا النظام الإقليمى أن يوفره لذاته وأعضائه فى مواجهة تغيرات النظام الدولى، رغم تفكك الاتحاد السوفيتى.

وفى ضوء هذه المعايير الأربعة، وفى ضوء المنطلقات النظرية للدراسة، وعلى هدى من التحليل السابق لطبيعة النظم الإقليمية فى ظل الحرب الباردة، يمكن طرح ما يلى.

١ – النظام الإقليمى لشرق أوروبا :

تعرض هذا النظام للتفسخ والتفتيت بصورة غير طبيعية. حيث بدأ هذا التفسخ بإعلان الاتحاد السوفيتى عن تفكيك الروابط بينه وبين دول أوروبا الشرقية، التى كانت تسمى معا "الكتلة الشرقية"، ثم انسلخت ألمانيا الشرقية؛ لتنضم وتتحد مع ألمانيا الغربية مكونة ألمانيا موحدة، ثم تعرضت أنظمة هذه البلدان إلى تغيير واضح وجماعى لم يسلم منه أحد. وأعقب ذلك بدء تفكك عدد من هذه الدول، ومن أهمها "تشيكوسلوفاكيا" التى انقسمت إلى دولتين، وسيتم تنفيذ ذلك نهائيا فى أول يناير "١٩٩٣"، بالإضافة إلى تفكك يوغسلافيا إلى خمس، أو ست جمهوريات، كما تعيش حربا أهلية طاحنة، لم تتوقف رغم مرور أكثر من عام عليها.

وفى ضوء هذه الحقائق، بالإضافة إلى تخلى الغرب – خاصة الولايات المتحدة – عن المشاركة فى النهوض بدول هذا النظام الإقليمى لإعانته على السير فى التحول نحو الرأسمالية، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه مع نهاية عام "١٩٩١". وهذا على عكس ما كان مطروحا قبل أن يتفكك الاتحاد السوفيتى، حيث طرحت أفكارا للإسهام الغربى فى إعادة بناء ونهضة هذه البلدان؛ لتكون قادرة على إنجاز التحول الاقتصادى والديمقراطى (٢٦).

ومن ثم، فإن وزن هذا النظام قد انخفض إلى أدنى درجة، وتراجعت مكانته فى سلم أولويات التنافس لدى قمة النظام الدولى، بالإضافة إلى عدم توافر قائد إقليمى يمكن أن يلعب دورا فى تجميع شتات هذا النظام، خاصة بعد أن اختفى الاتحاد السوفيتى، الذى كان يمكن تصور أن يدعم مثل هذا القائد، وبالتالى فقد تماما قدرة هذا النظام على المناورة؛ لعدم توافر أدنى درجة من حرية الحركة أو الفعل. كما أن هذا النظام لم يثبت عند انهياره بهذه الصورة الدرامية – توافر أسس ذاتية، يستطيع من خلالها أن يحافظ على استمراريته، ولذلك، فإن الصورة المتوقعة لدول هذا النظام، هى الحركة تحت لواء النظام الأوروبى الغربى؛ لتصبح جزءا منه، أو تابعا له، مع سيادة الاقتناع بأنه ستظل دولة فى المرتبة

الأدنى، إن لم تكن تابعة تماما للجناح الغربى الأوروبى، ومن ثم، فإنه لا حديث فى المستقبل عن نظام إقليمى لأوروبا الشرقية لاختفائه تماما.

٢ – النظام الإقليمى لأمريكا الوسطى واللاتينية :

على الرغم من أن هذا النظام كان يعد بمثابة مجالا حيويا، وامتدادا للنفوذ السياسى للولايات المتحدة، إلا أنه تعرض للتنافس المحدود من جانب الاتحاد السوفيتى، متمثلا فى الوجود داخل كوبا، وامتد هذا الوجود إلى نيكاراجوا، إلى أن فشل نظامها الشيوعى فى الاستمرار بسقوطه فى الانتخابات الأخيرة.

وقد تعرض هذا النظام فى خضم التغيرات التى اعترت النظام الدولى، لتغيرات تعد فى تقديرنا محدودة، حيث تبلورت هذه التغيرات فى ضوء الانسحاب السوفيتى من العالى فى عهد "جورباتشوف" فى تخلى الاتحاد السوفيتى عن كوبا من حيث الدعم أو المعونة التى كانت تقدم لهذا النظام، أو من حيث ضمانه استمرار النظام الشيوعى فيها فى ضوء الاتفاق مع الولايات المتحدة عقب أزمة الصواريخ فى عام ١٩٦٢، بل وإعلان "جورباتشوف" نفسه نيل رحيله من المسرح السياسى العالمى بنهاية عام ١٩٩١، عن سحب القوات السوفيتية الموجودة داخل كوبا (٢٧). ومن ثم، فقد أسهم هذا فى اختفاء خطورة النظام الكوبى فى أمريكا الوسطى، وتلاشى تأثير العدوى فى دول أمريكا اللاتينية، وأصبح هذا النظام الكوبى من الصعب التكهن باستمراريته، باعتبار أن استمراره فى ضوء عدم تشكيل خطورة ما – يعد مسألة وقت لا أكثر. وبالتالى لا يمثل أولوية للولايات المتحدة فى الوقت الحاضر.

وأصبح هذا النظام بالتالى، غير قابل للتنافس بين الولايات المتحدة، وغيرها من دول القمة فى النظام الدولى بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى تماما من القارة، ومن المسرح العالمى أساسا. كما أن هذا النظام لم يفقد ارتباطه بالولايات المتحدة، مثلما حدث مع نظام شرق أوروبا بالنسبة للاتحاد السوفيتى، ومن ثم، فإن دعمه واستمراريته من قبل الولايات المتحدة يعد من الأمور الطبيعية، بل يزيد الأمر أهمية، هو ذلك الاهتمام الذى يبديه الأمريكيون بالنسبة لهذه المنطقة؛

حفاظا على روابطها الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية. وقد أشار كلينتون فـــى حملته الانتخابية عند تأييده لمنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة، وكنـــدا، والمكسيك، إلى إمكانية امتداد هذه المنطقة؛ لتشمل دول أمريكا الوسطى واللاتينية. وبنجاح كلينتون، فإن المتوقع ازدياد درجة الترابط بين الولايات المتحـــدة وهـــذا النظام (٢٨).

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام يتمتع بتوافر قائد إقليمـــى، يمكـــن أن يسهم فى الحفاظ على استمراريته، ويتحدد هذا القائد الإقليمى فى كل من البرازيل والارجنتين. ولهذين الدولتين دور فى النظام الدولى، وتأثير، من خلال تصديـــر السلاح، وأنظمة الصواريخ، وبعض المعدات النووية، وغيرها، ومن ثـــم، فـــإن لديهما - وبالتالى هذا النظام الإقليمى - مساحة من المناورة فى النظام الدولـــى. كما أن هذا النظام لديه بعض المقومات الذاتية، التى حافظ عليها، لانخفاض حـــدة الصراعات بين أعضائه إلى درجة شكلت خطورة، بل وحفاظ دول هـــذا النظـــام على التنسيق فيما بينها من خلال منظمة الدول الأمريكية.

وفى ضوء ما سبق، فإن وزن هذا النظام لازال موجودا لدى الولايـــات المتحدة، رغم اختفاء الاتحاد السوفيتى من القارة والعالم كدولة عظمى. وعزز من هذا الوزن توافر القائد الإقليمى، واستمراريته، ولو بشكل محدود لهامش حريـــة الحركة، بالإضافة إلى توافر عدد من المقومات الذاتية. ويسهم كل ذلك فى ترجيح كفة استمرارية هذا النظام باعتباره امتدادا حيويا كاملا للولايات المتحـــدة، وبـــلا منافسة من أى قوة دولية حاليا، أو مرشحة للمنافسة فى المســـتقبل. أى أن هـــذا النظام الإقليمى سيستمر مع تغير بسيط، فى ضوء التغيرات التى اعترت النظـــام الدولى.

٣- النظام الإقليمى للجنوب الأفريقى :

باختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى، والذى ســـبقه انســـحاب لـــدوره العالمى، بدأت الأنظمة الموالية له فى أفريقيا تعيد حســـاباتها، وتؤهـــل نفســـها؛ تغيرات تتفق والتغير الحادث فى

النظام العالمى، حيث بدأ التأكيد على حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية. والاتجاه نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى، ولاعتبارات عديدة، بدأت جنوب أفريقيا بالتحول من السياسات العنصرية إلى الديمقراطية، تتلخص فى استمرار الصمود الأفريقى ضد الأبارتيد، رغم الضغوط الهائلة، وفى جميع المجالات التى فرضها النظام العنصرى لهذه الدولة، مع استمرار تكتل الأفارقة فى استمرار مساندتهم لحركات التحرر ضد جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى "فجاجة" التناقض الصارخ بين قيم النظام العالمى، التى تؤكد على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإشاعة الديمقراطية، خاصة مع طرحها داخل المعسكر الشيوعى، وبين فلسفة التمييز العنصرى الذى يتبناها النظام فى جنوب أفريقيا. علاوة على توافر شخصية عاقلة على رأس النظام العنصرى، وهو (ديكليرك)، الذى أدرك أن التحول فى النظام العالمى سيترك أثره الفادح على دولته، وسيحد من حرية حركته، التى كانت متاحة له فى ظل الحقبة السابقة للنظام العالمى، والتى كان الغرب يغضون البصر عنها فى ضوء التنافس والصراع العلمى (٢٩). ولكل هذه الاعتبارات بدأت تلوح فى الأفق تغييرات فى النظام الأفريقى، حيث بدأ الإعلان عن سياسات؛ للتخلص من العنصرية، وتأكيد القيم الديمقراطية، والمساواة، وحقوق الإنسان، وبدء الحوار بين كافة الأطراف. وأدى هذا بالتالى إلى تهدئة الأوضاع فى داخل النظام الإقليمى للجنوب الأفريقى. ومن جانب آخر أدى إلى بدء تكيف النظام الأفريقى مع النظام العالمى.

وبالتالى، فإن النظام العالمى أسهم من خلال التغييرات، التى اعترته إلى توفير فرصة ملموسة للتغيير فى النظام الأفريقى، تؤدى إلى اندماج جنوب أفريقيا بمرور الوقت فى داخل النظام الأفريقى الجنوبى الأوسع، فقد كانت جنوب أفريقيا تمارس دورا فى خدمة السياسة الغربية، وذلك بمقاومة الشيوعية فى أفريقيا، وباختفاء الشيوعية، وإعادة الأنظمة المتحالفة مع الاتحاد السوفيتى لحساباتها فى أفريقيا، أدى هذا إلى تلاشى الدور التقليدى للجنوب الأفريقى؛ لافتقاده لأساس وجوده. وهذا هو بداية التأثير الدولى على النظام الأفريقى من خلال التغير الذى بدأ يعترى جنوب أفريقيا باعتبارها تشكل قائدا اقليميا لهذا النظام. ونذهب مع

البعض الذى يقول : أن تحول جنوب أفريقيا فى إطار تغيرات النظام العالمى، من دور المعادى للنظام الأفريقى إلى طرف فى هذا النظام سوف يعفى الأخير من الكثير من الأعباء والتحديات التى يواجهها، وأهمها تكاليف المواجهة بين هذا النظام والعنصرية، وما ترتب عليها من إرهاب موجه ضد الدول الأفريقية، بالإضافة إلى دمج الجنوب الأفريقى مع النظام سوف يكون ذا أثر فعال فى تحسن مستوى العلاقات والنظم الأفريقية (٣٠).

وفى ضوء ماسبق يتضح، أنه على الرغم من إنسحاب الإتحاد السوفيتى من أفريقيا، وتفككه، إلا أن هذا أدى إلى تغيير إيجابى فى النظام الأفريقى. حيث أسهم هذا التغيير العالمى فى تغير النظام الأفريقى نحو القيم الجديدة للنظام العالمى، وأدى إلى مزيد من التلاحم بين أجزاء النظام الإقليمى للجنوب الأفريقى. من خلال اندماج جنوب أفريقيا كقائد إقليمى، مع هذا النظام، والذى يحقق المزيد من الأمن الأفريقى (٣١). وهذا بالتأكيد سيسهم فى ارتفاع الوزن النسبى فى المستقبل للنظام الأفريقى، وسيحافظ على استمراريته وسط النظام العالمى وتغيراته الحالية والمستقبلية. وهكذا فإن هذا النظام الأفريقى قد تغير بتغير النظام العالمى، وذلك بالاتجاه نحو مزيد من التماسك ولو لأجل منظور.

٤ – النظام الإقليمى الأسيوى :

من الصعوبة الحديث عن نظام إقليمى واحد لآسيا، وسط تغيرات النظام الدولى، حيث أن هذا النظام الإقليمى كان محصورا فى جنوب شرق آسيا، وكان التنافس بين دول قمة النظام الدولى موجودا فى تلك المنطقة. ولكن مع تفكك الاتحاد السوفيتى وبروز جمهورياته الإسلامية الست الموجودة فى شمال وسط آسيا، فى نفس الوقت الذى بدأ التنافس الإقليمى على احتواء هذه الجمهوريات من إيران وتركيا، أن بدأ ظهور مايمكن تسميته بالنظام الإقليمى لوسط آسيا تلعب فيه إيران دور قائد إقليمى مؤثر.

ومن الناحية الأخرى، فإن النظام الإقليمى لجنوب شرق آسيا قد اعتراه تغييرا واضحا وملموسا، حيث بدأت مشاكله تجد سبيلها للحل، فمحادثات الوحدة

بين الكوريتيين، وبين فيتنام الشمالية والجنوبية، وماتمخض عن ذلك من خطـوات إيجابية فى هذا الصدد، بالإضافة إلى الدور الصينى الذى تبلور بشكل واضح فـى استيعاب المنطقة المحيطة به، وترجم ذلك فى حل جميع مشاكل الحدود مع الهند، وتوقيع اتفاقية جديدة للحدود معها، وأيضا مع الاتحاد السوفيتى، ومع كوريا، وكذا مع كمبوتشيا بالإسهام فى حل مشكلتها مع فيتنـام (٣٢). أى أن الصيـن بـدأت تمارس دورا إيجابيا كقوة كبرى فى احتواء جميع المشاكل. سواء أكـانت طرفـا فيها أم لا، وذلك بهدف تجميع وتقوية هذا النظام الاقليمى المحيط بها. فى نفـس الوقت الذى يمكن أن تمارس كوريا الموحدة، والشمالية فـى الوقـت الحـاضر، وفيتنام الموحدة، والشمالية فى الوقت الحاضر أيضا، دور القائد الإقليمى فى هـذا النظام (٣٣). ولاشك أن تنسيق العلاقات وتدعيمها بين الصين واليابان تعد خطوة فى إطار الملامح الجديدة لهذا النظام الإقليمى لجنوب شرق اسيا. أما عن الـهند ودورها فى هذين النظامين الآسيويين سيكون دور القـائد الإقليمـى المسـتقل، والموازن بين هذين النظامين دون أن تشكل تهديدا لهما إلا فى حالة تهديدهما لها. ويتبلور دور هذا القائد الإقليمى للهند فى تنشيط حركة عدم الانحيـاز. والحفـاظ على استمراريتها، وستسهم بدور فعال فى الحيلولة دون تعويق هذه الحركة فـى أداء دورها. وهذا ما نتوقعه بالنسبة للهند، وقد ينسحب هذا على باكسـتان. وإن كان الأفق يشير إلى إمكانية انضوائها تحت لواء النظام الإقليمى لوسط آسـيا ذى الصبغة الإسلامية.

وفى ضوء ماسبق فإنه من الواضح أن النظام الدولى قد تـرك بصماتـه على النظام
الإقليمى الآسيوى ببروز نظام إقليمى جديد هو نظام وسط آسيا له ملامح جديـدة ودور جديد، وصبغة إسلامية، وتتوافر له مقوماتها الذاتية التى يمكن أن تحـافظ على استمراريته، كما يتوفر لها قائد إقليمى يمكن أن يحافظ عليه، ويحفظ له أمنـه وتوازنه. كذلك، فقد أعطى النظام الدولى الفرصة للنظام الإقليمى فى جنوب شرق آسيا لأن يزداد تماسكا، ويقوى، وستزداد فرص مناورتـه ودوره فـى النظـام

الدولى، وذلك تحت هيمنة الصين، وقد يكون لليابان دور تنسيقى معها فى هذا الإطار.

ولاشك أن هذه الأوضاع والتغيرات قد أسهمت فى تعزيز وزن النظام الإقليمى لآسيا، وستتم مراجعة حسابات التعامل معه من قبل النظام الدولى.

٥- النظام الإقليمى العربى :

دون خوض فى تفاصيل الكتابات العديدة حول طبيعة العلاقة بين العرب، ونظامهم الإقليمى، والنظام الدولى فى حقبته الجديدة خاصة بعد أزمة الخليج الثانية، نظرا لطبيعة الدراسة التى تتناول تحليل الموضوع على المستوى الكلى، إلا أنه يمكن بلورة الاتجاهات السائدة فى اتجاهين رئيسيين هما : الأول : يشير إلى اضمحلال واندثار النظام الإقليمى العربى تماما فى ضوء الواقع الذى يمر به العالم العربى، وفى ظل التغيرات التى واجهت النظام الدولى، حيث الهيمنة الأمريكية بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى الذى كان يعد صديقا استراتيجيا للعرب فى قضايا التحرر والاستقلال الوطنى، وحيث ما يشهده العالم الان من سيولة دولية، فإن أهمية إطار الشرق الأوسط فى هذا الإطار ستكون لها الأولوية خلال الأجلين القصير والمتوسط (٣٤)، كما أن النظام العربى القائم فى طريقه للاندفاع نحو الاضمحلال فى ضوء احتمالات فوز المعارضة الإسلامية الثورية بسلطة الحكم فى قطر عربى أو أكثر، مما يدفع نظم الحكم المحافظة فى أكثرية الأقطار العربية للعزوف عن إحياء النظام العربى (٣٥). كما يؤكد البعض أيضا على ذلك من زاوية أخرى حيث يشير إلى أنه فى ضوء التغيرات الدولية الراهنة، وفى ظل تحليل علاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام الدولى بعد لحرب الثانية، حيث اتضح أن منحنى علاقة التأثير المتبادل بين النظامين هو منحنى هابط يتجه إلى أسفل عبر الزمن، وأن هذا يرتبط مباشرة بدرجة تماسك النظام العربى وقدرته على الحركة كنظام من خلال قيادة واضحة فضلا عن أوضاعه البنيوية وبالذات فى المجال الاقتصادى، وفى ضوء هذا كله فإن هذا الاتجاه يزداد، حيث أنه بالقدر

الذى يوجد فيه تجانسا على قمة النظام الدولى بالقدر الذى يزيد هذا من قدرته على التأثير على النظم الإقليمية ومنها بالتالى النظام الإقليمى العربى (٣٦).

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك اتجاها آخرا يتمثل فى أنه رغم التغيرات التى شهدها النظام الدولى والتى سيتضح تأثيرها على العالم الثالث ومنه المنطقة العربية، إلا أنه يمكن استثناء النظام العربى من التهميش أو التراجع أو التفكك، وهذا يرجع إلى طبيعة المنطقة بحكم امتلاكها لأكبر مخزون عالمى من النفط، وبحكم موقعها الاستراتيجى على طرق الملاحة البحرية فى منطقة حساسة من العالم، وبحكم امكاناتها المالية والاقتصادية (٣٧). ويشير البعض الأخر إلى النظام الدولى فى كل حقبة جديدة يمر بها يؤثر بالسالب على العرب دائما، ومن ثم فإن المشكلة لا تكمن أساسا فى تغير النظام الدولى، بل فى العرب أنفسهم (٣٨). وهذا يشير إلى النظام العربى رغم التأثيرات عليه دائما، إلا أنه يستطيع أن يصمد فى مواجهة الآثار السالبة شريطة استيعاب ذلك.

وبعيدا عن الشعور السائد بالإحباط، والذى يتمحور حول توقع الانهيار الكامل للنظام الإقليمى العربى، أو الشعور بالتفاؤل المطلق بعد تعرض هذا النظام للانهيار، بل بالاتجاه الفورى نحو الاندماج القومى، يمكن القول بأن النظام العربى لازال يمتلك خصوصياته التى تمثل رصيدا استراتيجيا كميا ونوعيا لإمكانية استمراريته، والحفاظ على بقائه وسط أية متغيرات تحدث حوله إقليميا وعالميا. وهذه الخصوصيات هى المقومات الذاتية للنظام العربى متمثلة فى تلاقى، وتفاعل عناصر التاريخ، والجغرافيا، والهوية، والقومية، وغيرهم من العناصر التى تجعل هذا النظام منفردا عن غيره من الأنظمة الإقليمية فى مختلف المناطق فى العالم. كما أن هذا النظام توفر له قائد إقليمى يحرك هذه المقومات الذاتية، ويتوفر له حاليا أكثر من قائد إقليمى، كمصر، وسوريا، والسعودية، والعراق (قبل أزمة الخليج، وما ترتب عليها من تحطيم قدراته المتميزة). ورغم أن تشتيت القوة بين أكثر من قائد إقليمى لها أثر سلبى على مسيرة النظام الإقليمى، إلا أن المعنى الآخر الذى يمكن الاعتماد فى صحته، هو أن هذا التعدد يصعب من امكانية

ضرب النظام العربى بضرب القائد الإقليمى الأوحد له، كما حدث من قبل مع عبد الناصر وهزيمة يونيه ١٩٦٧.

بالإضافة إلى أن هذا النظام لازال يمتلك وزنا واضحا، طالما امتلك القدرة على ضخ "الحياة" من خلال أنابيب البترول - للغرب الرأسمالى، وغير ذلك من عوامل، خاصة ما يتعلق بالموقع المتوسط، والفريد، والذى يجعل النظام الدولى يتحدد منه، وينطلق عبره، ويدور حوله. ولهذا، فإن وزن هذا النظام لم يتراجع رغم التغيرات التى اعترت النظام العالمى، والتى تمت الإشارة إليها من قبل فى أكثر من موضع.

علاوة على ذلك، فإن عدم تراجع الوزن النسبى لهذا النظام، وتوافر المقومات الذاتيه له، يجعل فرصة العمل، وخلق الفعل، والمناورة فى النظام العالمى قائمة، ويمكن لها أن تتحقق، ولا يحد من ذلك اختفاء الاتحاد السوفيتى كقطب مساند لقضايا النظام العربى.

وخلاصة ذلك، أن النظام الإقليمى العربى باق ومستمر، ولن يندثر كما يتصور البعض، ولكن هذا لا يقودنا إلى تجاهل الواقع الذى نعيشه، حيث أن هذا النظام تعرض فى ضوء أزمة الخليج إلى تداعيات لا حصر لها (٣٩)، ومن أهم ما تعرض له هذا النظام حالة الضعف التى أصابته نتيجة التمزق والتشتت من جراء الأزمة، مما أدى إلى زيادة حدة التغلغل من جانب النظام العالمى. وأضحى الأمر وكأنه إيذانا بانتهاء هذا النظام، إلا أننا ننظر إلى هذا باعتباره حالة وقتية تسود النظام العربى عقب الأزمات الكبرى، وسرعان ما يسترد هذا النظام أنفاسه، ويتجاوز أزماته فيما بين أعضائه، وهكذا (٤٠). وأن المسألة تكمن فى الأخذ بأحد الاستراتيجيات الهامة والمطروحة، وهى التى تميز بين التكيف الإيجابى الخارجى الذى لا يعنى فقط التعامل العقلانى العملى مع البيئة الدولية الجديدة، وإنما أيضا بالمحافظة على الهوية العربية بصيانتها فى وجه التهديدات الخارجية الجسيمة، وبين التكيف الايجابى الداخلى الذى يعنى أساسا بتوفير آلية ديمقراطية؛ للتحول السياسى، ولتحقيق المصالحة بين التيارات الكبرى فى السياسة العربية، ولو على المدى الوسيط، وعلى الصعيدين معا، فإن التكيف الايجابى ينطوى على

قيمة نقل جزء من اختصاصات سيادة الدول الأعضاء إلى مؤسسات النظام العربى، وتفويضها بالإدارة المستقلة نسبيا عن هذه الدول، لعملية التكامل العربى، حتى لو تم فى المجال الاقتصادى وحده فى البداية (٤١).

كما أنه يجب التمييز بين تصورنا لمستقبل النظام الإقليمى، وترجيح احتمال استمراريته مع بعض التغير فى ضوء الظروف المستجدة للنظام العالمى، وبين المحاولات المستميتة والنظرة السياسية من قمة النظام العالمى الساعية إلى طرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل عن النظام العربى لمواجهة عالم ما بعد أزمة الخليج. وهذا المفهوم يجعل لكل من إيران، وتركيا دور إلى جانب عدد من دول النظام العربى فى الشرق فقط. بالإضافة إلى التصورات المطروحة بشأن تأسيس نظام فرعى للخليج العربى يمكن لإيران أن تشارك فيه مع غياب لأى دولة عربية غير خليجية كمصر، وسوريا (٤٢). وهذا ما يجعلنا نفهم الرفض الأمريكى لإعلان دمشق عقب إعلانه فور انتهاء حرب الخليج، والمحاولات المستميتة للوجود الأجنبى فى الخليج من الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا من خلال الاتفاقيات الأمنية بينهم وبين عدد من دول الخليج كالكويت، والبحرين، وغيرهما (٤٣). كما أن هناك مساعى أخرى لإقامة نظام إقليمى فرعى فى القرن الأفريقى فى الصومال، وأثيوبيا، وجيبوتى، وبعض الدول الافريقية الأخرى، وذلك؛ لمحاصرة الجنوب العربى والشمال العربى، وخاصة السودان، بل ومصر فى الأجل الطويل حال تفكيرها فى الخروج من استمرارية التحالف مع الغرب، ولهذا، فإننا نفهم القرار الأمريكى بالتدخل العسكرى، بغض النظر عن الأسباب المعلنة لإنقاذ الشعب الصومالى إنسانيا، وغير ذلك - فى الصومال - دون أن تتدخل الولايات المتحدة فى يوغسلافيا لإنقاذ شعب البوسنة والهرسك من سحق الصربيين لهم.

والأكثر من هذا، فإن هناك محاولات مستميتة، لإقامة نظم إقليمية جديدة ومنظور المصلحة الغربية منها : محاولة إقامة نظام إقليمى لدول المطلة على البحر المتوسط، ونظام إقليمى للدول المطلة على البحر الأسود، ونظام إقليمى يضم (١٥) دولة كبديل لحركة عدم الانحياز فى المستقبل، والحديث يمكن أن

يطول، ولكننا لا يمكن تجاهل أن هناك متغيرات تشير إلى احتمال أن يكون لـــها انعكاسات متباينة على النظام الإقليمي فى المستقبل وهى : المصلحـــة العربيـــة الإسرائيلية، ومحاولة إيران فى الهيمنة الإقليمية، ومحاولات قطر تفكيك النظـــام العربى لصالح إيران، والرغبة التركية فى الإضطلاع بدور هيمنة موازى تعيد به مجد الأتراك، كما ترغب إيران فى إحياء المجد الفارسى وقوميتهم. ومـــع ذلـــك، فإن التذكير بالحقائق السابقة عن طبيعة النظام العربى يجعلنا لا نســـلم بحتميـــة اضمحلال النظام الإقليمى العربى، لكننا نسلم فى نفس الوقت بتعرض هذا النظـــام لبعض الوهن؛ نتيجة كثافة المؤثرات الخارجية عليه، ولكن هذا أمر عـــارض لا يستمر فى الغالب طويلا.

وختاما : فإنه فى ضوء استعراض وضع النظم الإقليمية المختلفة فى ظل الحرب البادرة، أو فى ظل الحقبة الجديدة للنظام الدولى، فإنه يمكن أن نســتخلص أن كثيرا من النظم ستستمر لاعتبارات عديدة منـــها. توافـــر مقومـــات الذاتيـــة، واستمرار أهميتها وبالتالى وزنها النسبى، وتوافر القائد الإقليمى، والقـــدرة علـــى الحركة، وخلق الفعل، وبالتالى المناورة فى النظام الدولى، وإن كانت محـــدودة بالمقارنة بالفترة السابقة، وتتحدد هذه النظم المرشحة فى الاستمرار فى كل مـــن النظام الإقليمى العربى، والنظام الإقليمى لأمريكا الوسطى واللاتينيـــة، والنظـــام الإقليمى لجنوب شرق آسيا. كما أن هناك نظما ستزداد تماسكا للاعتبارات السابقة بالإضافة إلى استقرار أوضاعها فى ضوء قيم الحقبة الجديـــدة للنظـــام الدولـــى، وتتمثل فى النظام الإقليمى للجنوب الأفريقى. كما أن هناك نظما إقليميـــة قديمـــة ستختفى إن لم تكن قد اختفت فعلا، ولنفس الأســـباب الســـابقة ولكـــن بـــالعكس. بالإضافة إلى أن هناك نظما إقليمية جديدة بدأت فى التكون وتأخذ طابعـــا جديـــدا يتفق ومقوماتها الذاتية، وتتمثل فى النظام الإقليمى لقلب آسيا الإسلامى، وتتوافـــر فى هذا النظام الأسباب الموجودة فى النظم المرشحة للاستمرارية فى ظل حقبـــة النظام الدولى الجديدة.

أما ما عدا ذلك، فإنها أفكار تطرح من منظورات سياسية، ورغم الضجـــة الإعلامية بشأنها للإسهام فى نشرها، وسعيا نحو إيجاد السبل؛ لتنفيذها، إلا إننـــا لا

نتوقع أن تنجح، وإن وجدت سبيلا لتحقيق قدر من النجاح، فإن هذا لن يدوم؛ لأنه في تقديرنا يصعب التقاء وتطابق الواقع الفعلي الذي يمتد في الجذور ويتفق مع حقائق التاريخ والجغرافيا، ويتحدد بموجبه مفهوما علميا لفكرة النظام الإقليمي، مع الأفكار السياسية التي يقصد بها محاولة خلق واقع يتفق ومصالح قوى مهيمنة على النظام الدولي لكن هذا الواقع المستمد من الخيال السياسي ليس من السهل أن يجد تربة صالحة؛ لنموه، بعبارة أخرى، فإنه بالقدر الذي تتباعد فيه النظم الإقليمية الحقيقية عن النظم الإقليمية بالمعنى السياسي، بالقدر الذي تستطيع أن تحافظ هذه النظم الحقيقية على هويتها، وتبعد عن التبعية، وترسخ الاستقلالية، وفي النهاية تحفظ استمراريتها... استمرارا لبقائها.

هوامش الفصل السادس

١- يمكن الرجوع إلى الدراسة الرائدة للدكتور / على الدين هلال، وجميل مطـــر، بعنـــوان : النظام الإقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية، الطبعة الثانية، بـــيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر ١٩٨٠، والتى تناول فيها شرحا مسهبا حول تطور استخدام هذه المفاهيم والمعانى المستترة ورائها، وفند دعاوى وحجـــج كـــل مـــن هـــذه المصطلحات، وذلك فى الصفحات من (٢٠:٢٩).

٢- هناك عدد من الدراسات الأساسية فى الموضوع ومنها على سبيل المثال :

- Ronald I. Yalem, Regionalinm and World order (washington, D.C. : public Affaris piess, ١٩٦٥).
- Coseph Nye, Jr. comp., International Regionalism; reding (Boston:little, Brown, ١٩٦٨).
- Michael Banks, "System Analsis and the study of Regions" , International studies guarte- ly, V.١٣ (December ١٩٦٩), pp. ٣٣٥-٣٦٠.
- Louis J. Cantori and Steven L. Speigel. The Internatonal politics; a compara- tive Approach (Englewood cliffs, N.J:. prentice-Hall, ١٩٧٠).
- Richard A.Falk and saul H.Mendlovitz, Editors, Regional politics and World order (san Fransico: W.H. Freeman, ١٩٧٣).

٣- انظر، د. على الدين هلال، وجميل مطر، مرجع سابق، ص١٤.

٤- اعتمدنا فى صياغة هذا التعرف على تعريف د. على الدين هـــلال، جميـــل مطـــر، فـــى مرجعهما السابق ذكره، ص١٦،١٧، وهنا يجب التنويه إلى، أنه قد قمنا بتجنيب تحديد عدد الدول الداخلة فى النظام الإقليمى محاولة من جانبنا؛ لتوسيع حدود المفهوم، وأدخلنا إلـــى جانب الجوار الجغرافى والتفاعلات متغير أخر، وهو الوشائج القوية سواء أكانت هويـــة ثقافية، أم مصالح عضوية حيوية، وعموما، فإن التعريف الذى استطعنا بلورته أخـــذ فـــى الاعتبار أوجه الانتقاد المفهوم السائد فى ظل التطورات المعاصرة. ولا يمكن الإدعاء بأنـــه نهاية المطاف، بل إن المسألة هى محل خلاف علمى مشروع، ويحتاج لمزيد من الحـــوار والمناقشة

٥- Louis J. Cantori , op. cit.

وأيضا : انظر الدراسة الهامة للدكتور / أحمد يوسف أحمد "النظام الدولى والنظام العربـــى : بحث فى أنماط الارتباط فى : الوطن العربى والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحــوث والدراسات العربية، فى : الوطن العربى والمتغيرات العالمية، القاهرة، معـــهد البحــوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص٣٤:٥٢.

٦- د. أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص٣٥،٣٦.

٧- يمكن الرجوع إلى تفاصيل العلاقة بين الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشـــرقية مـــن الناحيـــة التاريخية، ومن ناحية توصيف طبيعة هذه العلاقة باعتبارها علاقـــات ســـيطرة وليســـت علاقات استعمارية، كما كان هذا سائدا فى عصور سابقة، وذلك فى :

- Jan F. Triska (Editor) , Dowers and subordinate states : burham ; U.S.A, Duke Univeristy press , ١٩٨٠ , pp. ٦٤:٧٧ , ٩١:٩٦ , ٢٣٩:٢٦٠.

حيث يتحدث فى الصفحات الأخيرة (٢٣٩:٢٦٠) عن الوسيلة العسكرية لسيطرة القوى العظمى على الدول الصغرى، كما فى علاقة الاتحاد السوفيتى بدول أوروبا الشرقية. وكذلك يمكـن الرجوع إلى مقالة هامة هى :

- John Lewis Gaddis, "Toward the post-cold war world" , Foreign Affaris, Vol. ٧٠,No. ٢,١٩٩١,pp. ١٠٢:١٢٢.

٨- د. محمد أنور عبد السلام، "أمريكا اللاتينية فى مفترق الطرق" السياسة الدولية، عـــدد ٦٧، يناير ١٩٨٢، ص٢٢:٢٨).

٩- يمكن الرجوع إلى المزيد من تفاصيل المقارنة فى هذا الصدد بين اوروبا الشرقية وأمريكـــا للاتينية فى :

Jan F. Triska (editor) , op. cit., pp. (٤٩:٦١ , ٩٦:١٠١).

١٠- د. درية شفيق بسيونى "الحرب الباردة فى أمريكا الوسطى" السياسة الدولية، عـــدد ٧٦ : أبريل ١٩٨٤، ص٣٨:٤٧.

Mark A. Unlig, "Latin America: The Frustrations of success" , Foreign Affaris, vol. ٧٠,No. ١,١٩٩١,pp. ١٠٣:١١٩.

١٢- مزيدا من التفاصيل لدى : د. محمد السيد سليم، "الوجود الأمريكى، والسياسة السوفيتية"، السياسة الدولية، عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢، ص٦٨:٧٤، وكذلك :

ميفيل أنجيل بوريللى ، "العلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية"، السياسة الدولية، عدد ٨٣، ينــــاير ١٩٨٦، ص ٩٤:١٠٤.

١٣- يمكن الرجوع إلى المزيد فى :

Jane Hunter , No simple proxy, tsrael in central America, washington, ١٩٨٧, p. ١٢.

- Milton Jamail and margo Gutierrez, "Tsrael in central America" , Merip No. ١٤٠ , May-june ١٩٨٦, p. ٢٧.

وأيضا : خالد الفيشاوى " إسرائيل وديكتاتوريات أمريكا الوسطى"، الفكر الاستراتيجى العربـى، عدد ٤٢، أكتوبر ١٩٩٢، ص١٥٧:١٧٣.

١٤- يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل فى : جمال على زهران، "أبعاد الاهتمام الأوروبى بالخليج والسعودية"، السياسة الدولية، عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢، ص٩٢:٩٦. وأيضا مقـــال "الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط" مجلة المنار، عدد ٥٢، أبريل ١٩٨٩، ص١٥:١٨.

١٥- يمكن الرجوع إلى : د. محمود عبد المنعم " رابطة الأسيان من التضامن الإقليمى إلـــى التحالف العسكرى"، السياسة الدولية، عدد ٧٦، أبريل ١٩٨٤، ص١٠٠:١٠٦.

١٦- يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل فى :

- جمال على زهران، أبعاد الوجود السوفيتى فى أفغانستان، السياسة الدوليـــة، عــدد ينـــاير ١٩٨١، ص١٤٩:١٥٧، وكذلك الفصل الخاص بأفغانستان فى كتاب :

W. Romond Duncan and others, Moscow and the third world under Gorbachen, Westview press , Boulder oxford, ١٩٩٠ , pp. ٩٣:١١٤.

١٧- انظر الملف الخاص الذى اشتمل على العديد من الدراسات لمضمون الصراع فى حـرب الأوجادين، ومنطقة القرن الأفريقى، ودور الاتحاد السوفيتى وكوبا، والـــدور الأمريكـــى، والدور الأوروبى، والأطماع الإسرائيلية، وغيرها من دراسات هامـــة، مجلـــة السياســـة الدولية، عدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص٤:١٠٧.

١٨- عالج هذه النقطة باقتدار كل من :

- د. على الدين هلال، وجميل مطر، مرجع سابق، ص٢٠:٢٩.

Mohamed Hassanein Heikal, "Egyptian foreign policy" , Foreign Affaris, july ١٩٧٩, pp. ٧١٤:٧٢٧.

١٩- انظر، جميل مطر، "مستقبل النظام الإقليمى العربى". المستقبل العربى، بـــيروت، عـــدد ١٥٨، أبريل ١٩٩٢ ص٤:٢١.

٢٠- أحمد يوسف أحمد، "الوطن العربى والمتغيرات العالمية" مرجع سابق، ص٤٨،٤٩.

D. Ali E. Helal, "The new Arab political order: Tmplications for the ١٩٨٠s" , In : Malcolm H. Kerr and El. seyed Yassin (Editors) , rich and

poor states in the middle east : Egypt and the New Arab order, Westview press, ١٩٨٣ , pp. ٣١٩:٣٤٧.

٢٢- يمكن الرجوع إلى : جمال على زهران، "الصراع العراقى الإيرانى والتوازن الإقليمـــى"، السياسة الدولية عدد ٧١، يناير ١٩٨٣، ص١١٨:١٢٣.

وأيضا :

Charles Tripp , The Tran trag war : The Belligerents and the superpowers" , In : Ronald Barston (editor) , liternational politics since ١٩٤٥, Edward Elgar, England, ١٩٩١ , pp. ١٦٢:١٩٤.

٢٣- مزيد من التفاصيل، د. عبد الله الأشعل، جنوب أفريقيا والنظام الدولى الجديد، (كراســات استراتيجية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد (٩)، مـــايو ١٩٩٢، ص٦:١٢. وأيضا : د هالة سعودى، "السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيـــا"، السياســة الدولية، عدد، ٩٠ أكتوبر ١٩٨٧ ص٨:٢٢، وأيضا.

steven Mufson, "south Africa ١٩٩٠" , foreign Affairs, vol. ٧٠,No.١, ١٩٩١, pp.١٢٠:١٤١.

- peter vale, "The search for southern Africa 's security" , Tnrnational Affairs, Cambridge University press, Vol. ٦٧,No. ٤, October ١٩٩١, pp. ٦٩٧:٧٢١.

٢٤- د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٣٦.

٢٥- يمكن الرجوع إلى المقالة الهامة التالية :

William pfaff, "Redefining world power, "Foreign Affairs, vol. ٧٠, No.١ , ١٩٩١, pp. ٣٤:٤٠.

٢٦- يمكن الرجوع إلى :

John Lewis Gaddis. op. cit., pp. ١١٤:١١٦.

- Coit D. Blocker, "The Collapse of soviet power in Europe", Foreign Affairs, pp. ٨٨:١٠٢.

٢٧- مزيد من التفاصيل فى :

W. Raymond Duncan and other, op. cit.,pp. ١٩١:٢١٥.

٢٨- لمزيد من التعرف على الآليات الجديدة التى تطرحها الولايات المتحدة فى التعـــامل مـــع دول النظام الإقليمى لأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، ومن بينــــها اعتبـــارات العدالـــة وحقوق الإنسان، وزيادة المساعدات والمعونات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقليص التـــهديد

المحدود فى إطار الردع، باستخدام القوة المسلحة فى حالة الخروج على اعتبارات معينة، وذلك نظراً؛ لاختفاء الاتحاد السوفيتى من القارة. ولذلك، فإنها ستسعى إلى دعم النظم المدنية وزيادة معوناتها، ومنعها أو تقلصها للنظم الدموية الصديقة للولايات المتحدة.
انظر

Mark A. Uhlig, op. cit, pp. ١١٧:١١٩.

٢٩- د. عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص٨،٩، وانظر : بياربونية، الإصلاح الديمقراطى يتعثر فى جنوب أفريقيا، صحيفة "لوموند دبلوماتيك" الفرنسية، سبتمبر ١٩٩٢، المترجمة على صفحات جريدة الجرائد العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة، ١٩٩٢/١/٢٠، ص٤،٥، وأيضا :

W. Raymond Duncan vale, op cit., pp. ١٦٧:١٩٠.

٣٠-د. عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص٢٣.

٣١- peter vale, op. cit. ٧١٦, :٧٢١.

٣٢- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

W. RAYMOND Duncan and others, op. cit, ١٤٣:١٦٦.

٣٣- حول الدور الصينى فى عالم ما بعد الحرب الباردة، يمكن الرجوع إلى : د. جمال على زهران، العلاقات العربية الصينية فى ظل أوضاع عالمية جديدة، بحث مقدم إلى ندوة العرب ونظام عالمى جديد، الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، (١٣،١٤/ سبتمبر ١٩٩٢(.

٣٤- من نماذج ذلك، أ. جميل مطر، "مستقبل النظام الإقليمى العربى" المستقبل العربى، عدد ١٥٨، أبريل ١٩٩٢ ص ٤ : ٢١، وأيضا : د.ناصيف يوسف متى، "التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد، وانعكاسة على النظام الإقليمى العربى". المستقبل العربى، عدد ١٦٥، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٥٣ : ٦٤.

٣٥- نموذج ذلك : د. محمد السيد سعيد، فى دراسته : مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة عدد ١٥٨، فبراير ١٩٩٢، ص٢٥٦:٢٦٤. وأيضا لنفس المؤلف دراسته بعنوان : "المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربى" فى : الوطن العربى والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص٥٣:٩٢.

٣٦- د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٤٠.

٣٧- د. على الدين هلال، "حول مستقبل النظام الدولى"، فى : عالم الغد : عالم واحد أم عوالم متعددة، كتاب الأهرام الاقتصادى، عدد ٤٤، أكتوبر ١٩٩١، ص١٢٧:١٣٨.

٣٨- د. سعد الدين إبراهيم، "على العرب استيعاب منطق النظام العالمى الجديد؛ حتى لا يقعوا فريسة سلبياته" صوت الكويت، ١٩٩٢/١١/١، ص١١.

٣٩- د. أحمد يوسف أحمد، "النظام العربى وأزمة الخليج"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويـــت، عدد ٣، ٤ (خريف وشتاء ١٩٩١)، ص٧:٢٨.

٤٠- يمكن الرجوع لمقال لـــ : د / جمال على زهران، "مصير النظام العربى فـــى الوضـــع الدولى الجديد"، العالم اليوم، ١٣/٤/١٩٩٢، ص١٣.

٤١- وردت هذه الاستراتيجية ضمن عدد من الاستراتيجيات، والبدائل الأخرى المطروحة فـــى كتاب : د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليـــج، مرجـــع ســـابق، ص٢٩٥، وقد رفضها جميعها، مشيرا إلى أن الاستراتيجية السلمية، هى أن تدفع الممارسة العملية الحاجة؛ لمشاركة كل الأطراف الفاعلة فى النظام العربـــى، إلـــى جعـــل نمـــوذج الاندماج القومى والإقليمى، هو المثل الأعلى المنشور على المدى الطويل.

٤٢- Alvin z. Runbinstein, " New World order or Hollow Victory?, Foreign Affairs, vol. ٧٠, No. ٤.١٩٩١,pp. ٥٣:٦٥.

٤٣- يمكن الرجوع إلى مقالة هامة حول حاضر، ومستقبل الشرق الأوسط فى التسعينات : -

- William B. ouandt, "The middle East in ١٩٩٠, "Foreign Affairs, vol. ٧٠. No.١, pp. ٥٠:٦٩.

خاتمة

تواجه المنطقة العربية عموما تحديات كبيرة فى ضوء التغيرات الحادة التى شهدها النظام الدولى، بسقوط أحد القطبين الكبيرين وتفككه، وهو الاتحاد السوفيتى، وإحلال روسيا محله، وهى بعد لم تستطع أن ترث مكانه وموقعه ونفوذه وسياساته، بل هى تدور فى فلك الغرب، ووصلت إلى حد التبعية، وإن لم تكن بالشكل الكامل، وذلك فى عهد يلتسين حاكم روسيا الحالى. كما أن التغيرات الحادثة فى أوروبا، من حيث التفكك على الناحية الشرقية بفعل تأثير أحداث الاتحاد السوفيتى، وتوجهات جورباتشوف منذ منتصف الثمانينات إلى أن سقط نهائيا فى نهاية عام "١٩٩١"، ومن حيث التوحد على الناحية الغربية بفعل اللحاق بالاندماج؛ لمواجهة الطوفان القادم من الولايات المتحدة واليابان والصين من الناحية الاقتصادية. أى أن التكتلات الاقتصادية أصبحت هى الوسيلة للإحتماء من غدر الآخرين. فى نفس الوقت انكشف الوطن العربى أكثر من ذى قبل، وكان عليه أن يواجه التحدى، إلا أن نسبة العلاقات الاقتصادية البينية فيما بين أقطاره العربية لم تتعدى "٧,٢%"، طبقا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد، وذلك يزيد عن "٨%"، إلا فى العام الأخير (١٩٩٣) فقط. وهذه نسبة ضعيفة جدا؛ لأن السؤال الطبيعى أين السوق العربية واتجاهاتها وإنتاجها وتصديرها... ألخ !؟ وفى الوقت الذى يفكر فيه كمجتمع قارى فى تكوين سوق اقتصادى، كأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا.

لا نجد أن العرب يتحركون؛ ليحركوا سوقهم العربية المشتركة الموجودة رسميا منذ منتصف الستينات أى منذ ثلاثين عاما !! وإذا كانت الضرورات لم تكن تستلزم متابعة الأمور مثلا من قبل !!، فاليوم وعالمه، وصراع البقاء فى ظل تغيرات السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين تستلزم مراجعة الأمور ضرورة ترجمة ماتم نسيانه، أو وضعه على الورق فقط دون ترجمته إلى واقع عملى فى حينه. حيث آن الأوان؛ لكى نتذكره الآن ونخرجه من دائرة النسيان

حتى تحيا الآمال، وتعيش الأجيال القادمة فى حلم جديد.. هو حلم العمل العربى الوحدى الحقيقى، ربما يأتى يوما يجدوه قد تحقق على أرض الواقع.

فقد وجدنا أوروبا الغربية، وقد بدأت حلم الوحدة عام ١٩٥٧ بالسوق الأوروبية المشتركة، ثم تحولت بها عبر ٣٥ عاما؛ لتبدأ ترجمة الوحدة وبلورتها وتجسيدها عام "١٩٩٢" وتمتد؛ لتنتهى بموافقة جميع الدول الأوروبية الاثنتى عشرة، وأجهزتها، ومؤسساتها وفقا لدساتير كل دولة، فى نهاية عام "١٩٩٣"؛ ليبدأ العمل بها ابتداءا من عام "١٩٩٣" وفق معاهدة "ماستر يخت" الجديدة للوحدة الأوروبية، بخطوات جديدة، حتى عام "٢٠٠٠"؛ لتقدم نموذج للعمل الوحدوى الجاد.

فهل يمكن أن نستفيد من هذه التجربة ونبدأ، على الرغم من أننا نستطيع أن نختصر الزمن؛ لأن عوامل الوحدة من لغة وتاريخ ودين وثقافة وغيرها، أفضل بين الدول العربية مقارنة بالدول الأوروبية. وبالتالى، فإننا لو أدركنا اليوم عوامل الصراع على البقاء، لاستطعنا أن ندرك سرعة التجارب مع هذه الأحداث، وضرورة اتخاذ القرارات الحاسمة؛ حتى لا نخسر الزمن، ونضيف إلى تاريخنا فرصا ضائعة، لو تم استغلالها؛ لأضفنا مكانا لشعوبنا تحت الشمس، ينافس الشعوب الأخرى فى ظل صراع البقاء على القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين.

إن العالم لم يشهد تاريخا جديدا، ويسطر صراع البقاء، ويفسح المواقع لمن يستحقها، ولن يحتل موقعا إلا من يدرك من الشعوب أن المقعد الذى يمكن أن يجلس عليه، هو الذى يستطيع أن يحجزه من قبل، نتيجة الجهد والعرق، وهما نتاج العمل الوحدوى؛ لأن المكان فى عالم اليوم لم يعد لدولة صغيرة، ولكن للكيانات الكبرى، ولذلك، فإن الدولة العربية الصغيرة لن يكون لها وجود أو نفوذ أو حساب، ولكن الوجود الحقيقى سيكون للدولة العربية الكبرى، أو المسمى المأمول، وهو "الولايات العربية المتحدة".

لقد تناولنا فى فصول الكتاب تجارب ماضية، وواقع حاضر، ومستقبل مأمول، وكلها تدور حول فكرة رئيسية، وهى أن الفكر العربى الوحدوى،

وترجمته إلى عمل عربى حقيقى، حتى وإن كان قد واجهته العثرات، إلا أن الأمل فى إحيائه وبعثه ودفع الدماء فى شرايينه، وإنقاذه فى الواقع العملى فـــى ضـــوء التحديات، وصراع البقاء مع نهاية القرن العشرين - لازال قائما، ولازال يحدونـــا الأمل بدرجة كبيرة بإذن الله.